ميخائيل باكونين

السلطة والحرية

مختارات في الدولة والماركسية ومبادئ الفوضوية

ترجمة:

د. عدي الزعبي

مؤيد النشار

Scanned with CamScanner

السُّلطة والحريّة

مختارات في الدولة والماركسيّة ومبادئ الفوضويّة

Scanned with CamScanner

دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع

السُّلطة والحريّة، مختارات في الدولة والماركسيّة ومبادئ الفوضويّة

Bakunin: selected writings

by: Mikhail Bakunin

تأليف: ميخائيل باكونين

ترجمها عن الإنكليزية: د. عدي الزعبي ومؤيّد النشّار

تصميم الغلاف: ليلى شعيب

ISBN: 978 - 9933 - 641 - 37 - 5

الطبعة الأولى: 2021

دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع

سوريا - دمشق - ص ب: / 9838/

هاتف-فاكس: / 6133856/ 11 00963

جوال: 00971557195187

البريد الإلكتروني: addar@mamdouhadwan.net

الموقع الإلكتروني: addar.mamdouhadwan.net

fb.com /Adwan.Publishing.House twitter.com /AdwanPH

جميع حقوق الترجمة العربية محفوظة للناشر دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع. لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله، على أي نحو أو بأية طريقة دون موافقة الناشر الخطية.

Scanned with CamScanner

ميخائيل باكونين

السُّلطة والحريّة

مختارات في الدولة والماركسيّة ومبادئ الفوضويّة

ترجمها عن الإنكليزية:

د. عدي الزعبي مؤيّد النشّار

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

المحتويات

مقدّمة 7

القسم الأوّل: مختارات من الله والدولة (ترجمة: عدي الزعبي) 19

1. غريزة الحريّة 21

2. ما السُّلطة؟ 23

3. الإنسان والمجتمع والحريّة 35

القسم الثاني: الفيدراليّة، الاشتراكيّة، نقد نظريّة روسو في الدولة (ترجمة: مؤيد النشار) 47

القسم الثالث: نقد الماركسيّة 113

1. نقد التصوّر الماركسيّ للدولة (ترجمة: عدي الزعبي) 115

2. نقد التصوّر الماركسيّ للتاريخ (ترجمة: مؤيد النشار) 123

خاتمة: «من أنا؟» (ترجمة: عدي الزعبي) 141

ملحق أوّل: «في السُّلطة»

تأليف: فريدريك إنجلز (ترجمة: عدي الزعبي) 145

ملحق ثانٍ: «مختصر سيرة باكونين»

تأليف: جيمس غيوم (ترجمة: عدي الزعبي) 151

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

مقدمة

تكاد تقتصر كتابات الثائر الروسيّ ميخائيل باكونين، المؤسّس الفعليّ للفوضويّة، وحياته على موضوع وحيد: السُّلطة والحريّة؛ فقد عاش باكونين مشرّداً بين الدول الأوروبيّة وسجونها، وشارك في الثورات، والانتفاضات، والتمرّدات الخاسرة كلّها في القرن التاسع عشر. لم يتراجع، ولم يستسلم، إلى أنْ سلّم الروح، مؤمناً بثورةٍ قادمةٍ، اشتراكيةٍ تجلب الحريّة بدون سُلطويّة.

لم يكن باكونين فيلسوفاً بالمعنى الأكاديميّ؛ إذْ لم يدرّس في الجامعات، ولم ينشر أبحاثاً دقيقةً عويصة. بين السجون، وبين الهرب من مدينةٍ إلى أُخرى، وتنظيم الأحزاب، والحركات، والنضال على الأرض، قطع باكونين لياليَ طوالاً كي يسجّل أفكاره، وقد درس الفلسفة في الجامعة، وتعمّق في التاريخ، وشارك في تحرير الصحف والمجلّات الثوريّة، ولكنّه بقي -أوّلاً وقبل كلّ شيء- مناضلاً ثوريّاً، يعيش الحياة على الأرض يوميّاً.

إذنْ، كتاباته غير متّسقةٍ في كثيرٍ من الأحيان، وفيها تكرارٌ، وغموضٌ،

Scanned with CamScanner

وتسرّعٌ، وأفضل أعماله هي تلك المنشورات والكتيّبات التي كان لها أثر هائل على الطبقة العاملة في زمنه، إضافةً إلى بعض الأبحاث غير المكتملة، التي عمل عليها مطوّلاً؛ لذا نُشرتْ له عشرات المختارات، التي تحاول استخلاص بعض الأفكار الأوضح من أعماله، ومختاراتنا هذه محاولةٌ مماثلةٌ لتقديم بعض أفكاره.

نقترح أن أفضل طريقةٍ لفهم باكونين النظر إلى ما كتبه، وما فعله، كجزءٍ من تيّارٍ تحرّريٍّ داخل الحركة والفكر الاشتراكيّين. الخلاف الرئيس بينه وبين ماركس تركّز حول مفهوم السُّلطة والحريّة، وفيما يتعلّق بهذه النقطة، قدّم باكونين مجموعة أفكارٍ: في التنظيم والثورة، والطبيعة البشريّة، ونقد مفاهيم العقد الاجتماعيّ، والدولة، والديمقراطيّة، والانتخابات؛ تترابط، وتتواشج، وتتجاوز -بطريقةٍ مدهشةٍ- الماركسيّة والليبراليّة معاً؛ هذا إسهام باكونين الفكريّ الرئيس.

يعتقد باكونين أنّ السُّلطات كلّها غير شرعيّة، وأنّ الحريّة الشرط الرئيس لتطوّر الإنسان. قبل أن نعرض لتفاصيل رؤيته، يجب أن نوضّح أنّ باكونين لم يرفض السُّلطات كلّها بالمُطْلق، وأنّ الفوضويّة ليست الفوضى. تعرّضت الفوضويّة إلى حملةٍ هوجاء لتشويهها، قادها رفاق الدرب: الماركسيّون أوّلاً، ثمّ الليبراليّون، وبالطبع أصحاب السُّلطة التقليديّة، ولكنّها حملةٌ ظالمة، وفي الحقيقة، يميّز باكونين بين السُّلطة التي لا تنبع من الأسفل، بل تُفرض على الناس فرضاً، وبين السُّلطة التي تتشكّل من الأسفل، على نحوٍ عضويٍّ وطبيعيٍّ، وتمارس نفوذها ضمن حدودٍ معيّنةٍ ومؤقّتة. نكرّر: لم يرفض الفوضويّون السُّلطة كلّها، ولم يؤيّدوا الفوضى، بلْ على العكس تماماً: كانوا منظّمين على نحوٍ دقيقٍ، وملتزمين بمبادئ

Scanned with CamScanner

واضحة، اشتراكيّة وتحرّريّة. تورّط بعضهم في أعمال عنفٍ وإرهابٍ في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، استهدفت المدنيّين بدون معنى، وهو أمرٌ مؤسف! أدان هذه الأعمال معظم الفوضويّين. لن نبحث هنا في تاريخ الفوضويّة، ولن نبحث في تكتيكاتها، على أهميّتها، إنّما سنركّز على الحريّة والسُّلطة، في هذه المقدّمة، وفي المختارات.

نستطيع تمييز ثلاث نقاط رئيسة في نقاش باكونين عن الحريّة:

أوّلاً، غريزة الحريّة والإنسان الاجتماعي: قد يكون نقد باكونين لفكرة العقد الاجتماعيّ، والإنسان الفردانيّ الحرّ، وبذلك الأساس الفلسفيّ الذي تُبنى عليه الليبراليّة بأكمله، أحد أفضل إسهاماته وأكثرها إثارة. يقول الليبراليّون: إنّ الإنسان فردٌ منعزلٌ، يدخل عقداً اجتماعيّاً مع الآخرين، ويتنازل عن جزءٍ من حريّته، كي يعيش في مجتمعٍ متحضّرٍ ويبني دولة؛ وقبل العقد، كان الإنسان حرّاً، ولكنّه خائفٌ، ومتوحّشٌ، وهمجيٌّ، وإنّ الحضارة بدأت مع توقيع العقد الاجتماعيّ.

باكونين يرفض ذلك كلّه؛ لا يوجد عقدٌ اجتماعيٌّ، ولم يوجد يوماً، فالإنسان كائنٌ اجتماعيٌّ، والإنسان الأوّل وُجد ضمن مجتمع: المجتمع سابق على الدولة، والأخلاق والحريّة موجودتان في هذا المجتمع؛ فالغريزة الاجتماعيّة أصيلة، ولا تتطلّب التنازل عن حريّة الإنسان. إذنْ، الخطوة الأولى، تكمن في تحطيم أسطورة الإنسان الحرّ الفرداني.

تاريخيّاً، كلام باكونين صحيحٌ مئة بالمئة؛ فالإنسان الأوّل وُجد في مجتمعٍ، والعقد الاجتماعيّ أسطورة. ديفيد هيوم، عبقريّ التنوير، سبق باكونين في نقد العقد الاجتماعيّ، وشرح هيوم أنّ بعض من قال بالعقد الاجتماعيّ كان يؤكّد أنّها نقطةٌ منطقيّةٌ، وليست تاريخيّةً، كما أنّها

Scanned with CamScanner

استُخدمت لتحدّي نظريّة الحقّ الإلهيّ للملوك؛ هذا كلّه صحيح، ولكنّها استُخدمت -أيضاً- لتسويغ الليبراليّة وعبادة الدولة. باكونين، من جهته، يدفع بنقده إلى نقطةٍ أهمّ: الدولة لم تتأسّس لبناء الحضارة وضمان الأمن، فالدول كلّها تأسّست تاريخيّاً على العنف، والنهب، والسرقة، والقتل. فأساس الدول القائمة اليوم غير شرعيّ.

يضيف باكونين إلى الإنسان الاجتماعيّ غريزة الحريّة: الحريّة غريزةٌ في البشر، لا يمكن التخلّص منها، بل إنّها تشكّل أساس وجودنا، وكرامتنا، وطبيعتنا، ولن تستطيع أيّة قوّةٍ، سواء كانت استعماريّةً أم دينيّةً، أو قوميّة، القضاء على غريزة الحريّة. يقاوم الناس الاستبداد بشكليه: الخارجيّ والداخليّ، باستمرار. هناك صعوبةٌ كبيرةٌ في تأسيس هذه النظريّة -على العكس من نظريّة الكائن الاجتماعيّ- على أسسٍ علميّةٍ، كما يؤكّد أحد المؤمنين بها بشدّة، الفوضويّ تشومسكي؛ ولكنّ تشومسكي يضيف، أنّ النظريّة المعاكسة القائلة بأنّ الحريّة ليست غريزةً، أيضاً يكاد يستحيل تأسيسها علميّاً.

على أيّة حال، غريزة الحريّة ستجعل باكونين، وبطريقةٍ استثنائيّةٍ، يعادي الاستعمار بأشكاله كافّةً، ولباكونين موقف متقدّم جدّاً بخصوص الشعوب المقهورة المحتلّة، ويتفوّق أخلاقيّاً على كارل ماركس الاشتراكيّ، وجون ستيوارت مل الليبراليّ، المعاصرَيْن له، وهذا أمرٌ فريدٌ تقريباً، في سياق ثقافة القرن التاسع عشر الأوروبيّة.

تعرّض الفوضويّون إلى هجماتٍ من الطرفين: من الليبراليّين من جهة، الذين تمسّكوا بالفردانيّة، والماركسيّين الذين كانوا يخشون فردانيّة الفوضويّين، المبالغ فيها برأيهم، من جهةٍ أُخرى. على أيّة حال، قدّم

Scanned with CamScanner

باكونين وجهة نظرٍ عن الإنسان تجعله اجتماعيّاً وفردانيّاً في الوقت نفسه: وجهة نظر علميّة، ملتزمة بالتاريخ الفعليّ، لكنّها أيضاً تزرع الأمل في المستقبل.

ثانياً، الدولة: يرى باكونين في الدولة شرّاً مطلقاً، ومثل ماركس، يعتقد أنّ الدولة يجب أن تختفي؛ فالدولة كائنٌ اصطناعيٌّ يُستخدم لقمع الناس، وخلافه مع ماركس كبيرٌ جدّاً، وأثّر على نحوٍ كارثيٍّ على الحركة الاشتراكيّة. سنعرض سريعاً فقط الأفكار الرئيسة في الخلاف حول الدولة والسُّلطة.

يريد ماركس أن يؤسّس دولةً مؤقّتةً تمهّد لقيام مجتمعٍ اشتراكيٍّ، يقودها الشيوعيّون. يرفض باكونين ذلك بشدّة، وحجّته بسيطة، أوّلاً: هذه الدولة ستكون سُلطويّةً؛ لأنّ الدول كلّها سُلطويّة. ثانياً: ستسعى هذه الدولة إلى السيطرة على الناس، وستتحوّل الطبقة الحاكمة الجديدة إلى أرستقراطيّةٍ قامعةٍ تتحكّم بالناس بطريقةٍ لا مثيل لها حتّى في الدول الرأسماليّة؛ لأنّ الدولة هنا تملك الاقتصاد، والسياسة، والإدارة، وكلّ شيء. ومع الأسف، أثبتت تنبّؤاته صحّتها في الاتّحاد السوفييتيّ.

ثالثاً، العلم: رفض باكونين على نحوٍ قاطعٍ محاولة جعل العلم يحكم الناس، وموقفه فريدٌ في القرن التاسع عشر، عندما كانت عبادة العلم شائعةً على نحوٍ كامل؛ فالماركسيّون، والليبراليّون، والوضعيّون وغيرهم سلّموا بسُلطة العلم، وباكونين وحْده تقريباً رفضها، بدون أن يرفض العلم. الرومانسيّون والمتديّنون مالوا إلى مواقفَ رجعيّةٍ ضدّ العلم، ومشكّكة به، وعلى العكس، احتفى باكونين بالعلم، ورفض أن يكون له سُلطة سياسيّة، وحجّته نفسها في كلّ مرّة، وهي: أنّ السُّلطة السياسيّة تجعل العلماء طبقةً

Scanned with CamScanner

سياسيّةً أرستقراطيّةً جديدةً تتحكّم بالناس، وهذا -بالتأكيد- ليس دور العلم في المجتمع. كما رفض الدين على نحوٍ مطلق، وأدان الكنيسة، ودعا إلى تحطيمها مع الدولة.

خلف هذا كلّه، نجد قناعة باكونين الكاملة والصارمة بأنّ السُّلطة تفسد الناس، الناس كلّهم:

«الامتيازات والمناصب كلّها المرافقة لها تغتال قلوب البشر وعقولهم، وصاحبُ الامتيازات السياسيّة، أو الاقتصاديّة، فاسد العقل والقلب؛ هذا قانونٌ اجتماعيٌّ لا استثناء له، ويمكن تطبيقه على الأمم كلّها كما على الطبقات كلّها، وعلى الشركات كما على الأفراد».

المختارات هذه تُقسم إلى ثلاثة أجزاء:

أولاً: مختارات من كتاب **الله والدولة**، وفيها ثلاثة نصوصٍ: الأوّل عن طبيعة الإنسان، والثاني عن السُّلطة والعلم، والثالث عن الإنسان والمجتمع.

ثانياً: «الفيدراليّة، الاشتراكية، نقد نظريّة روسو في الدولة». هذا العمل الشهير يعالج فيه باكونين هذه القضايا الثلاث بوضوحٍ ومباشرةً.

ثالثاً: نقد الماركسيّة، وفيها ينتقد باكونين التصوّر الماركسيّ للدولة، ثمّ للتاريخ، وعرضنا للموضوع الأوّل أعلاه؛ أمّا نقد فلسفة التاريخ الماركسيّة، فغريبٌ بعض الشيء. يسلّم باكونين، مثل ماركس، بالحتميّة التاريخيّة، ولكنّه يحتجّ على احتفاء ماركس بالأحداث التاريخيّة كلّها، بما فيها الدمويّة، التي أتت بسُلطاتٍ رجعيّةٍ ومتوحّشةٍ. يرى باكونين في هذه الأحداث أموراً سيّئةً، حتّى لو كانت حتميّة. الفوضويّون: باكونين،

Scanned with CamScanner

وكروبوتكين، وغيرهم، كانوا مرتبكين بخصوص فلسفة التاريخ، فمن جهةٍ نقدوا احتفاء الماركسيّين بالأحداث الدمويّة التي قام بها رجعيّون، ومن جهةٍ أُخرى رأوا في تمسّك الماركسيّة بالحتميّة التاريخيّة تخلّياً عن دور الفرد الحرّ. ولكنّهم لم يكونوا متّسقين، طالما سلّموا بالحتميّة التاريخيّة. في القرن العشرين، سيرفض الليبراليّون -على أسسٍ علميّةٍ مقنعةٍ، ككارل بوبر، وإيزايا برلين- الحتميّة التاريخيّة نفسها، كما سيرفضها فوضويّان شهيران: برتراند راسل، ونعوم تشومسكي، على الأسس نفسها. إذنْ، بعض أفكار باكونين مستمدّةٌ ممّا هو سائدٌ في القرن التاسع عشر، فقد رفض الميتافيزيقا، وكان مؤمناً بشدة بالماديّة وبالحتميّة التاريخيّة، على سبيل المثال. أنا أجد هذه الأفكار الثلاث غير مقنعة، ولكنْ لا يتّسع المجال لمناقشتها هنا، ومثل راسل وتشومسكي، لا أعتقد أنّ هذه الأفكار الفلسفيّة ضروريّةٌ للتحرّر، وأعتقد -مثلهما- أنّ على الماركسيّين والفوضويّين تجاوزها.

الخاتمة الصغيرة نصٌّ كتبه باكونين عن نفسه بعنوان: «من أنا؟»، يشرح فيه ببساطةٍ عشقه للحريّة، والتزامه بالنضال، بتواضعِ محبٍّ صادق.

هناك أيضاً مُلحقان: الأوّل: نصٌّ «في السُّلطة» لفردريك إنجلز، الذي يشكّل أشهر ردٍّ ماركسيٍّ على أطروحات باكونين. هذا الردّ القاسي والعنيف، يطرح أمرين بغاية الأهميّة: أوّلاً: سوء فهمٍ للفوضويّة، مقصود ربّما، بتصويرها كحركةٍ ترفض وجود أيّة سُلطةٍ، وتؤدّي إلى الفوضى، ولا تفهم شيئاً ممّا تتكلّم عنه. الثاني: على العكس، يطرح مشكلةً عويصةً للفوضويّة: كيف يمكن قيام ثورةٍ بدون سُلطة؟ وكيف يمكن نجاح الثورة بدون سُلطةٍ مركزيّةٍ قويّة؟ لا توجد إجابةٌ مقنعةٌ من الفوضويّين.

Scanned with CamScanner

الملحق الثاني: «مختصر سيرة باكونين»، بقلم رفيقه في النضال والسجون «جيمس غيوم». النصُّ شهيرٌ جدّاً، وأساسيٌّ لفهم باكونين، والنصُّ -بالطبع- غير محايدٍ، ومكتوبٌ بقلم تلميذٍ ومحبٍّ لباكونين، وهذا لا يقلّل من قيمته، بل قد يساعدنا على فهم تصوّر الفوضويّين أنفسهم لنضالهم.

أودّ أن أوضح نقطةً حول التركيز على الخلاف مع الماركسيّة في هذه المختارات. هذا أمرٌ لا مهرب منه، ولكنّني لا أريد أن يُقرأ الكتاب كمحاولةٍ لتفنيد الماركسيّة. على العكس، الفوضويّة الشقيقة الصغرى للماركسيّة، ويؤكّد باكونين تأثّره وإعجابه بماركس مرّاتٍ كثيرة، والتركيز على الماركسيّة سببه تاريخيٌّ؛ أي: الصراع بين الماركسيّين والفوضويّين في الأمميّة الأولى، وانعكاس ذلك في كتابات باكونين. كما يتيح هذا التركيز فهم الفوضويّة بمقارنتها بأفكار الماركسيّة التي اصطدمت معها، وفي النهاية فالفوضويّة حركةٌ اشتراكيّةٌ، أرادات تصحيح بعض مظاهر السُّلطويّة في الماركسيّة.

ختاماً، ملحوظات سريعة حول تقديم باكونين إلى القرّاء العرب.

لم يُترجم الكثير لباكونين، أو للفوضويين عموماً، إلى العربيّة، وهذا أمرٌ مؤسفٌ حقّاً، وفيما يلي محاولة متواضعة لشرح أهميّة الفوضويّة اليوم.

قدّمت الليبراليّة مفهوم الحريّة، ودافعت عنه، ووصلت الديمقراطيّة التمثيليّة إلى طريقٍ مسدود، بجعلها الحريّة الاقتصاديّة غير أساسيّة، فأصبحت هذه الديمقراطيّة عاجزةً، بل وقمعيّة: الأغنياء يتحكّمون بالناس، وعلى ذلك فالانتخابات الحرّة تنحو إلى أن تكون شكليّةً تماماً. كيف

Scanned with CamScanner

نستطيع تطوير نظامٍ تحرّريٍّ أعمق؟ الماركسيّة قدّمت نقداً لاذعاً لليبراليّة، وأوضحت -بما لا يدع مجالاً للشكّ- أنّ غياب الحريّة الاقتصاديّة يعني سقوط الحريّة بأنواعها كلّها، لكنّها أخفقت في تقديم نموذجٍ مقنعٍ للتحرّر، بل إنّ النماذج التي بُنيت عليها؛ أي: الصين والاتّحاد السوفييتيّ كارثيّةٌ واستبداديّةٌ كليّاً. قامت الفوضوية بنقد الطرفين السُّلطويّيْن برأيها، بلْ قامت بنقد أشكال السُّلطة كلّها من جذورها، خاصّةً تلك الأخطر؛ أي: المتخفّية تحت قناع الحريّة؛ السُّلطة كما تتجلّى في الدولة الليبراليّة، وفي الممارسات والدولة الماركسيّة.

بالعودة إلى نقد إنجلز للفوضويّة، تعاني الفوضويّة مشكلةً في تقديم تصوّرٍ إيجابيٍّ لتنظيم نفسها. ربّما الزمن الآن مختلف، والصراع حول الثورة الاشتراكيّة التي تدقّ الأبواب، وكيفيّة تنظيم أنفسنا لنكسر الأبواب بسرعة، ليس بالأهميّة نفسها. ولكنْ يبقى التساؤل قائماً حول طبيعة التنظيم الذي يمكن لنا، كاشتراكيّين، التفكير به، بدون أن يكون ماركسيّاً سُلطويّاً، ويكون في الوقت نفسه فعّالاً. وأكثر من ذلك، كيف يستطيع الفوضويّون تنظيم أنفسهم، ومواجهة التحدّيات، وبناء المجتمع الاشتراكيّ، لو التزموا بالحريّة، ورفضوا السُّلطة، على طريقة باكونين؟ نجح الفوضويّون أحياناً، وأخفقوا أحياناً أخرى، الأمر في حاجةٍ إلى نقاشاتٍ طويلة.

هذه النقاشات ستكون مفيدةً جدّاً، ولكنّنا لا ندعو إلى التمسّك بمذهب الفوضويّة، ولا نريد مواجهة الماركسيّة والليبراليّة بمذهبٍ آخر مكتملٍ نحاربهم به. فنحن لا نعيش اليوم في القرن التاسع عشر، وكلٌّ من هذه المذاهب قد طوّر نفسه في اتّجاهاتٍ مختلفةٍ، نتيجة للظروف الجديدة التي عاشها. ولكنّنا، بالتأكيد، ندعو إلى الاستفادة من عالم

Scanned with CamScanner

باكونين المذهل، ومن التفكّر به، ومن محاولة العمل بأنفسنا على تطوير تيّارٍ اشتراكيٍّ تحرّريٍّ، يحقّق الحريّة، ويرفض السُّلطة. هذه المختارات تشكّل واحدةً من ذرى الفكر الإنسانيّ في تشريح السُّلطة والحريّة، ونأمل بأن تشجّع على فتح نقاشٍ متجدّدٍ حول ماهيّة الحريّة، وماهيّة السُّلطة، على نحوٍ عميقٍ وجديدٍ، يستجيب للتحدّيات والآمال التي أطلقها الربيع العربيّ منذ سنة 2010.

لا يبقى لنا إلّا أن نستشهد بكلمات باكونين الرنّانة، التي تصلح اليوم، كما كانت صالحةً قبل قرنٍ ونصفٍ من الزمن، عن الحريّة الليبراليّة التي تتحوّل إلى وهمٍ وديكتاتوريّةٍ للأغنياء يتحكّمون فيها بالناس بسبب غياب التوزيع الاقتصاديّ العادل، وعن الاشتراكيّة التي تتحوّل إلى كابوسٍ مظلمٍ مملوءٍ بالطغيان بدون الحريّات الليبراليّة:

«الحريّة بدون اشتراكيّة طغيانٌ وظلمٌ؛ الاشتراكيّة بدون حريّةٍ عبوديّةٌ ووحشيّة».

ملحوظة حول الترجمة عن الإنجليزيّة: معظم المختارات صدرت بالأصل بالفرنسيّة، التي كان باكونين يكتب بها كثيراً، وبعضها بالروسيّة، وترجمناها جميعاً عن الإنجليزيّة، كذلك نصّ غيوم مكتوب بالفرنسيّة؛ أمّا نصّ إنجلز، فقد صدر بالإيطاليّة في الأصل، وترجمناه عن الترجمة الإنجليزيّة التي قام بها روبرت تاكر.

اعتمدت على نحوٍ رئيسٍ على الكتاب التالي:

Bakunin on Anarchy, Edited, Translated and with an Introduction by Sam Dolgoff, Published in 1971, by Vintage Books.

Scanned with CamScanner

كما استفدت كثيراً من هوامش المترجم الإنجليزي، وبعض الهوامش تعود إلى باكونين، وبعضها إلى غيوم، الذي حرّر بعض نصوص باكونين عند صدورها بالفرنسيّة، وبعضها للمترجم الإنجليزيّ، كما أضفنا مؤيّد النشار وأنا بعض الهوامش، وأشرنا في نهاية كلّ هامشٍ إلى صاحبه.

نأمل أنْ تصدر ترجماتٌ أُخرى لأعمال باكونين، مباشرةً عن الفرنسيّة والروسيّة، وستكون بالطبع أدقّ وأكثر علميّةً ومصداقيّةً من ترجمتنا هذه الوسيطة عن الإنجليزية، وعُذرنا في ترجمة هذه الأعمال عن لغةٍ وسيطةٍ هو اهتمامنا بأعمال باكونين، وبمبادئ الفوضويّة، ورغبتنا بتوفير مدخلٍ مناسبٍ لأفكاره الرئيسة باللغة العربيّة، التي تجاهلتها الثقافة العربيّة لمدّةٍ طويلةٍ جدّاً.

عدي الزعبي

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

القسم الأوّل:

مختارات من اللّه والدولة

Scanned with CamScanner

غريزة الحريّة

(1)

أجل، أسلافنا الأوائل، أبونا آدم، وأمّنا حوّاء، وإنْ لم يكونوا قروداً على نحوٍ كامل، فهم تقريباً أبناء عمومتهم: حيواناتٌ تتغذّى على طعامٍ متنوّعٍ، مفترسةٌ وذكيّةٌ، وُهبت ملَكَتين بدرجةٍ أعلى بكثيرٍ من بقيّة الأنواع: القدرة على التفكير، والرغبة بالتمرّد...

(2)

ثلاثة عناصر، أو إن رغبت، ثلاثة مبادئ أساسيّة تشكّل الشروط الجوهريّة للتطوّر البشريّ كلّه في التاريخ، الفرديّ والجماعيّ، وهي:

أوّلاً: حيوانيّة الإنسان.

ثانياً: التفكير.

ثالثاً: الثورة.

Scanned with CamScanner

يتوافق مع الشرط الأوّل الاقتصاد الاجتماعيّ والفرديّ، ومع الثاني العلوم، ومع الثالث الحريّة.

Scanned with CamScanner

ما السُّلطة؟

ما السُّلطة؟ هل هي القوّة الحتميّة للقوانين الطبيعيّة التي تُظهر نفسها في التعاقب والتسلسل الضروريّين لظواهر العالمَيْن: الفيزيائيّ، والاجتماعيّ؟ في الحقيقة، الثورة ضدّ هذه القوانين ليست فقط ممنوعةً، بل مستحيلةً أيضاً، وقد نسيء فهم هذه القوانين، أو قد نجهلها تماماً، ولكنّنا لا نستطيع عصيانها؛ لأنّها تشكّل الشروط الرئيسة والأساسيّة لوجودنا؛ فهي تغلّفنا، وتخترقنا، وتنظّم تحرّكاتنا، وأفكارنا، وأفعالنا كافّةً، حتّى عندما نعتقد أنّنا نعصيها، نحن فقط نُظهر قدرتها الكليّة.

أجل، نحن -بالمطلق- عبيدُ هذه القوانين، ولكنْ لا ذلّ في مثل هذه العبوديّة، أو بالأحرى، هذه ليست عبوديّةً؛ لأنّ العبوديّة تقتضي وجود سيّدٍ خارجيٍّ؛ أي: سُلطة منفصلة عن التابع الذي تأمره، ولكنّ هذه القوانين ليست منفصلةً عنّا؛ إنّها موروثةٌ فينا، وتشكّل كامل وجودنا الفيزيائيّ، والعقليّ، والأخلاقيّ؛ نحن نتنفّس، ونعمل، ونفكّر، ونتمنّى، فقط تبعاً لهذه القوانين، وبدونها نحن لا شيء، نحن لا نكون. كيفَ إذنْ نستطيع أن نتمنّى، أو نريد التمرّد عليها؟

Scanned with CamScanner

للإنسان حريّة وحيدة بالنسبة إلى القوانين الطبيعيّة، وهي معرفتها وتطبيقها على حقلٍ يتوسّع باستمرارٍ في التحرير، أو الأنسنة الفرديّة والجماعيّة التي يسعى إليها؛ هذه القوانين، حال معرفتها، تمارس سُلطةً لا خلاف عليها أبداً بين جماهير البشر، ويجب أن يكون المرء حقيقةً أحمق، على سبيل المثال، أو لاهوتياً، أو على الأقلّ ميتافيزيقيّاً، أو محامياً، أو برجوازيّاً، كي يتمرّد على القانون الرياضيّ: اثنان زائد اثنان يساوي أربعة، ويجب أن يكون المرء مؤمناً كي يتخيّل أنّ النار لن تُحرق، أو أنّ الماء لن يُغرق، بالطبع إلّا في حال استعمال حيلةٍ ما تعتمد بدورها على قانونٍ طبيعيٍّ، ولكنّ هذا التمرّد، أو بالأحرى محاولة التمرّد، أو التخيّلات الغبيّة لتمرّدٍ مستحيلٍ، هي قطعاً الاستثناء؛ لأنّنا نستطيع القول: إنّ معظم الناس يعترفون بحُكم الحسّ السليم في حياتهم اليوميّة؛ أي: بمجمل القوانين الطبيعيّة المعترف بها عادةً، بطريقةٍ شبه مطلقة.

تكمن المصيبة الكبرى في أنّ كثيراً من القوانين الطبيعيّة، التي أثبتها العلم كقوانين، ما تزال غير معروفةٍ للجماهير، بفضل الحكومات الوصيّة عليهم، والموجودة، كما نعرف، فقط «لمصلحة الشعب». هناك مشكلةٌ أُخرى، وهي أنّ معظم القوانين الطبيعيّة المرتبطة بتطوّر المجتمع البشريّ، وهي ضروريّةٌ، وثابتةٌ، وأساسيّةٌ، بالضبط كالقوانين التي تحكم العالم الفيزيائيّ، لم يثبتها، أو يعرّفها العلم نفسه بعْدُ كما ينبغي.

ما إنْ يعرّفها العلم، ثمّ تنتقل إلى وعي الناس كلّهم، سيُحَلُّ سؤال الحريّة تماماً، ويجب أن تعترف أكثر السُّلطات عناداً حينها بأنّه لا لزوم لأيّة تنظيماتٍ سياسيّةٍ، أو توجيهاتٍ، أو تشريعاتٍ؛ هذه ثلاثة أمورٍ قاتلة ومؤذية لحريّة الشعوب، طالما أنّها تُفرَضُ عليهم كأنظمة قوانين خارجيّة،

Scanned with CamScanner

وبذلك استبداديّة. الأمر هو كذلك سواء فرضتها الملكيّة أم برلمانٌ منتخبٌ بديمقراطيّة.

تتكوّن حريّة الإنسان فقط ممّا يلي: أن يطيع القوانين الطبيعيّة؛ لأنّه عرفها هو نفسه بصفتها قوانين الطبيعة، وليس بسبب فرضها عليه خارجيّاً من قِبل أيّة إرادةٍ خارجيّةٍ، سواء كانت إنسانيّةً أم إلهيّةً، جمعيّةً أم فرديّة.

افترض أنّنا طلبنا إلى أكاديميّةٍ تعليميّةٍ، تضمّ ألمع العلماء، وضعَ نظامٍ تشريعيٍّ للمجتمع؛ حيث لا يلهمها إلّا الحُبّ الصافي للحقيقة، وتشريع القوانين تبعاً لآخر اكتشافات العلم، مثل هذه التشريعات، برأيي، ومثل هذا التنظيم، سيكون مسْخاً؛ أوّلاً: لأنّ العلم البشريّ دوماً وبالضرورة ناقصٌ، فإذا نظرنا إلى اكتشافاته اليوم، سنرى أنّه ما زال في بداياته؛ لذا فإنّ إجبار الحياة العمليّة للبشر، الجماعيّة كما الفرديّة، على الخضوع لآخر الإنجازات العلميّة، يعني الحُكم على المجتمع وعلى الفرد بالفناء بخضوعهما لقوانين اعتباطيّة.

ثانياً: المجتمع الذي يطيع التشريعات الصادرة عن الأكاديميّة العلميّة، لا بسبب فهمه محتواها العقليّ، بل لأنّها مفروضةٌ من قبل الأكاديميّة باسْم العلم الذي يبجّله الناس من دون استيعابه؛ لن يكون مجتمعاً بشريّاً، بلْ هو مجتمعٌ بهيميٌّ، وسيصبح نسخةً أُخرى عن البعثات في الأورغواي التي خضعت لزمنٍ طويلٍ لحُكم اليسوعيّين[1]، وسينحدر هذا المجتمع -على نحوٍ أكيدٍ وسريعٍ- إلى مستوى منحطٍّ من الغباء.

---

(1) اليسوعيون طائفة مسيحية كاثوليكية، تعاونت مع الإمبراطورية الإسبانية في القرنين: السابع عشر، والثامن عشر، وأقامت حكماً ديكتاتورياً أجبر السكان الأصليين على الدخول في المسيحية. الجدير بالملاحظة أن باكونين كان من الفلاسفة القلائل في القرن التاسع عشر اللذين انتقدوا الاستعمار الأوروبي. (المترجم).

Scanned with CamScanner

ما زال هناك سببٌ ثالثٌ يجعل من هذه الحكومة مستحيلة التحقّق، وهو أنّ الأكاديميّة العلميّة التي تتمتّع بسُلطاتٍ مطلقةٍ، حتّى لو كانت مشكّلةً من ألمع الناس، سينهيها -في مدّةٍ قصيرةٍ، وعلى نحوٍ حتميٍّ- فسادُها الأخلاقيّ والعقليّ، وهذا مصير الأكاديميّات كلّها حتّى اليوم، مع الامتيازات المعدودة المتاحة لها، ومن اللحظة التي يصبح فيها أكاديميٌّ «خادماً» رسميّاً مرخّصاً له، سينحطّ أعظم العلماء خاملاً، وسيفقد عفويّته، وجسارته الثوريّة، وهذه الطاقة الوحشيّة المثيرة للمشكلات المميزة للعباقرة، التي تدعوهم باستمرارٍ إلى تحطيم العوالم القديمة المتداعية، ووضع أسس عوالم جديدة، وبلا شكّ سيكتسب تهذيباً، وحكمةً عمليّةً ونفعيّةً؛ بكلمة: سيصبح فاسداً.

الامتيازات والمناصب كلّها المرافقة لها تغتال قلوب البشر وعقولهم، وصاحبُ الامتيازات السياسيّة، أو الاقتصاديّة فاسدُ العقل والقلب؛ هذا قانونٌ اجتماعيٌّ لا استثناء له، ويمكن تطبيقه على الأمم كلّها كما على الطبقات كلّها، وعلى الشركات كما على الأفراد، هذا قانون المساواة، والشرط الأسمى للحريّة والإنسانيّة، والهدف الرئيس لهذا البحث هو بالضبط شرح هذه الحقيقة في تجلّياتها كلّها في الحياة البشريّة.

الجماعة العلميّة الموكلة بحُكم المجتمع ستنتهي قريباً إلى تكريس نفسها، لا للعلم أبداً، بل لأمرٍ آخر مختلفٍ تماماً؛ وكما هو حال السُّلطات المستقرّة كلّها، ستسعى إلى تأبيد حكمها عن طريق جعل المجتمع الموكل إليها حكمه أغبى، وبالتالي أكثر اعتماداً على سُلطة العلماء.

ولكنْ ما يصحّ على الأكاديميّات العلميّة يصحّ أيضاً على المجالس المُنتخبة، حتّى تلك المختارة بالاقتراع العام، وربّما تتغيّر تركيبتها بالطبع،

Scanned with CamScanner

ولكنّ هذا لن يمنع تشكيل جماعةٍ من السياسيّين المنتفعين بعد بضع سنين تتفرّغ لتوجيه الشؤون السياسيّة كنوعٍ من الأرستقراطيّة السياسيّة، أو الأوليغارشية؛ شاهد ما حدث في الولايات المتّحدة الأمريكية وسويسرا.

لذا، فلْنتخلَّ عن التشريعات الخارجيّة، وعن السُّلطة؛ فلا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، ويميل كلاهما إلى خلق مجتمعٍ عبوديّ.

هل يعني ذلك أنّني أرفض أنواع السُّلطة كلّها؟ يا لهذه الفكرة التعسة! فيما يتعلّق بالأحذية، أنصاع لسُلطة الإسكافيّ، وفيما يتعلّق بالمنازل، والأقنية، وسكك الحديد، أستشير المعماريّ، أو المهندس، لمثل هذه المعرفة المتخصّصة، أتبع سُلطة مثل هؤلاء «العلماء»، ولكنّني لا أسمح للإسكافيّ، ولا للمهندس، ولا «للعالِم»، أنْ يمارسوا سُلطتهم عليّ، فأنا أنصت إليهم بحريّةٍ وبكامل الاحترام الذي يستحقّه ذكاؤهم، وشخصيّتهم، ومعرفتهم، محتفظاً دوماً بحقّي الذي لا جدال فيه في النقد والاعتراض، أنا لا أطمئنّ إلى استشارة سُلطةٍ واحدةٍ في أيّ فرعٍ متخصّصٍ، بلْ أستشير جهاتٍ مختلفةً، وأقارن بينهم لأختار ما أراه الأفضل، ولكنّني لا أعترف بأيّة سُلطةٍ معصومةٍ، حتّى في الأسئلة المتخصّصة؛ وبذلك، مهما يكن الاحترام الذي أحمله لصدق وإخلاص أيّ فرد، فأنا لا أمحض أيّ شخص إيماناً مطلقاً به، فمثل هذا الإيمان سيقضي على عقلي، وعلى حريّتي، وحتّى على نجاحي فيما أقوم به؛ سيحوّلني على الفور إلى عبدٍ غبيٍّ، وأداةٍ لتحقيق رغبات الآخرين وإرادتهم.

إذا خضعتُ لسُلطة الخبراء، موافقاً على اقتراحاتهم وتوجيهاتهم لمدّةٍ ما، وإلى درجةٍ ما، فأنا أفعل ذلك فقط لأنّ أحداً لا يرغمني على ذلك، ولو لم يكن الأمر كذلك لتمرّدت عليهم بعنفٍ، وتمنّيت أن تذهب مجالسهم،

Scanned with CamScanner

وتعليماتهم، وخدماتهم إلى الجحيم، واثقاً من أنّهم سيجعلونني أدفع ثمن فتات الحقائق المغلّفة بالأكاذيب، التي قد يعطونني إيّاها، بخسارتي لحريّتي، واحترامي لذاتي.

أنا أخضعُ لسُلطة الخبراء؛ لأنّها مفروضةٌ عليَّ من قِبل عقلي أنا، وأعرفُ أنّني عاجزٌ عن فهم جزءٍ كبيرٍ من المعرفة البشريّة في تفاصيلها كافّةً، وتطوّرها، وحتّى أعظم المفكّرين لا يستطيع الإحاطة بالكلّ، ومن هنا ضرورة التخصّص والتعاون في العمل. خُذ واعطِ؛ هذه هي الحياة البشريّة، وكلٌّ منّا يقود ويُقاد بدوره؛ لذا لا وجود لسُلطةٍ ثابتةٍ، بلْ هو تموّجٌ مستمرٌّ من سُلطةٍ وتبعيةٍ مشتركةٍ ومؤقّتةٍ، وفوق كل شيء طوعيّة.

القبول بسُلطةٍ ثابتةٍ دائمةٍ وكونيّةٍ، مستبعدٌ تماماً؛ لأنّه لا يوجد إنسانٌ «كونيٌّ» قادرٌ على فهم العلوم كلّها، وأوجه الحياة الاجتماعيّة كلّها، بتفاصيلها الغنيّة التي بغيابها يصبح تطبيق العلم في الحياة مستحيلاً، وفي الواقع لو استطاع إنسانٌ واحدٌ فهم ذلك كلّه، ولو حاول استعمال ذلك لِفرْض سُلطته علينا، سيكون ضروريّاً طرده من المجتمع؛ لأنّ سُلطته ستحوّلنا حتماً إلى عبيدٍ وبلهاء، ولا أعتقد أنّ على المجتمع أن يتحامل على العباقرة كما كان الحال حتّى اليوم، ولكنّني أيضاً لا أعتقد أنّه يجب محاباتهم كثيراً، ولا يجب أن يحصلوا على امتيازاتٍ خاصّةٍ، أو حقوقٍ حصريّةٍ مهما كانت، وذلك للأسباب الآتية: أوّلاً: لأنّ المجتمع غالباً سيضع الدجّال مكان العبقريّ. ثانياً: لأنّه عن طريق نظام الامتيازات هذا، قد يتحوّل العبقريّ الفعليّ إلى دجّالٍ، وبذلك ستفسده وتحطّه الامتيازات، وأخيراً، لأنّ المجتمع سيُقرّ سيّداً على نفسه.

باختصار، نحن نعترف بالسُّلطة المطلقة للعلم؛ إذ الموضوع الوحيد

Scanned with CamScanner

للعلم هو الصياغة المعمّقة والنسقيّة للقوانين الطبيعيّة كلّها الكامنة في الحياة الماديّة، والفكريّة، والأخلاقيّة للعالَمين كليهما: الفيزيائيّ، والاجتماعيّ، وهما عالمٌ واحدٌ؛ هذه هي السُّلطة الشرعيّة الوحيدة، شرعيّةٌ؛ لأنّها عقلانيّةٌ ومتّسقةٌ مع الحريّة البشريّة، ونعلن هنا أنّ أيّة سُلطةٍ أُخرى مزيّفة، واعتباطيّة، وقاتلة.

ولكنْ مع رفضنا السُّلطة المطلقة الكونيّة المعصومة لرجال العلم، نحن نرغب بقبول سُلطة الخبراء العلميّة المحترمة، ولو كانت نسبيّةً، ومؤقّتةً، ومحدودةً، ولا نطلب إلّا استشارتهم واحداً تلو الآخر، ممتنّين لمعلوماتهم الدقيقة، طالما أنّهم يرغبون بدورهم بأن يتعلّموا منّا. على العموم، لا نطلب إلّا أن نرى التأثير المشروع والطبيعيّ علينا لأصحاب المعرفة العظيمة، والخبرة العظيمة، والعقول العظيمة، وقبل كلّ شيء القلوب العظيمة، هذا التأثير المُعتَمد بحريّةٍ، وغير المفروض أبداً باسْم أيّة سُلطةٍ رسميّةٍ، أو حقوق مؤسّساتيّة؛ لأنّ كلّ سُلطةٍ، أو حقٍّ مؤسّساتيٍّ، مفروض على الناس بصفته تلك، يصبح على الفور قمعاً وبهتاناً، وسيفرض علينا حتماً... العبوديّة والسخافات.

بكلمة: نحن نرفض التشريعات كلّها، وأشكال الامتيازات كلّها، والسُّلطات الرسميّة، والحقوقيّة، والتشريعيّة كلّها المفروضة علينا، حتّى لو أتت عن طريق الاقتراع العام، مقتنعين بأنّها لن تخدم إلّا الأقليّة الحاكمة المستغِلّة على حساب الأكثريّة الهائلة المستعبدة لها.

بهذا المعنى نحن جميعاً فوضويّون...

يعود التقدّم الهائل في العلوم الوضعيّة مقارنةً بعلم اللاهوت، والميتافيزيقا، والسياسة، والحقوق التشريعيّة إلى ما يلي: عوضاً عن

Scanned with CamScanner

التجريد الخاطئ الذي تقدّمه هذه المذاهب، تطرح العلوم تعميماتٍ صحيحةً تعبّر عن طبيعة الأشياء ومنطقها، وعلاقاتها، وقوانين تطوّرها؛ هذا ما يميّز بعمقٍ العلوم عن الأشكال الأقدم من التفكير كلّها، وسيضمن -إلى الأبد- أهميّتها للمجتمع، وستشكّل العلوم بمعنى محدّد الضمير الجمعيّ للمجتمع، ولكنّها تشابه بقيّة الفروع في شيءٍ واحد: بما أنّها أيضاً تقوم بالتجريد، فهي مجبرةٌ -بسبب طبيعتها نفسها- على تجاهل الإنسان الواقعيّ، الذي بدونه لا يوجد أيّ تجريد، ولمعالجة هذا الخلل الجذريّ، على العلوم أن تستعمل طريقةً جديدة. استفادت مذاهب الزمن الماضي دوماً من جهل الناس، وضحّت بهم بسعادةٍ في سبيل تجريداتها، ومصادفةً كان هذا الأمر مربحاً لمؤيّدي هذه المذاهب ممّن يتكوّنون من لحمٍ ودم، ويجب على العلوم الوضعيّة، معترفةً بعجزها التام عن إدراك الأفراد الواقعيّين، والوصول إليهم، أن ترفض المطالبات لها كافّةً بحُكم المجتمعات، وبانخراطها في الحُكم، ستعمل فقط على التضحية بالناس الواقعيّين في سبيل تجريداتها التي تشكّل الموضوع الوحيد لعملها المشروع.

العلم الصافي للتاريخ، على سبيل المثال: لم يوجد بعد، واليوم بالكاد بدأنا في فهم احتمالاته المعقّدة جدّاً، ولكنْ لنفترض أنّه تطوّر على نحوٍ كاملٍ، ما الذي يمكن أن يقدّمه إلينا؟ يستطيع تقديم صورةٍ مخلصةٍ وعقلانيّةٍ للتطوّر الطبيعيّ للشروط العامّة -الماديّة، والمثاليّة، والاقتصاديّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة، والدينيّة، والفلسفيّة، والجماليّة، والعلميّة- للمجتمعات التاريخيّة، ولكنّ هذه الصورة الكونيّة للحضارة البشريّة، مهما تكن تفاصيلها، لن تُظهِرَ إلّا تخمينات عامّة، وعلى ذلك، مجرّدة.

Scanned with CamScanner

ملايينُ البشر الذين يشكّلون الموادّ الحيّة والمتألمة لهذا التاريخ، بانتصاراته وأحزانه؛ انتصاراته بسبب قوانينه العامّة، وأحزانه بسبب الذبائح البشريّة «المسحوقة تحت عجلاته»، بلايين الأفراد المغمورين الذين لم تكن التطوّرات العظيمة في التاريخ لتحدث من دونهم، والذين، تذكّر؛ لم يستفيدوا شيئاً من هذه التطوّرات؛ لن يجدوا حتّى ركناً صغيراً في حوليّاتنا، لقد عاشوا وضُحّي بهم، لقد سُحقوا لخير الإنسانيّة عامّةً؛ هذا هو الأمر باختصار[1].

هل يجب أن نلوم علم التاريخ؟ هذا ظلمٌ وسخف. لا يمكن فهم الأفراد بالفكر، أو بالتأمّل، أو حتّى بالكلام البشريّ، الذي يستطيع التعبير عن التجريدات فقط، ولا يمكن فهمهم في الحاضر أكثر ممّا يمكن فهمهم في الماضي؛ لذا فالعلوم الاجتماعيّة نفسها؛ علوم المستقبل، ستتجاهلهم بالضرورة. ينحصر حقّنا في الطلب إلى العلوم أن تشير لنا بيدٍ مخلصةٍ وواثقةٍ إلى الأسباب العامّة للمعاناة، ومن بين هذه الأسباب لن تُنسى التضحية بالأفراد الأحياء وتبعيّتهم (التي لا تزال منتشرةً مع الأسف) للتعميمات المجرّدة، وفي الوقت نفسه تظهر لنا الشروط العامّة الضروريّة للأفراد الواقعيّين الذين يعيشون في المجتمع؛ هذه مهمّتها، وهذه حدودها، إنْ تعدّتها أصبحت عاجزةً ومميتةً، وخلف هذه الحدود يكمن ضغطُ وتلاعبُ ممثّلي السُّلطات الحاكمة الرسميّين وكهنتها، لقد حان الوقت للتخلّص من الباباوات والكهنة كلّهم، لا نريدهم بعد الآن، حتّى لو سمّوا أنفسهم «الديمقراطيّين الاشتراكيّين»[2].

---

(1) هنا ينتقد باكونين فلسفة التاريخ الماركسية (المترجم).
(2) إشارة إلى الماركسيين (المترجم).

Scanned with CamScanner

من جهة، لا غنى عن العلم للتنظيم العقلانيّ للمجتمع، ومن جهةٍ أُخرى، بسبب عدم قدرته على فهم ما هو حيّ وواقعيّ، يجب ألّا يتدخّل العلم في التنظيم الواقعيّ والعمليّ للمجتمع. كيف يمكن حلّ هذا التناقض؟

يمكن حلّ هذا التناقض بطريقةٍ واحدة: بالتخلّص من العلم كسُلطةٍ أخلاقيّةٍ منفصلةٍ عن حياة الناس، ومُمثَّلَةٍ في هيئةٍ معتمدةٍ من «العلماء»، ويجب أن ينتشر العلم بين الجماهير، فالعلم، بعد أن دعوناه ليكون ضمير المجتمع الجمعيّ، يجب أن يكون حقيقةً في متناول الجميع؛ لذا، ومن دون أن يخسر شيئاً من ميزته الكونيّة، التي إن سُلبت منه لن يكون علماً، وفيما يستمرّ في البحث حصراً عن الأسباب والشروط العامّة، والعلاقات الداخليّة الثابتة للأفراد وللأشياء، سيلتحم بالحياة الواقعيّة والمباشرة للأفراد...

لنكرّر: الحياة، وليس العلم، من يخلق الحياة؛ لا تولد الحريّة إلّا من الأفعال العفويّة للناس أنفسهم، ومن الباهر بالطبع، لو استطاع العلم البدء في إنارة مسيرة الجماهير العفويّة نحو التحرّر، ولكنْ لا ضوء أبداً أفضل من ضوءٍ زائفٍ وخابٍ، يُنار فقط لتضليل من يتبعونه، وفي نهاية الأمر، لن يفتقد الناس الضوء، لم يقطعوا هذا الدرب التاريخيّ الطويل، ويدفعوا ثمن أخطائهم قروناً من العبوديّة عبثاً، فالخلاصة العمليّة لتجاربهم المؤلمة تشكّل المعرفة التقليديّة، التي تستحق من بعض النواحي الاحترام بالضبط كالمعرفة النظريّة. أخيراً، قسمٌ من الشباب، أولئك الطلّاب البرجوازيّون الذين يحملون كراهيةً للزيف، والنفاق، والظلم، والجُبن البرجوازيّ، تكفي ليجدوا الشجاعة كي يديروا ظهورهم لها، فهم يتمتّعون بالعنفوان

Scanned with CamScanner

الكافي كي يتبنّوا القضيّة الإنسانيّة والعادلة للبروليتاريا، وسيلعبون دور المرشدين الأخويّين للناس: بفضلهم، لن تسنح فرصة لتشكيل حكومة «العلماء».

العلم عندما يتحوّل إلى تراثٍ مملوكٍ للجميع، سيلتحم بمعنى محدّد بالحياة الواقعيّة والمباشرة لكلّ فرد، وسيكسب نفعاً وشرفاً ما سيخسره من كبريائه وطموحه، وحذلقة التلقين. على أيّة حال، لن يمنع هذا العباقرة الذين ينظّمون أنفسهم في سبيل البحث العلميّ على نحوٍ أفضل من أكثريّة رفاقهم، من تكريس حيواتهم حصراً لهذا البحث، وتقديم خدماتٍ عظمى للإنسانيّة، على أنّهم لن يطمحوا إلى أيّ تأثيرٍ اجتماعيٍّ باستثناء التأثير الطبيعيّ للذكاء المميّز على محيطهم، ولن يحصلوا على أيّة مكافأةٍ باستثناء البهجة الرفيعة التي يجدها العقل النبيل دائماً في إشباع شغفه النبيل...

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الإنسان والمجتمع والحريّة

المفكّرون الليبراليّون، الذين ينطلقون من مبادئ الحريّة الفرديّة، يدّعون بأنّهم خصومٌ للدولة، أولئك الليبراليّون الذين يؤكّدون أنّ الدولة؛ أي الجسم الذي يضمّ التنظيمات الفعّالة التي تقوم بوظائف الدولة؛ شرٌّ ضروريٌّ، ولأنّ تقدّم الحضارة يتطلّب تقليص مزايا الدولة وحقوقها باستمرار، وبذلك فهؤلاء المفكّرون غير متّسقين مع أنفسهم؛ ونظريّتهم تقول بتقليص حقوق الدولة، ولكنْ عمليّاً، عندما يُهدّد وجود الدولة جدّيّاً، ينبري هؤلاء المعلّمون الليبراليّون أنفسهم للدفاع عنها بتعصّبٍ مماثلٍ لتعصّب الملكيّين واليعاقبة.

نستطيع شرح التناقضات التي يقع فيها الموالون للدولة بطريقتين: عمليّاً: مصالحهم الطبقيّة تجعل أغلبيّتهم برجوازيّين، وتتطلّب هذه الطبقة -المحترمة والكبيرة جدّاً- حقوقاً ومزايا حصريّة على نحوٍ كامل، والقاعدة الاجتماعيّة/ الاقتصاديّة لوجودها السياسيّ تستند إلى التحرّر غير المحدود الذي يعبّر عنه الشعار الشهير «دعه يعمل، دعه يمر» (المذهب الاقتصادي في «المغامرة الحرّة» المطلقة بدون تدخّل، أو «فليأخذ

Scanned with CamScanner

الشيطان المخفقين»)، ولكنّهم يريدون هذه الفوضى لأنفسهم فقط، وليس للجماهير التي يجب أن تبقى تحت النظام المشدّد للدولة؛ لأنّ «جهلهم التام يمنعهم من الاستمتاع بهذه الفوضى بدون أن يفسدوها». لو ثارت الجماهير، التي تعبت من العمل باستمرارٍ لمصلحة الغير، لانهار صرح البرجوازيّة بأكمله، ففي كلّ مكانٍ وزمانٍ، عندما تتحرّك الجماهير، حتّى أكثر الليبراليّين حماسةً يتحوّل إلى محاربٍ للدفاع عن قدسيّة الدولة.

إضافةً إلى هذا السبب العمليّ، هناك سببٌ آخر نظريّ يدفع بأكثر الليبراليّين إخلاصاً إلى الدفاع عن الدولة، هُم يعدّون أنفسهم ليبراليّين؛ لأنّ نظريّتهم في أصل المجتمع قائمةٌ على مبدأ الحريّة الفرديّة، وأعتقد أنّهم من أجل هذا السبب بالضبط عليهم التسليم بسلطان الدولة المطلق.

تبعاً لنظريّتهم، فالحريّة الفرديّة ليست مُحدثةً، ولا منتجاً تاريخيّاً للمجتمع، على العكس، هُم يعتقدون أنّها سابقةٌ على المجتمع، وأنّ الله أنعم على كلّ إنسانٍ بروحٍ خالدة، فالإنسان -إذنْ- كائنٌ كاملٌ، ومستقلٌّ على نحوٍ مطلق، خارج المجتمع، وبمعزلٍ عنه، وبما أنّه فاعلٌ حُرٌّ، وسابقٌ على المجتمع، فهو يشكّل مجتمعه بالضرورة بفعلٍ إراديٍّ، كأنّه عقدٌ، سواء كان غريزيّاً أم واعياً، مضمراً أم معلناً. باختصار، بحسب هذه النظريّة، الأفراد ليسوا نتاجاً للمجتمع، بل على العكس، هُم مدفوعون لتشكيل المجتمع نتيجة ضرورةٍ ما، مثل: الحرب، أو العمل.

ينتج عن هذه النظريّة -إنْ دفعنا بالمقدّمات إلى نتائجها المنطقيّة- أنّ المجتمع غير موجود، المجتمع الطبيعيّ الإنسانيّ، البداية للحضارات كلّها، والوسط الوحيد الذي تتشكّل فيه شخصيّة الإنسان وحريّته وتنمو، غير موجودٍ بالنسبة إليهم، وتعترف هذه النظريّة بالأفراد المكتفين بذاتهم

Scanned with CamScanner

في عزلةٍ من جهة، ومن جهةٍ أُخرى بمجتمعٍ شكّلوه على قاعدةٍ وحيدةٍ هي عقدٌ رسميٌّ، أو مُضمر؛ أي: الدولة. (هم يعرفون جيّداً أنّه لا توجد دولة في التاريخ تشكّلت من خلال العقود، بل فقط من خلال الغزو والعنف).

تتشكّل الدولة من كثرةٍ من الأفراد، الذين يُنظر إليهم على ضوء النظريّة الممتلئة بالتناقضات، فمن جهةٍ يُعدّ كلّ فردٍ روحاً خالدةً تملك إرادةً حرّة، وكلّهم أشخاصٌ لا يمكن ترويضهم، ومكتفون بأنفسهم تماماً لا يحتاجون إلى أحد، ولا حتّى الله: بما أنّهم خالدون، فهُم آلهة أيضاً، ومن جهةٍ أُخرى، هُم متوحّشون، وضعفاء، ومحدودون، وعاجزون، ويخضعون دوماً إلى قوى الطبيعة المحيطة بهم، التي تقودهم عاجلاً أم آجلاً إلى قبورهم...

إذا نظرنا إلى الإنسان من زاوية وجوده الدنيويّ، سنرى مشهداً مؤسفاً ووضيعاً لكائنٍ فقير الروح، والإرادة، والمبادرة، إلى درجة أنّ المرء يجب أن يتمتّع بمقدارٍ كبيرٍ من خداع الذات كي يكتشف فيه الروح الخالدة، أو أيّ أثرٍ للإرادة الحرّة. يبدو أنّ الإنسان مجبرٌ على نحوٍ مطلقٍ هنا؛ تتحكّم به قوى الطبيعة، والنجوم، والظروف الماديّة لحياته، وتتحكّم به أيضاً القوانين، وعالم الأفكار والأحكام المسبقة كلّه، الموضوعة في القرون السابقة، التي تكون جاهزةً لتأخذ بتلابيبه لحظة ميلاده.

معظم الناس، وليس فقط الجماهير الجاهلة، بل الطبقات المتعلّمة والمتحضّرة أيضاً، يريدون ويفكّرون بما يريده ويفكّر به المحيطون بهم، وبلا شكّ، يؤمنون بأنّهم يفكّرون بأنفسهم، ولكنّهم في الحقيقة يردّدون كالببغاوات، بتعديلاتٍ طفيفةٍ، أفكار الآخرين وآمالهم الذين بدورهم تشرّبوها بدون وعي؛ هذا الخنوع، وهذا الاعتياد، وهذا الغياب الدائم لإرادة التمرّد، وضمور التفكير المستقلّ والمُبادِر هو السبب الرئيس لبطء

Scanned with CamScanner

وتعثّر تطوّر البشريّة في التاريخ، وبالنسبة إلينا -نحن الماديّين والجذريّين- الذين لا نؤمن بخلود الروح، ولا بحريّة الإرادة[1]، فهذا البطء -مهما كان كارثيّاً- واقعةٌ طبيعيّة. مع خروجه من وضعه كغوريلا، تحصّل الإنسان على وعيه بإنسانيّته وبحريّته فقط بالتدريج... لقد وُلد حيواناً متوحّشاً وعبداً، وبالتدريج أنْسن نفسه وحرّرها من خلال وجوده في المجتمع، هذا المجتمع بالضرورة سابقٌ على ظهور فكره، وكلامه، وإرادته، ويستطيع بلوغ تحرّره هذا فقط من خلال الجهد الجماعيّ، في الماضي والحاضر، لأعضاء المجتمع كلّهم، الذي يشكّل المصدر والبداية الطبيعيّة لوجوده الإنسانيّ.

يحقّق الإنسان حريّته على نحوٍ كامل، وشخصيّته أيضاً، فقط عن طريق الأفراد المحيطين به، وبنتيجة جهد المجتمع وقوّته الجمعيّة، وبدون المجتمع، سيكون بالتأكيد أغبى الحيوانات المتوحّشة قاطبةً، وأكثرها إثارةً للأسى. لا ينتقص المتجمع من الحريّة، على العكس تماماً: يخلق الحريّة الفرديّة للكائنات البشريّة كلّها، فالمجتمع جذرٌ وشجرةٌ، والحريّة ثمرته، ومن هنا، في كلّ مرحلةٍ، على الإنسان أن يسعى إلى حريّته ليس في

---

(1) لا يوجد تناقض بين هذه الجملة، وبين دفاع باكونين الدائم عن الحرية. يجب الحذر من الخلط بين حرية الإرادة والإيمان بها فلسفياً، وبين الدفاع عن نظام سياسي تحرري: جون لوك وفولتير وجون ستيوارت مل وبرتراند راسل رفضوا حرية الإرادة، ولكنهم دافعوا عن نظام تحرري. في المقابل، كروبوتكين وتشومسكي ووليم جيمس وديكارت قالوا بحرية الإرادة ودافعوا أيضاً عن نظام تحرري. الإشكالية عميقة، لأن حرية الإرادة تحمل تناقضات عديدة، أشهرها أننا نخضع للقوانين الطبيعية التي لا مكان فيها لحرية الإرادة. على العموم، لم يكن باكونين متسقاً دوماً؛ ولكنني أعتقد أنه أقرب إلى الصنف الثاني من الفلاسفة في معظم كتاباته. (المترجم).

Scanned with CamScanner

بداية التاريخ، بل في نهايته، ويمكننا القول: إنّ التحرّر الحقيقيّ والكامل لكلّ فردٍ هو الهدف العظيم الصحيح الأسمى للتاريخ.

المفهوم الماديّ الجمعيّ الواقعيّ للحريّة، الذي يتناقض مع المفهوم المثالي، هو التالي: يصبح المرء واعياً بنفسه وبإنسانيّته فقط في المجتمع، وفقط عن طريق الفعل الجمعيّ للمجتمع بأكمله، ويحرّر نفسه من نير الطبيعة الخارجيّة فقط من خلال العمل الجمعيّ الاجتماعيّ، الذي يستطيع وحْده تحويل الأرض إلى مسكنٍ صالحٍ لتطوّر الإنسانيّة، وبدون مثل هذا التحرّر الماديّ يستحيل التحرّر الفكريّ والأخلاقيّ، كما يستطيع تحرير نفسه من نير طبيعته الخاصّة؛ أي: أن يجعل غرائزه وحركات جسده خاضعةً لتوجيهات عقله الواعية، وهذا التطوّر غير ممكنٍ إلّا من خلال التدريب والتعليم، ولكنّ التدرّب والتعلّم بدورهما اجتماعيّان حتماً...؛ لذا لا يمكن للإنسان المنعزل أن يعي حريّته.

أن يكون المرء حرّاً، يعني أن يُعترف به، ويُعامل على أنّه حرٌّ من قِبل البشر كلّهم، فحريّة كلّ فردٍ انعكاس إنسانيّته، أو حقّه الإنسانيّ في ضمير الناس كلّهم: إخوته، ونظرائه.

أستطيع الشعور بالحريّة فقط في حضور الناس الآخرين، وبالعلاقة معهم، وفي حضرة أنواعٍ أدنى من الحيوانات أنا لست حرّاً، ولا إنساناً؛ لأنّ الحيوان يعجز عن إدراك إنسانيّتي، وبذلك يعجز عن الاعتراف بها؛ أنا لست حرّاً، أو إنساناً إلّا عندما أعترف بحريّة البشر كلّهم.

فقط باحترام شخصيّتهم البشريّة أحترم شخصيّتي، فآكل لحوم البشر الذي يلتهم أسيره ليس إنساناً، بلْ حيواناً، ومن يملك عبداً ليس إنساناً، بل سيّداً، وبإنكاره إنسانيّة عبيده يُبطِل إنسانيّته أيضاً، كما يبرهن تاريخ

المجتمعات القديمة كلّه، فلم يشعر الرومان والإغريق بأنّهم أحرارٌ، ولم يؤمنوا بحريّتهم كحقّ، إنّما آمنوا بتفوّقهم وبتفوّق بلادهم عندما كانوا مستقلّين ويفتحون بلاد الآخرين، ولأنّهم آمنوا بحماية آلهتهم الوطنيّة، لم يشعروا بالحاجة إلى التمرّد... فاستُعبدوا أيضاً...

أنا حرٌّ بالفعل فقط عندما يكون الناس كلّهم، رجالاً ونساءً، أحراراً بالتساوي، فحريّة الناس الآخرين لا تنفي حريّتي، ولا ترسم حدوداً لها؛ على العكس: هي المقدّمة الضروريّة التي تؤكّد حريّتي، واستعباد الآخرين يضع عوائقَ أمام حريّتي، أو، بكلماتٍ أُخرى: حيوانيّتهم تنفي حريّتي؛ لأنّ كرامتي كإنسان، وحقوقي الإنسانيّة التي تتمثّل في رفض إطاعة الآخرين، واتّخاذ قراراتي بناءً على قناعاتي الشخصيّة، تعكسها الضمائر الحرّة للبشر كلّهم، ويؤكّدها قبول الناس كلّهم، وحرّيتي الشخصيّة، التي تؤكّدها حريّة الكلّ، تمتدّ إلى ما لا نهاية له.

لذلك، فالمفهوم الماديّ للحريّة إيجابيٌّ جدّاً، ومعقّدٌ جدّاً، والأهمّ أنّه اجتماعيٌّ إلى درجةٍ كبيرةٍ؛ لأنّه لا يمكن أن يتحقّق إلّا في المجتمع، وبشرط المساواة الكاملة والتضامن بين الناس كلّهم، ويستطيع المرء التمييز بين العناصر الرئيسة المتضمّنة في نَيْل الحريّة. العنصر الأوّل اجتماعيٌّ على نحوٍ رئيس، إنّه التطوّر الأكمل لملكات الناس جميعاً وقواهم كلّها، عن طريق التعليم، والتدريب العلميّ، والرخاء الماديّ؛ أي: ما يمكن توفيره لكلّ فردٍ فقط من خلال العمل الجمعيّ، والماديّ، والفكريّ، والبدويّ، والحضريّ في المجتمع.

العنصر الثاني في الحريّة سلبيّ؛ إنّها ثورة الفرد ضدّ كلّ سُلطةٍ إلهيّةٍ، أو جمعيّةٍ، أو فرديّة.

Scanned with CamScanner

الثورة الأولى ضدّ الطغيان المطلق للاهوت، لِوهم الإله؛ إذْ طالما أنّ لنا سيّداً في السماء، سنكون عبيداً على الأرض، وفكرنا وإرادتنا معاً يصبحان باطلين، وطالما أنّ الطاعة مفروضةٌ علينا بدون قيدٍ، أو شرط- بالطبع لله؛ إذْ لا طاعة أخرى ممكنة- سنخضع بالضرورة، بدون أيّ تحفّظٍ، وبسلبيّةٍ كاملةٍ، للسُّلطة المقدّسة، لمن يمثّلها على نحوٍ رسميٍّ، أو غير رسميّ: للأنبياء، والكهنة، والمشرّعين الذين يلهمهم الله، والأباطرة، والملوك، وللموظّفين والعاملين كلّهم في أكبر مؤسّستين تفرضان نفسيهما علينا، اللتين أسّسهما الله بنفسه كي تتحكّما بنا؛ أقصد: الكنيسة، والدولة، وكلّ سُلطةٍ مؤقّتةٍ، أو بشريّةٍ تنبع في الحقيقة مباشرةً، من السُّلطة الروحيّة، أو/ و من السُّلطة الإلهيّة، ولكنّ السُّلطة نقيض الحريّة، والله، أو وهْم الله، هو المصدر الفكريّ، والأخلاقيّ، والكنسيّ لكلّ عبوديّةٍ على وجه الأرض، ولن تكتمل حريّة البشر حتى نتخلّص من الوهم الكارثيّ الخبيث لسيّد السماء.

على نحوٍ طبيعيٍّ، سيتبع هذا ثورةٌ على الطغيان البشريّ: الفرديّ، والمجتمعيّ، مُمثّلاً ومُشرّعاً في الدولة. عند هذه النقطة، يجب أن نميّز جيّداً بين الامتيازات الرسميّة، وعلى ذلك، الديكتاتوريّة، للمجتمع المنظّم في الدولة، وبين التأثير والفعل الطبيعيّ للمجتمع غير الرسميّ، وغير الصنعيّ.

التمرّد على المجتمع الطبيعيّ أصعب بكثيرٍ على الفرد من التمرّد على المجتمع المنظّم في الدولة، والطغيان الاجتماعيّ، وهو غالباً ساحقٌ ومهلكٌ، لا يحتاج إلى القوّة الآمرة التشريعيّة والرسميّة التي تميّز طغيان الدولة، ولا يُفرض عن طريق القوانين التي يتوجّب على كلّ فردٍ الخضوع

Scanned with CamScanner

لها، خوفاً من العقوبة. هذا الطغيان أكثر دماثةً، وخبثاً، ودقّةً، ولكنّه ليس أقلّ قوّةً وتحكّماً من سُلطة الدولة المباشرة، ويسيطر على الناس عن طريق الأعراف، والتقاليد، والأحكام المسبقة، وعادات الحياة اليوميّة، التي تشكّل بمجموعها ما يُعرف بالرأي العام.

إنّه يتحكّم بالإنسان منذ الولادة، وينتشر في أوجه الحياة كلّها؛ بحيث يكون كلّ فردٍ، من دون أن يعرف، متآمراً على نفسه؛ لذا كي يثور المرء على التأثير الذي يمارسه المجتمع على نحوٍ طبيعيٍّ، فعليه -على الأقلّ بدرجةٍ ما- أن يثور على نفسه؛ لأنّ الإنسان، بميوله الطبيعيّة كلّها، ومطامحه الفكريّة، والأخلاقيّة، والماديّة، ليس إلّا نتاج المجتمع، وهنا يكمن التأثير الهائل للمجتمع على الفرد.

من زاوية الأخلاق المطلقة؛ أي: احترام الإنسان، فقوّة المجتمع قد تكون مؤذيةً كما قد تكون مفيدةً: فهي مفيدةٌ عندما تساعد على تطوّر العلم، والرخاء الماديّ، والحريّة، والمساواة، والتضامن، وتكون مؤذيةً عندما تعرقل هذه الأمور، والرجُل الذي يولد في مجتمع المتوحّشين يصبح متوحّشاً، والذي يولد في مجتمعٍ يتحكّم به الكهنة، يصبح أحمقَ ومنافقاً يتظاهر بالورع، وعندما يولد بين اللصوص، سيصبح لصّاً على الأغلب، وإذا وُلد لسوء الحظّ بين أنصاف آلهةٍ، ونبلاء، وأمراء، سيصبح طاغيةً خسيساً يستعبد البشر؛ في هذه الحالات كلّها، التمرّد على المجتمع الذي وُلد فيه المرء أولويّة قصوى لأنْسَنة الفرد.

ولكنْ أكرّر: تمرّد المرء على المجتمع أصعب بكثيرٍ من تمرّده على الدولة؛ فالدولة -كشقيقتها الكنيسة التي تنظّم امتيازات الأقليّة، وتتيح استعباد الأكثرية- مؤسّسةٌ تاريخيّةٌ عابرة.

Scanned with CamScanner

التمرّد على الدولة أسهل بكثير؛ لأنّه في طبيعة الدولة نفسها ما يحثّ على التمرّد: الدولة سُلطة وقوّة. إنّها التفاخر والولَه بالقوّة، وهي لا تسوّق لِنفسها، ولا تسعى إلى الإقناع، وإن حسّنت طغيانها أحياناً، تقوم بذلك مجبرةً؛ لأنّه ليس من طبيعتها أن تُقنع، بل أن تفرض نفسها بالقوّة، ومهما حاولت التنكّر، تبقى بطبيعتها تنتهك إرادة الناس، وتنفي حريّتهم دوماً، حتّى عندما تأمر بالخير تجلب الشرّ؛ لأنّ كل فعل أمرٍ يصفع الحريّة في وجهها، وعندما يصبح الخير مفروضاً يتحوّل إلى شرٍّ من وجهة نظر الأخلاق الإنسانيّة والتحرّر، وحريّة الفرد، وأخلاقه، وكرامته البشريّة تتكوّن من قدرته على فعل الخير، ليس لأنّه مجبرٌ عليه، بل لأنّه يتفهّمه، ويريده، ويحبّه بحريّة.

لا تُفرض سُلطة المجتمع على نحوٍ اعتباطيٍّ، أو رسميٍّ، بل على نحوٍ طبيعيٍّ؛ ولهذا السبب تأثيرها أقوى بكثيرٍ من تأثير الدولة، فهي تخلق وتهندس الأفراد كلّهم على صورتها، وتُقدّم صفاتها الفكريّة، والماديّة، والأخلاقيّة إليهم ببطءٍ، منذ الولادة حتّى الممات، ونستطيع القول: إنّ المجتمع يتفرّد في كلّ فرد.

منذ أن يتشكّل في رَحم الأم، يرتسم قدر الفرد الحقيقيّ، ويكتسب صفاته كلّها، من خلال التقاء تأثيراتٍ جغرافيّةٍ، ومناخيّةٍ، وصحيّةٍ، واقتصاديّةٍ، وإثنيةٍ، التي تؤلّف طبيعة عائلته، وطبقته، وأمّته، وعرقه، وهو يتشكّل عن طريق مؤهّلاته التي تحدّدها هذه الظروف الخارجيّة والفيزيائيّة، وأكثر من ذلك، وبفضل بنية الدماغ البشريّ المتفوّقة نسبيّاً، يرث كلّ فردٍ، بدرجاتٍ مختلفةٍ، ليس أفكاراً، أو أحاسيس فطريّة كما يقول المثاليّون، بل القابليّة للشعور، والإرادة، والتفكير، والكلام؛ هذه ملَكاتٌ

Scanned with CamScanner

أوليّةٌ بدون أيّ محتوى. من أين يأتي المحتوى؟ من المجتمع؛ انطباعاتٌ، ووقائعُ، وأحداثٌ تلتئم في نماذج للتفكير، عن الصح والخطأ، وتنتقل من فردٍ إلى آخر، وهذه بدورها تتغيّر، وتتوسّع، ويُضاف إليها من قبل أطرافٍ مختلفةٍ، وتُدمج من قِبل أعضاء المجتمع وفئاته كلّها، لتكوّن نظاماً فريداً، يشكّل بالنتيجة الضمير المشترك والفكر الجمعيّ للمجتمع، وينتقل هذا كلّه من جيلٍ إلى آخر، ويتطوّر، ويتمدّد بجهودٍ فكريّةٍ خلال قرونٍ، ليصبح التراث الفكريّ والأخلاقيّ لطبقةٍ، ولمجتمعٍ، ولأمّة.

عندما يصل كلّ جيلٍ إلى مرحلة التفكير الناضج يجد في نفسه وفي المجتمع الأفكار والمفاهيم المتعارف عليها، التي سيتّخذها كنقطة انطلاقٍ، والتي تعطيه المادّة الخام التي سيبني عليها فكريّاً وأخلاقيّا... هذه المفاهيم عن الطبيعة، والإنسان، والعدالة، وحقوق الفرد والطبقة وواجباتهما، والأعرف الاجتماعيّة، والعائلة، والملكيّة، والدولة، والكثير من الأمور التي تؤثّر على العلاقات بين الناس، وتنطبع هذه الأفكار كلّها في ذهن الفرد عن طريق التربية والتدريب حتّى قبل أن يعي نفسه ككائنٍ مستقلٍّ، وفي مرحلةٍ متأخّرةٍ، سيعيد اكتشاف هذه الأفكار، عندما تشرحهم وتفصّلهم النظريّات، التي تعبّر عن الضمير العام، أو الأحكام المسبقة الجمعيّة لمؤسّسات مجتمعه الدينيّة، والسياسيّة، والاقتصاديّة، وهو نفسه قد تشرّب هذه الأحكام المسبقة إلى درجة أنّه، لا إراديّاً، وبسبب عاداته الفكريّة والأخلاقيّة؛ مؤيّدٌ للمظالم كلّها في مجتمعه، حتّى عندما لا يبغي تسويغ هذه المظالم كلّها.

بالطبع، يجب ألا نُدهش عندما تمارس هذه الأفكار التي يتناقلها العقل الجمعيّ للمجتمع تأثيراً هائلاً على الناس، على العكس، ما ينبغي أن يثير

Scanned with CamScanner

دهشتنا هو أولئك الأفراد الذين يملكون الإرادة، والشجاعة، والتفكير لمواجهة التيّار العامّ الذي يُرغم الناس على الانسجام مع تلك الأفكار؛ لأنّ ضغط المجتمع على الفرد كبيرٌ جدّاً؛ بحيث لا توجد أيّة شخصيّةٍ تتمتّع بالقوّة الكافية، أو الذكاء الكافي لتحصّن نفسها تماماً ضدّ تأثير المجتمع الطاغي الذي لا يقاوَم...

لا شيء يبرهن على الطبيعة الاجتماعيّة للإنسان أكثر من هذا التأثير، ويمكن القول: إنّ الضمير الجمعيّ لأيّ مجتمعٍ، المتجسّد في المؤسّسات العامّة الضخمة، وفي تفاصيل الحياة الشخصيّة أيضاً، هو القاعدة لنظريّاته كلّها، ويشكّل نوعاً من الجوّ الفكريّ والأخلاقيّ، وقد يكون الفكر هذا مؤذياً، ولكنّه ضروريٌّ على نحوٍ مطلقٍ لوجود الأعضاء، يسيطر عليهم، ولكنّه يضمن استمراريّتهم، ويثبّت العاديّ والروتينيّ فيهم، ذلك الذي بدوره يجمع الجزء الأعظم من الجماهير معاً.

معظم الناس، وليس الجماهير فقط، بل الطبقات المرفّهة والمتنوّرة بقدْرٍ أكبر من الجماهير، لا تشعر بالراحة إلّا عندما تتبع التقاليد والعادات فيما تفعله كلّه، ويسوّغون ذلك قائلين: «آباؤنا فكّروا وتصرّفوا بهذه الطريقة؛ لذا يجب علينا اتّباعها. الآخرون كلّهم يتبعون هذه الطريقة، لماذا علينا أن نفكّر، أو نتصرّف بطريقةٍ أُخرى؟».

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

القسم الثاني:

الفيدراليّة، الاشتراكيّة،
نقد نظريّة روسو في الدولة

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

قدّم باكونين ورقة «الفيدراليّة، الاشتراكيّة، مناهضة اللاهوت» إلى اللجنة المركزيّة لرابطة السلام والحريّة the League for Peace and Freedom في جنيف، وكانت الرابطة منظّمةً عالميّةً برجوازيّةً تدعو إلى السلام، تأسّست في أيلول/ سبتمبر عام 1867، وحظيت بتأييد العديد من الأسماء البارزة من أمثال: فيكتور هوغو، وغاريبالدي، وجون ستيوارت مل. تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء: يناقش الجزآن: الأول، والثاني مسألتيّ: الفيدراليّة، والاشتراكيّة على التتالي؛ أمّا الجزء الثالث المتعلّق بمناهضة اللاهوت، فأسقطناه، باستثناء هجوم باكونين اللاذع على نظريّة روسو حول الدولة.

لم تعترِ باكونين أيّة أوهامٍ حيال الإمكانات الثوريّة للرابطة، إلّا أنّه سعى مع ذلك إلى نشر مبادئه، وأمِل في التأثير على أكبر عددٍ ممكن من أعضائها، لكنّ رفض المؤتمر لأطروحته، على الرغم من قبول اللجنة المركزيّة لها، دفع بباكونين ومؤيّديه إلى الاستقالة عام 1868.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الفيدراليّة

يسرّنا إبلاغكم أنّ مبدأ الفيدراليّة قد قُبل بالإجماع في مؤتمر جنيف...، إلّا أنّ صياغته في مقرّرات المؤتمر لم ترْقَ إلى المستوى المطلوب، مع الأسف، إلى درجة أنّه لم يُذكر إلّا مداورة، على الرغم من أنّه كان يجب أن يتبوّأ مركز الصدارة في إعلان مبادئنا.

تمثّل هذه النقطة ثغرةً مؤسفةً يتعيّن الإسراع برتقها؛ لذا ينبغي لنا وفقاً للإجماع العام لمؤتمر جنيف إعلان ما يلي:

1. ثمّة طريقٌ واحدٌ لضمان انتصار الحريّة، والعدالة، والسلام، في علاقات أوروبا الدوليّة، ولجعل احتمال وقوع الحرب الأهليّة مستحيلاً بين مختلف جماعات السكّان المكوِّنة للعائلة الأوروبيّة؛ تأسيس الولايات المتّحدة الأوربيّة.
2. من غير الوارد تأسيس الولايات المتّحدة الأوروبيّة بناءً على الوضع الراهن للدول الأعضاء، آخذين بعين الاعتبار فوارق القوّة المهولة فيما بينهم.
3. أثبت نموذج الاتحاد الألماني[1]، المعطل حالياً، بما لا يدع مجالاً

---

(1) رابطة حرة جمعت الدول الألمانية خلال مؤتمر فيينا عام 1815. تكوّن الاتحاد من 34 إمارة و4 مدن حرة وبقي قائماً حتى عام 1866. (المترجم)

للشك بأن اتحاد المَلَكيات ليس سوى أضحوكة عاجزة عن ضمان السلام والحرية لسكانه.

4. ليس ثمّة دولة مركزيّة، بيروقراطيةً كانت أم عسكريّةً، حتّى لو أطلقت على نفسها صفة جمهوريّة؛ بقادرةٍ على الانضمام إلى اتّحادٍ دوليٍّ بنيّةٍ صافيةٍ، وعزيمةٍ صادقة، سيظلّ دستور الدولة، الذي سيمثّل نفياً صريحاً، أو مضمراً للحريّة على الدوام، بمنزلة إعلان حربٍ دائمٍ، وتهديدٍ وجوديٍّ لدول الجوار حُكماً، وعلى أساس أنّ الدولة قائمةٌ في جوهرها على ممارسات العنف والإخضاع، ممّا يُدرجه البشر تحت فعل السطو عند حدوثه على النطاق الخاصّ، ممارسات باركتها الأديان المكرّسة جميعها بلا استثناء، وقُدّست بمرور الوقت لتغدو حقّاً تاريخيّاً في نهاية المطاف، وبالنظر إلى حيازتها (الدولة) مثل هذا التكريس الإلهيّ لتوسُّل العنف بغية تحقيق الغلبة كحقٍّ سامٍ وحصريٍّ؛ تُشكّل كلّ دولةٍ مركزيّةٍ نفياً مطلقاً لحقوق الدول الأخرى جميعها، وذلك بمعزلٍ عن الاعتراف بهم في المعاهدات التي قد تبرمها معها تبعاً لمصالحها السياسيّة...

5. على ذلك، يجب على أعضاء الرابطة جميعهم بذل قصارى الجهد نحو إعادة تشكيل بلدانهم، سعياً إلى أن يستبدلوا بدساتيرها القديمة المشيّدة كليّاً على العنف، ومبدأ السُّلطة، تنظيماً جديداً مستنداً إلى مصالح السكّان، واحتياجاتهم، وتفضيلاتهم الطبيعية وحسب؛ وهو تنظيمٌ لا غاية له سوى الاتّحاد الحُرّ لأفراده في

Scanned with CamScanner

كومونات، ولكومونـاته في مقاطعات[1]، ولمقاطعاته في أمم، وأخيراً لأممه في الولايات المتّحدة الأوروبية أوّلاً، وبعدئذٍ العالم بأسْره في نهاية المطاف.

6. كما يجب -على ذلك- النبذ التامّ لِما يسمّى بالحقّ التاريخيّ للدولة كلّه؛ بحيث تغدو -من الآن فصاعداً- المسائلُ جميعها، المتعلّقة بالحدود الطبيعيّة، والسياسيّة، والاستراتيجيّة، والتجاريّة،

---

(1) أعاد الإيطالي البطركي الشهير جوزيبي مازيني، الذي ليست جمهوريته المنشودة أكثر من إعادة صياغةٍ للجمهورية الفرنسية لعام 1793 وفقاً لتقاليد دانتي الشعرية والذكريات الطموحة لروما القديمة كسيدةٍ للعالم، نقول: إنه أعاد لاحقاً النظر بموقفه وصححه لكي يتلاءم من النظام اللاهوتي الجديد القائم على العقل والروح معاً وبالتساوي - دع عنك كل جهوده للارتقاء إلى ذرى العدالة الدولية، لطالما فضل هذا البطركي البارز والطموح، المندفع والاعتباطي دوماً في رؤاه، عظمة وقوة بلده على رفاهيته وحريته - ناهض مازيني استقلالية المقاطعات بشراسة لتعارضها الطبيعي مع دولته الإيطالية العظيمة. يدَّعي بأن من شأن استقلالية الكومونات أن تكفي بحد ذاتها لإضعاف سطوة الدولة الكلية التي تميز الجمهورية القوية، لكنه كان مخطئاً. لن يكون باستطاعة كومونة معزولة مقاومة قوة هذه المركزية الهائلة؛ بل سوف تُسحق من قِبَلِها. سيتعين على الكومونة الاتحاد مع الكومونات المجاورة جميعها، بُغية تأسيس جبهة مقاومة موحدة، إن أرادت تجنب الرضوخ في هذا الصراع؛ بمعنى أنه يجب عليهم أن يؤسسوا باتحادهم مقاطعة مستقلة. إضافة إلى ذلك، إن لم تكن المقاطعات مستقلة كلياً، سوف يستدعي ذلك إدارتها عن طريق موظفي الدولة. ليس ثمة موقف وسط بين فيدرالية صارمة التنظيم وبين نظام بيروقراطي. نخلص إذن إلى أن الجمهورية التي يريدها مازيني ستكون دولة بيروقراطية، عسكرية بالضرورة، غاياتها مرتبطة بالقوة الخارجية فقط دون اهتمام بالعدالة الدولية، أو حرية الغير. لم يَحُلْ الاعتراف باستقلال كومونات فرنسا عام 1793، خلال عهد الإرهاب، دون سحقها من قِبَلِ ثوار المؤتمر الوطني، أو بالأحرى من قِبل استبداد كومونة باريس التي ورثها نابليون بطبيعة الحال. (باكونين)

جزءاً من التاريخ ليس إلّا، يرفضها بحزمٍ أعضاء الرابطة جميعهم.

7. الاعتراف بالحقّ المطلق في الحُكم الذاتيّ لكلّ أمّةٍ، كبيرةً كانت أم صغيرةً، ولكلّ شعبٍ، ضعيفاً كان أم قويّاً، ولكلّ محافظةٍ، ولكلّ كومونة، شريطة ألّا يُشكّل دستورها الداخليّ تهديداً، أو خطراً على استقلال الدول المجاورة وحرّيّتها.

8. لا يُلزم كون إقليمٍ ما جزءاً من دولةٍ أن يبقى مرتبطاً بها إلى الأبد، حتّى لو جرى انضمامه إلى الدولة المعنيّة بحريّةٍ، ومن دون أيّة ضغوطات، ولا تستسيغ العدالة الإنسانيّة -نوع العدالة الوحيد الذي قد تكون له سُلطةٌ بيننا- أيّ التزامٍ دائمٍ، ولن نعترف على الإطلاق بأيّة حقوقٍ، أو واجباتٍ أُخرى ما لم تكن قائمةً على الحريّة. الحقّ في حريّة الاتّحاد والانفصال، سواء بسواء، هو أوّل الحقوق السيّاسيّة وأبرزها، وهو الحقّ الذي تصبح الفيدراليّة من دونه مجرّد حُكمٍ مركزيٍّ مقنَّع.

9. على الرابطة، بناءً على ما سبق، حظْر كلّ تحالفٍ يجمع بين أيّ فصيلٍ قوميٍّ من الديمقراطيّة الأوروبيّة، وبين الدولة الملكيّة، حتّى لو كان الغرض من وراء التحالف نيل استقلالٍ، أو تحرير بلدٍ مضطّهد؛ إذْ لا يؤدّي تحالفٌ كهذا إلّا إلى خيبة الأمل، عدا عن كونه خيانةً للثورة في الوقت نفسه.

10. يتوجّب على الرابطة، من ناحيةٍ أُخرى -تحديداً لأنّها الرابطة من أجل السلام والحريّة، ولإيمانها بأنّه لا يمكن إحراز السلام، وإرساء دعائمه، إلّا من خلال التضامن المطلق بين الشعوب فيما يتعلّق بالعدالة والحريّة- أنْ تعلن تأييدها لأيّ تمرّدٍ قوميٍّ، أجنبيّاً

Scanned with CamScanner

كان أم محليّاً، شريطة أن يُخاض باسْم مبادئنا، ولتحقيق المصالح السياسيّة والاقتصاديّة للجماهير، لا أنْ يكون مدفوعاً بالرغبة بتأسيس دولةٍ متجبّرة.

11. ستشنُّ الرابطة حرباً لا هوادة فيها على كلّ ما يمتّ بصِلةٍ لما يُدعى مجدَ الدول، وعظَمتها، وقوّتها، وستعارض هذه الأوهام الباطلة والضارة كلّها، التي قُدّمت على مذبحها حيوات ملايين الضحايا من البشر، ومفاخر الذكاء البشريّ المتجلية في العلم، والازدهار العام القائم على العمل، والعدالة، والحريّة.

12. سوف تعترف الرابطة بالجنسيّة كمعطىً طبيعيٍّ ليس ثمّة جدال في حقّه في الوجود والتطوّر الحُرّ، إنّما ليس كمبدأ البتّة؛ لأنّ كلّ مبدأ يجب أن يتمتّع بقوّة الاشتمال، في حين تميل الجنسيّة -بوصفها قائمةً على نزعةٍ إقصائيّةٍ- إلى التفرقة. إنّ المبدأ المسمّى مبدأ الجنسيّة، الذي أعلنته في زمننا حكومات: فرنسا، وروسيا، وبروسيا، إضافةً إلى العديد من الوطنيّين الألمان، والبولنديّين، والإيطاليّين، والمجريّين؛ مجرّد فكرةٍ ثانويّةٍ ولدت من رَحم ردّ الفعل المناهض لروح الثورة. يقوم المبدأ على أرستقراطيّةٍ مفرطةٍ تصل إلى درجة احتقار اللهجات الشعبيّة التي تستعملها الشعوب الأميّة، ويُنكر مبدأ الجنسيّة ضمنيّاً حريّة المقاطعات، وحقّ الكومونات في حُكمٍ ذاتيٍّ حقيقيّ، ولا يستند هذا المبدأ في تلك البلدان جميعها إلى تأييد الجماهير ودعمها، بلْ يقوم هو نفسه بالتضحية بمصالحها الحقيقيّة في سبيل الصالح العام، الذي لطالما كان فعليّاً صالح الطبقات المتمتّعة بالامتيازات. لا يعبّر

Scanned with CamScanner

هذا المبدأ عن أيّ شيءٍ خلا حقوق الدول وطموحاتها التاريخيّة المزعومة، وبذلك، لا تنظر الرابطة إلى حقّ الجنسيّة إلّا كمحصّلةٍ طبيعيّةٍ لمبدأ الحريّة الأساسيّ، يكفّ عن كونه حقّاً بمجرّد أن يتّخذ موقفاً مناهضاً للحريّة، أو حتّى خارجاً عنها.

13. تتّجه البشريّة من دون مقاومةٍ نحو هدفها العظيم المتمثّل في الوحدة، بيد أنّ هذه الوحدة قد تغدو مميتةً، ومحطّمةً للذكاء، والكرامة، ورفاهية الأفراد والشعوب، كلّما تشكّلت دونما اعتبارٍ للحريّة، سواء أكان ذلك بتوسُّل العنف أم باسْم أيّة سُلطةٍ لاهوتيّةٍ، أو غيبيّةٍ، أو سياسيّةٍ، أو حتّى اقتصاديّة. إنّ الوطنيّة التي تنزع نحو الوحدة دونما اعتبارٍ للحريّة ليست سوى وطنيّةٍ خبيثةٍ، لطالما كانت نتائجها كارثيّةً على المصالح الحقيقيّة، والشعبيّة للبلد الذي تدّعي خدمته والحرص على تحقيق مجْده، وكذلك يغلب أن تكون هذه الوطنيّة، وإنْ عن غير قصد، حليفةً للرجعيّة، وعدوّةً للثورة ومسعاها المتمثّل في تحرير الشعوب والأفراد. يتعيّن على الرابطة الاعتراف بنوعٍ محدّدٍ من الوحدة لا غير، ألا وهي تلك التي تتشكّل بحريّةٍ عبْر اتّحاد الأجزاء المستقلّة داخل الكلّ؛ بحيث يكفّ الكلّ عن كونه نفياً للحقوق والمصالح الخاصّة، وكذلك عن كونه مقبرةً يُدفن في جوفها الازدهار المحليّ كليّاً؛ ليصبح على العكس تأكيداً للاستقلاليّة، ومصدراً للازدهار بتجلّياتهما كلّها؛ لذا لن تدّخر الرابطة جهداً في محاربة كلّ منظّمةٍ دينيّةٍ، أو سياسيّةٍ، أو اقتصاديّةٍ غير متشبّعةٍ بمبدأ الحريّة العظيم هذا؛ مبدأٌ من دونه لن يكون ثمّة ذكاء، أو عدالة، أو ازدهار، أو إنسانيّة.

حضرات السادة أعضاء رابطة السلام والحريّة: على هذه الشاكلة، كما نراها، وكما ترونها بلا شكّ، تكون التطوّرات والنتائج الطبيعيّة لمبدأ الفيدراليّة العظيم الذي نادى به مؤتمر جنيف، وعلى هذه الشاكلة تكون الشروط الجوهريّة لتحقيق السلام والحريّة، شروطٌ جوهريةٌ من دون أدنى شك، ولكنْ هل هي الوحيدة؟ لا أعتقد ذلك.

لطالما كانت الولايات الجنوبيّة في الاتّحاد الجمهوريّ الكبير لأمريكا الشماليّة، منذ إعلان استقلال الولايات الجمهوريّة، ديمقراطيّةً بامتياز[1]، وفيدراليّةً إلى درجة المناداة بالانفصال، غير أنّهم استدعوا -على الرغم من ذلك- إدانة أصدقاء الحريّة والإنسانيّة جميعهم حول العالم، وبإشعالهم الحرب العدوانيّة المشينة مع الولايات الشماليّة [الحرب الأهليّة]، كانوا قاب قوسين أو أدنى من القضاء على أرقى كيانٍ سياسيٍّ عرفه التاريخ. ما الذي تسبّب بوقوع حدثٍ بهذه الغرابة يا ترى؟ لعلّه سببٌ سياسيٌّ؟ لا، بل كان سبباً اجتماعيّاً صرْفاً، فعلى الرغم من تمتّع التنظيم السياسيّ الداخليّ للولايات الجنوبيّة بحرّيّاتٍ فاقت تلك الموجودة عند نظيراتها الشماليّة في بعض النواحي، إلّا أنّ التنظيم ذاته احتوى -على روعته- على بقعةٍ سوداء؛ تماماً كالبقعة السوداء التي احتوتها جمهوريّات العصور القديمة: تأسّست حريّة مواطنيها على العمل القسريّ للعبيد، ويكفي هذا الأمر بحدّ ذاته للإطاحة التامّة بهذه الدول والولايات.

---

(1) من المعلوم أن مناصري مصالح الجنوب ضد الشمال في أمريكا، أي مؤيدي العبودية ضد المحاربين لإلغائها، هم الذين يدعون أنفسهم «ديمقراطيين» حصراً. (باكونين)

مواطنون وعبيد؛ كان هذا هو التناقض الذي عاشه العالم القديم، تماماً مثلما هو اليوم في دول عبيد العالم الجديد. مواطنون وعبيد؛ أي: عمّال سُخرة؛ وعبيدٌ لا بحُكم القانون، بل بحُكم الواقع، وههنا يكمن التناقض الذي نشهده في العصر الحديث، ومثلما بادت الدول القديمة بسبب العبوديّة، ستزول الدول الحديثة بسبب الطبقة العاملة.

لن تجدي نفعاً محاولة تعزية أنفسنا بوهميّة هذا التناقض، أو باستحالة رسم خطٍّ فاصلٍ بين طبقتي: المُلاَّك، والمضطّهدين، بحجّة تداخلهما عبر عددٍ من الدرجات الوسيطة، الملموسة بالكاد فيما بينهما، ولا وجود لحدودٍ فاصلةٍ في عالم الطبيعة أيضاً؛ ففي التسلسل التصاعديّ للحياة مثلاً: يستحيل تحديد النقطة التي تنتهي وتبتدئ عندها مملكتا: النبات، والحيوان، أو الحدّ الذي تتوقّف عنده البهيميّة لتبدأ الإنسانيّة، ومع ذلك، هنالك فرق ملموس بين النبات والحيوان، كما بين الحيوان والإنسان، وكذلك هو الحال في المجتمع البشريّ، فعلى الرغم من الدرجات الوسيطة التي تشكّل تحوّلاتٍ غير ملموسةٍ بين نوعٍ وآخر من الحياة السياسيّة والاجتماعيّة، إلّا أنّ الفرق بين الطبقات يبقى ملحوظاً لا تخطئه العين، ويمكن لأيٍّ كان تمييز أرستقراطيّة الأصل النبيل عن تلك المكتسبة عن طريق المال، والبرجوازيّة العليا عن البرجوازيّة الصغيرة، والأخيرة عن بروليتاريا المصانع والمدن؛ مثلما يمكن للمرء تمييز مالك الأرض المبجّل الذي يعيش بالاعتماد على دخلها عن الفلّاح صاحب الأرض الذي يحرث التربة بيديه، أو المُزارِع عن الأجير الزراعيّ الذي لا يملك أرضاً.

بإمكاننا اليوم اختزال أنماط الحياة السياسيّة والاجتماعيّة المتنوّعة تلك كافّةً، إلى فئتين رئيستين وعدوّتين بالفطرة، وعلى طرفي نقيضٍ

Scanned with CamScanner

من بعضهما كليّاً: الطبقات السياسيّة؛ أي: الطبقات صاحبة الامتيازات المكوّنة التي يأتي امتيازها من ملكيّة الأرض ورأس المال، أو عبر التعليم البورجوازيّ[1] لا غير، مقابل الطبقات العاملة المحرومة: تلك المجرّدة من رأس المال، والأرض، وحتّى من التعليم الابتدائي.

ينبغي للمرء أن يكون سفسطائيّاً كي ينكر وجود الهوة الفاصلة بين هاتين الطبقتين اليوم، تماماً مثل العالم القديم، تقوم حضارتنا الحديثة، التي تحتوي على فئةٍ محدودةٍ نسبيّاً من المواطنين أصحاب الامتيازات، على العمل القسريّ (قسرٌ يرتكز على التجويع) للغالبيّة العظمى من السكّان المحكوم عليهم بالشقاء في الجهل والفظاظة أبداً.

كذلك لا تجدي نفعاً محاولة إقناع أنفسنا بإمكان ردم هذه الهوة ببساطة عن طريق تنوير الجماهير. لا خلاف البتّة على أهميّة إنشاء المدارس لتعليم الشعب والجماهير، بيد أنّه يتعيّن علينا التفكير أيضاً فيما إذا كان رجُلٌ ما من الشعب يؤمِّن قوت أسْرته من خلال عمله البدنيّ اليوميّ، وهو نفسه محرومٌ من أدنى درجات التعليم الابتدائيّ، ومن أوقات الفراغ، وكئيبٌ، ومجرّدٌ من إنسانيّته نتيجةً لكدحه المتواصل، وعلينا التساؤل فيما إذا كانت لدى هذا الرجُل الفكرة، أو الرغبة، أو حتّى الإمكانيّة، لإرسال أولاده إلى المدرسة والتكفّل بنفقاتهم على امتداد مدّة تعليمهم، ألن يحتاج إلى مساعدة أيديهم الهزيلة، إلى عمل أطفاله، كي يؤمِّن جميع احتياجات أسْرته؟ سيكون من شأن إرسال واحدٍ، أو اثنين منهم فقط إلى المدرسة، ومنحهم بالكاد ما

---

(1) يضمن هذا النوع من التعليم البرجوازي، مدعوماً بالتضامن الذي يجمع بين المنتمين إلى البرجوازية كافّةً، لكل الحائزين عليه أجراً عالياً لقاء عملهم. يتقاضى البرجوازي لقاء أبسط الأعمال أجراً يفوق بثلاثة، أو أربعة أضعاف أجر أكثر العمال ذكاء. (باكونين)

Scanned with CamScanner

يكفي من الوقت لتعلّم القليل من القراءة، والكتابة، والحساب، والسماح لقلوبهم وعقولهم بالتلوّث بالتعاليم المسيحيّة التي تُنشر عمداً وبكثافةٍ في المدارس الرسميّة في البلدان كافّةً؛ أنْ ينطوي على قدْرٍ كافٍ من التضحية، فهل سينجح هذا النزْر اليسير من التعليم في الارتقاء بالجماهير العاملة إلى مستوى ذكاء الطبقة البرجوازيّة؟ هل سيردم الفجوة يا ترى؟

تعتمد هذه المسألة الحيويّة، المتمثّلة في حصول الشعب على التعليم الأساسيّ والتعليم العالي، جليّاً على الإصلاح الجذريّ للوضع الاقتصاديّ الراهن للطبقات العاملة، وعلينا العمل على تحسين ظروف العمل، وتسديد الأجر المستحقّ والعادل، ما يؤدّي بذلك إلى تأمين شروط الأمان، والراحة، والرفاهية، وأعدكم بعدئذٍ بأنّهم سيتكفلون بمهمّة تثقيف أنفسهم، وسيخلقون حضارةً أكبر وأكثر رقيّاً وعافيةً من هذه التي نعيشها.

من غير المفيد أيضاً ترديد مقولة الاقتصاديّين: إنّ تحسّن الوضع الاقتصاديّ للطبقات العاملة يعتمد على تقدّم الصناعة والتجارة عموماً في كلّ دولةٍ، وعلى تحرير تلك الطبقات المطلق من إشراف الدولة وحمايتها. ليس ثمّة شكّ في أنّ لحريّة الصناعة والتجارة أهميّة كبرى، وبأنّها تشكّل أحد الأسس الجوهريّة للتحالف الدوليّ المستقبليّ بين شعوب العالم قاطبةً؛ لذا ينبغي لنا، بصفتنا عشّاقاً للحريّة على اختلاف أنواعها، أن نحبّ هذه الحريّة أيضاً، لكنْ مع ذلك، يتعيّن علينا إدراك أنّه طالما استمرّت الدول بصيغتها الراهنة، وطالما ظلّ العامل عبداً للمُلكيّة ولرأس المال، ستؤدّي هذه الحريّة، التي تثري فئةً قليلةً من البرجوازيّة على حساب الغالبيّة العظمى؛ إلى شيءٍ واحد: المزيد من انحلال القلّة من أصحاب الامتيازات وفسادهم من جهة، ومن بؤس الجماهير العاملة، ومظالمها، ونقمتها من جهةٍ أُخرى؛ وهو وضعٌ من شأنه أن يُعجّل في زوال هذه الدول.

Scanned with CamScanner

تتمتّع التجارة والصناعة نسبيّاً في بعض الدول الأوروبيّة، مثل: إنجلترا، وبلجيكا، وفرنسا، وألمانيا، بأكبر قدْرٍ من الحريّة والتطوّر، لكنّها تحديداً البلدان التي يتجسّد فيها الفقر بأقسى تجلّياته؛ حيث تزيد عمقاً الهوة الفاصلة بين أصحاب رأس المال والملّاك من جهة، وبين الطبقات العاملة من جهةٍ أُخرى إلى درجةٍ غير مسبوقة، ونادراً ما يقضي الناس جوعاً في بلدانٍ لم تشهد تجارتها وصناعتها سوى تطوّرٍ طفيف، مثل: روسيا، وإيطاليا، وإسبانيا، والبلدان الاسكندنافيّة، خلا أوقات الكوارث الاستثنائيّة، بينما يُشكّل الموت جوعاً دوريّاً يوميّاً في إنجلترا، وتلك ليست حالات فرديّة معزولة على الإطلاق، بل يهلك الناس بعشرات ومئات الآلاف جوعاً. أليست الظروف الاقتصاديّة السائدة الآن في طول العالم المتحضّر وعرضه، مثل: التنمية الحرّة للتجارة والصناعة، والتطبيقات المدهشة للعلم في مجالات الإنتاج، وحتّى الآلات التي تهدف إلى تحرير العامل من خلال التقليل من كَدِّه؛ هذه الاختراعات كلّها، وهذا التقدّم الذي يفتخر به الإنسان المتحضّر عن جدارة؛ أليست أبعد ما تكون عن إصلاح وضع الطبقات العاملة، لا بل تزيده سوءاً، وتجعل تحمّله أكثر عسراً؟

تتفرد أمريكا الشماليّة إلى حدٍّ بعيدٍ بكونها استثناءً لهذه القاعدة، لكنّه استثناءٌ يعمل على تأكيد القاعدة عوضاً عن دحضها في الواقع، فلو علمنا أنّ أجور العمّال في ذلك البلد أعلى ممّا يتقاضاه نظراؤهم في أوروبا، وأنّه ليس ثمّة من يموت من الجوع فيها، وأنّها بالكاد تشهد أيّ عداءٍ بين الطبقات، وأنّ عمّالها جميعهم مواطنون، وأنّهم ككتلةٍ يشكّلون جسماً سياسيّاً حقيقيّاً واحداً، وأنّ التعليم الابتدائيّ والثانويّ الجيّد متاحٌ فيها للجماهير؛ فينبغي من دون شكّ عندها أن يُعزى ذلك كلّه بدرجةٍ كبيرةٍ إلى

Scanned with CamScanner

روح الحريّة التقليديّة التي حملها المستعمرون الأوائل معهم من إنجلترا، وكانت مبادئ الاستقلال الفرديّ، والحكم الذاتي المجتمعيّ والمحليّ، قد سمت، واختُبرت، واشتدّ عودها إثر حقبة الصراع الدينيّ الكبير، كما أنّها كانت أكثر حظّاً بحُكم الظرف الفريد الذي رافقها: لدى زراعتها في أرضٍ مقفرةٍ، محمّلةً بهواجس من الماضي إنْ جاز التعبير، كان في وسعها أن تخلق عالماً جديداً، عالم الحريّة، والحريّة هذه ساحرةٌ تصنع الأعاجيب، وتتمتّع بتأثيرٍ مذهلٍ على القوّة الإنتاجيّة، إلى درجة أنّ أمريكا الشماليّة، وبإلهامٍ من روح الحريّة وحْدها، تمكّنت من اللحاق بحضارة أوروبا، لا بل وتجاوزها، في غضون أقلّ من قرنٍ من الزمن، لكنّنا يجب ألّا نخدع أنفسنا، يعود هذا التقدّم الرائع، والرخاء العميم، بدرجةٍ كبيرةٍ إلى ميزةٍ مهمّةٍ تمتلكها الولايات المتّحدة كما تمتلكها روسيا، وهي امتداداتها الواسعة من الأراضي الخصبة العذراء التي لم تزرع حتّى الآن؛ بسبب نقص القوى العاملة، ولا تزال هذه الوفرة الكبيرة من الأراضي في روسيا أشبه بالثروة المهدورة؛ لأنّنا لم ننعم بعد بالحريّة هناك حتّى الآن، وسارت الأمور على نحوٍ مختلفٍ في أمريكا الشماليّة؛ فهي تجتذب -من خلال تأمين الحريّة، التي لا مثيل لها في أيّ مكانٍ آخر- مئات الآلاف كلّ عامٍ من المستوطنين النشيطين، والكادحين، والأذكياء الذين لم تكن لتتمكّن من استيعابهم من دون ثروتها من الأراضي، ويقضي هذا بذلك على الفقر، بينما يساعد في الوقت ذاته على درء عواقب المسألة الاجتماعيّة عند ظهورها: في وسع العامل الذي لا يجد عملاً، أو من كان غير راضٍ عن الأجور التي يقدّمها له مستأجره، أن يلجأ دائماً إلى الغرب الأقصى، ويشرع في استصلاح قطعة أرضٍ في البرّيّة.

Scanned with CamScanner

يُبقي هذا الاحتمال، المفتوح دائماً بعَدّهِ مخرجاً للعمّال الأمريكيّين جميعاً، على مستوى مرتفعٍ من الأجور، ويضمن لكلّ عاملٍ استقلاليّةً لا وجود لها في أوروبّا، تلك بلا شكّ ميزةٌ، إلّا أنّ الأمر ينطوي على عيبٍ كذلك؛ إذْ تتسبّب الأجور المرتفعة التي يتقاضاها العمّال في رفع أسعار السلع الصناعيّة إلى حدٍّ كبيرٍ، ما يؤدّي إلى عجز المصنّعين الأمريكيّين عن منافسة نظرائهم الأوروبيّين في أغلب الأحيان، فدفع هذا بصناعات الولايات الشماليّة إلى فرض تعرفةٍ وقائيّة، لكنْ هذا بدوره يؤدّي قبل أيّ شيءٍ إلى خلق عددٍ من الصناعات المصطنعة، كما أنّه يعود بالعسف والتحطيم على الولايات الجنوبيّة غير الصناعيّة، ما يدفع بها إلى المطالبة بالانفصال، ويقود ذلك كلّه في النهاية جماهير العمّال إلى التجمّع في مدنٍ، مثل: نيويورك، وفيلادلفيا، وبوسطن، وغيرها، لتجد نفسها تدريجيّاً في موقفٍ مماثلٍ لحالة العمّال في دول أوروبا الصناعيّة الكبرى، ومن الواضح أنّ المسألة الاجتماعيّة تواجه الولايات الشماليّة في أمريكا اليوم تماماً كما واجهتنا مراراً في السابق.

ينبغي لنا الاعتراف إذنْ بأنّ حضارة القلّة في عالمنا الحديث لا تزال قائمةً على العمل القسريّ، وعلى همجيّة الأكثريّة، كما كان سائداً في العصور القديمة، إنّما مع بعض الاختلافات، ومن المجحف اليوم القول: إنّ هذه الطبقة المتمتّعة بالامتيازات منقطعة الصِّلة بالعمل، على العكس، يعمل المنتمون إلى هذه الطبقة بجدٍّ، وتنحسر أعداد العاطلين عن العمل بينهم على نحوٍ ملحوظ، لقد بدأوا بالتعامل مع العمل بإجلال، ويدرك الأوفر حظّاً بينهم اليوم أنّه يتوجّب عليه العمل بجدٍّ للبقاء على قمّة الحضارة القائمة، ولمعرفة كيفيّة الاستفادة من امتيازاته والحفاظ عليها،

Scanned with CamScanner

بيد أنّه ثمّة اختلاف بين عمل الطبقات الميسورة وبين عمل الطبقات الكادحة؛ إذْ تكسب الأولى ما لا يمكن مقارنته مع الثانية، ما يمنح أصحاب الامتيازات فرص الرفاهية، وهي أحد أهمّ شروط التطوّر البشريّ بأكمله، فكريّاً كان أم أخلاقيّاً، شرطٌ لم يتحقّق للطبقات العاملة قطّ، وإضافةً إلى ذلك، يقتصر العمل في عالم أصحاب الامتيازات على نحوٍ شبه حصريّ على الأعمال الذهنيّة القائمة على الخيال، والذاكرة، والتفكير، بينما يعتمد عمل ملايين الكادحين على الجهد البدنيّ، ففي المصانع كافّةً، على سبيل المثال: غالباً ما لا يتيح العمل للعامل استعمال جهازه العضليّ وتمرينه على نحوٍ كامل دفعةً واحدةً، بل يميل إلى تنمية عضوٍ جسديٍّ معيّنٍ على حساب باقي الأعضاء، عدا عن أنّ تنفيذ العمل عادةً ما يتمّ تحت شروطٍ ضارّةٍ بصحة العامل، وبتطوّره السليم، وبالمقارنة، يتمتّع العامل في الزراعة بحظٍّ أوفر من هذه الناحية: لا تُفسد أجواء المصنع الخانقة والملوّثة في أغلب الأحيان طبيعته، كما لا يشوّهها تطوّرٌ شاذ لواحدةٍ من قدراته على حساب بقيّة القدرات، وتبقى طبيعة العامل في الأرض أقوى وأكمل، لكنّ عقله، من ناحيةٍ أُخرى، عادةً ما يكون أكثر بُطئاً وخمولاً، وأقلّ تطوّراً من عقل العامل في المصانع والمدن.

باختصار، يضطّلع العاملون في الأرض، والحِرَف، والمصانع، بالشقّ البدنيّ من العمل على نحوٍ حصريّ، بينما يستأثر ذوو الامتياز بالشقّ الذهنيّ منه، فهل لنا أن نتساءل عن النتائج الحقيقة لهذا الانقسام، التي تكمن في صلب الوضع السياسيّ والاجتماعي الراهن؟

بالنسبة إلى ممثّلي العمل الذهنيّ من أصحاب الامتيازات، الذين

Scanned with CamScanner

يُدعون لتمثيل طبقتهم في التنظيم الراهن للمجتمع، لا لكونهم الأكثر نبوغاً، بل حصراً بسبب انتمائهم إلى طبقة ذوي الامتيازات من حيث المولد؛ يعود هذا عليهم بالكثير من المزايا والمفاسد في حضارة اليوم: الثروة، والرفاهية، والراحة، والرخاء، وعذوبة الحياة العائليّة، والحريّة، والقدرة السياسيّة الحصريّة على استغلال كدح ملايين العمّال، وإدارتهم -بما يناسب أهواءهم ومصالحهم- للاختراعات كافّةً، وخلاصات المخيّلة والفكر، إضافةً إلى فرصة بلوغ درجة الكمال الإنسانيّ، وصولاً إلى الانحراف بشتّى صنوفه في إنسانيّةٍ شوّهها الامتياز. ما الذي يبقى بعد هذا كلّه لممثّلي العمل البدنيّ من ملايين الكادحين الذين لا عدّ لهم ولا حصر، بل حتّى لصغار الملّاك؟ هؤلاء يغمرهم بؤسٌ لا ينضب، ويحرمهم حتّى من مباهج الحياة العائليّة، فسرعان ما تصبح العائلة عبئاً ينوء الفقير به، ويقضون حياتهم نهباً للجهل وللهمجيّة وصولاً إلى وحشيّةٍ لا مفرّ منها، فيما يترافق ذلك كلّه مع العزاء المشبوه القائل بأنّهم يشكّلون القاعدة التي تقوم عليها الحضارة؛ بالأحرى: قاعدة لحريّة القلّة وفسادها، لكنّهم استطاعوا الحفاظ على نضارة أرواحهم وقلوبهم على الرغم من ذلك كلّه، ولقد ساعد العمل -بصرف النظر عن قسريّته- على النهوض بهم أخلاقيّاً، فاحتفظوا بحسٍّ من العدالة مختلفٍ تمام الاختلاف عن عدالة المشرّعين والقوانين، ودفعهم بؤسهم إلى التعاطف بشدّةٍ مع بؤس الآخرين، ولم تفسد سفسطة علم العقائد، وأفكار السياسة بعدُ حسّهم السليم، وبما أنّهم لم يَلغوا بعد في الحياة، بل بالكاد تذوّقوها، فهم ما زالوا بها مؤمنين.

لكنْ ما الجديد في هذا التناقض؟ لقد وُجدت هذه الفجوة بين القلّة من ذوي الامتيازات والأكثريّة المحرومة دوماً، ولا تزال، فما الذي تغيّر الآن؟ تنحصر المسألة بأنّه لطالما ردم الدين هذه الفجوة بضفافه الضبابيّة

Scanned with CamScanner

المترامية؛ بحيث انطلت على الجماهير خدعة الاعتقاد بوجود أرضيّةٍ مشتركةٍ للجميع، لكنّ الثورة الفرنسيّة العظيمة في حاضرنا بدأت بإزالة الغشاوة، كما بدأت الجماهير باستشراف الهوة، وبالتساؤل عن أسبابها؛ هذا إدراكٌ مذهلٌ بلا شك!

فمنذ أن واجهت الثورة الجماهير بإنجيلها، بهذا الوحي العقلانيّ غير المبهم؛ الأرضيّ لا السماويّ، البشريّ لا الربّاني، إنجيل حقوق الإنسان، ومنذ مناداتها بأنّ البشر كلّهم متساوون وخليقون بالحريّة وبالحياة الكريمة، منذئذٍ شرعت الشعوب في أرجاء أوروبا والعالم المتحضّر جميعها بالاستيقاظ رويداً رويداً من السبات الذي أقاموا فيه مسحورين بتمائم المسيحيّة، وبدأوا يتساءلون إن كانوا هم أيضاً خليقين بالمساواة، وبالحريّة، وبالكرامة الإنسانيّة.

أدرك الناس في كلّ مكانٍ -مذ طُرح هذا السؤال، مدفوعين بفطنتهم المثيرة للإعجاب وبغريزتهم أيضاً- أنّ الشرط الأوّل لإنجاز تحرّرهم، أو إن أذنتم لي باستعمال مصطلح: أنْسنتهم؛ كان وقبل كلّ شيء الإصلاح الجذريّ لوضعهم الاقتصاديّ. تُشكِّل مسألة تأمين قوت يومهم قضيّتهم الرئيسة، ولهم كامل الحقّ في ذلك، فكما قال أرسطو: «كي يكون الإنسان قادراً على التفكير والشعور بحريّة، كي يكون إنساناً، ينبغي له أن يتحرّر من هموم إعالة نفسه». يعرف البرجوازيّون هذا تمام المعرفة أيضاً، لكنّهم يحتجّون صاخبين على النزعة الماديّة عند عامّة الناس، ويعِظونهم باستمرارٍ بالتزام الزهد والمثاليّة؛ وعظٌ قوامه الكلام وحْده لا القدوة.

تشكّل مسألة الرفاهية عقب العمل ثاني أهمّ المسائل لدى الناس، بعدّها شرطاً لازماً للحياة الكريمة، بيد أنّه من غير الممكن تأمين القوت

Scanned with CamScanner

اليوميّ والرفاهية للجماهير إلّا بإخضاع المجتمع ببنيته الراهنة إلى تحوّلٍ جذريٍّ؛ ولهذا السبب تمخّضت الثورة -مدفوعةً بمثابرتها المنطقيّة الذاتيّة- عن الاشتراكيّة.

الاشتراكيّة

تُوّجت الثورة الفرنسيّة بالبابوفية إثر مناداتها بحقّ وبواجب كلّ فرد في أن يصبح إنساناً مكتملاً. كان بابوف[1] -أحد آخر المواطنين النشطين من أصحاب المثل العليا الذين أنجبتهم الثورة قبل أن تعود لتغتالهم بالجملة، والذي قُيّض له لحُسن حظّه اتّخاذ أشخاص من طينة بوناروتي[2] أصدقاء له- قد جمع التقاليد السياسيّة الفرنسيّة، والأفكار الحديثة للثورة الاجتماعيّة معاً في مفهومٍ واحد، وسعى بابوف -مدفوعاً بإحباطه الناتج عن إخفاق الثورة الفرنسيّة في تحقيق التغيير الجذريّ في المجتمع- إلى الحفاظ على روح الثورة من خلال تصوّر نظامٍ سياسيٍّ واجتماعيٍّ تقوم فيه الدولة، بصفتها تعبيراً عن الإرادة الجمعيّة للمواطنين، بمصادرة الممتلكات الفرديّة كافّةً، وبإدارتها وفقاً لمصلحة الكلّ. تُخصَّص من

---

(1) فرنسوا نويل بابيوف (1760-1797) صحفي وداعية سياسي عاصر الثورة الفرنسية، اشتهر بمناصرته للفقراء، وبدعوته للثورة على النظام القائم، وبمساهمته في ترويج أفكار الديمقراطية والمساواة وإلغاء الملكية الخاصة. (المترجم)

(2) فيليبي بوناروتي (1761-1837) كاتب وداعية اشتراكي. ألهمت أعماله العديد من مفكري اليسار البارزين مثل: ماركس وبلانكي. (المترجم)

Scanned with CamScanner

هذه الممتلكات المصادرة حصصٌ متساويةٌ للتعليم العالي، والتعليم الابتدائيّ، ووسائل العيش والترفيه، ويتعيّن على كلّ فردٍ من دون استثناءٍ الاضطلاع بوظائف تتضمّن شقَّي العمل: البدني، والذهنيّ كليهما، كلّ حسب قوّته واستطاعته. أخفق مخطّط بابوف، وأُعدم بالمقصلة مع بعض أصدقائه القدامى، بيد أنّ تصوّره عن الدولة الاشتراكيّة لم يمت معه؛ فقد قام صديقه بوناروتي، متآمر القرن التاسع عشر الأبرز، بالتقاطه وبتمريره كوديعةٍ مقدّسةٍ إلى أجيال المستقبل، وبفضل الجمعيّات السريّة التي أسّسها بوناروتي في بلجيكا وفرنسا، نمت الأفكار الشيوعيّة، وانتشرت في المخيّلة الشعبيّة، ووجدت بين عامي: 1830، و1848 في كابت[1] وبلان[2] مفسرَّيْن متمكّنَيْن أسّسا نظريّة الاشتراكيّة الثوريّة بصيغتها النهائيّة، وكذلك كان ثمّة حركة اشتراكيّة أُخرى منبثقة عن المصدر الثوريّ نفسه، لها الهدف نفسه، إنّما بطرائق ووسائل مختلفة تمام الاختلاف، حركة يطيب لنا تسميتها بالاشتراكيّة العقائديّة، أنشأتها شخصيّتان مرموقتان، هما: سان-سيمون[3] وفوريه[4]. فُسّرت السان-سيمونيّة، وجرى العمل على تطويرها، وتحويلها، وتأسيسها كنظام شبه عمليّ؛ ككنيسةٍ، من قِبل ليه بير إنفانتين[5] وعددٍ كبيرٍ من أصدقائه ممّن تحوّلوا اليوم إلى مموّلين ورجال

---

(1) إتيين كابت (1788-1856) فيلسوف وداعية اشتراكي فرنسي. (المترجم)
(2) لويس بلان (1811-1882) اشتراكي فرنسي. (المترجم)
(3) هنري دو سان سيمون ((1760-1825فيلسوف ومنظر سياسي واقتصادي فرنسي. (المترجم)
(4) شارل فورييه (1772-1837) فيلسوف فرنسي وأحد رواد الفكر الاشتراكي البارزين. (المترجم)
(5) بارثيلمي بروسبر إنفينتين: (1796-1864): مصلح فرنسي وأحد مؤسسي السانسيمونية. (المترجم)

Scanned with CamScanner

دولةٍ مكرَّسين لخدمة الإمبراطوريّة حصراً؛ أمّا مذهب فورييه، فقد اعتمد على جريدة ديموكراتيك باسيفيك، التي كان يحرّرها حتّى كانون الأوّل/ ديسمبر إم فيكتور كونسيديران، كمنبرٍ لها.

تكمن ميزة هذين النظامين الاشتراكيّين من حيث المبدأ، على اختلافهما في أوجه عديدة، في نقدهما العلميّ، والعميق، والحاد في آن للتنظيم الراهن للمجتمع، وفي كشفهما الشجاع لتناقضاته الصارخة، وكذلك في مسألةٍ شديدة الأهميّة: كلاهما هاجم المسيحيّة بشدّة، وسعى إلى تحطيمها من أجل إعادة تأهيل وجودنا الماديّ، وعواطفنا الإنسانيّة، إثر انحدارها إلى درجةٍ غير مسبوقةٍ من الخبث، على الرغم من انغماسها الكليّ في كهنوت المسيحيّة. أراد السان-سيمونيون استبدال دينٍ جديدٍ بالمسيحيّة، مبنيٍّ على التقديس الصوفيّ للجسد، مع تسلسلٍ هرميٍّ جديدٍ للكهنة، واستغلالٍ جديدٍ للغوغاء من قِبل الذين يملكون امتيازاتهم الفطريّة الكامنة في العبقريّة، والقدرة، والموهبة؛ أمّا أتباع فورييه، الذين كانوا أكثر ديموقراطيّةً وإخلاصاً بما لا يقاس، فقد تصوّروا فلانستيراتهم[1] يرعاها ويديرها قادةٌ منتخبون عن طريق الاقتراع العام، وبإمكان كلّ شخصٍ العثور بمفرده على عمله وموقعه الخاص المناسبين لطبيعته، حسبما اعتقدوا.

لا تحتاج عيوب السان-سيمونيّة شديدة الوضوح كثيراً من النقاش. كان خطأهم مضاعفاً: أوّلاً: لإيمانهم الراسخ بأنّ باستطاعتهم النجاح في استمالة قلوب الأثرياء عن طريق قوّة الحُجّة والدعاية المسالمة، فيمنحونهم طواعيةً فائض ثروتهم للفلانستيرات. ثانياً: لاعتقادهم بأنّه من

(1) فلانستير: وحدة سكنية ضخمة أشبه بفندق تأوي جماعات مصغرة (500-2000 شخص) تتمتع بالاكتفاء الذاتي ويتعاون أفرادها لتحقيق خيرهم العام. الفلانستير واحدة من أدوات فورييه لتشييد مدينته الفاضلة. (المترجم)

الممكن، نظريّاً وعلى نحوٍ مُسبقٍ مستقلٍّ عن التجربة؛ رسم صورة فردوسٍ اشتراكيٍّ في المستقبل للبشريّة كلّها. لم يفهموا أنّه بإمكاننا الدعوة إلى المبادئ العظيمة لتطوّر البشريّة في المستقبل، ولكنْ ينبغي لنا ترك الشقّ العمليّ في كيفيّة تحقيق هذه المبادئ للتجارب في المستقبل.

شكَّل ضبط المجتمع عن طريق تنظيمه من فوق رغبةً مشتركةً بين الاشتراكيّين جميعاً على العموم وصولاً إلى عام 1848، مع استثناءٍ وحيدٍ، فقد ألهمت هذه الرغبة بالتلقين وتنظيم المستقبل جهود كابت، وبلان، وأتباع فورييه والسان-سيمونيّين؛ كانوا جميعاً سُلطويّين بمعنىً، أو بآخر؛ أمّا الاستثناء لهذه القاعدة، فهو برودون[1]. كان برودون، غريزيّاً؛ أكثر ثوريّةً بأضعافٍ مضاعفةٍ بحُكم جذوره الفلاحيّة من المتمذهبين الاشتراكيّين جميعهم، ذوي الخلفيّات البرجوازيّة، مُسَلِّحاً نفسه بنقدٍ عميقٍ وثاقبٍ بقدْر ما هو عنيف؛ بهدف تقويض أنظمتهم، وأعلن نفسه فوضويّاً بجرأةٍ، وقاوم سُلطة اشتراكيّي الدولة مشدّداً على الحرية، وكذلك امتلك الشجاعة الكافية ليعلن نفسه ملحداً، أو بالأحرى: وضعيّاً كأوغست كونت، متحدّياً معتقداتهم الربوبيّة، وتلك القائلة بوحدة الوجود.

قامت اشتراكيّته على الحريّة بشقّيها: الفرديّ، والجماعيّ، وعلى العمل العفويّ للجمعيّات المتحرّرة من كلّ قانونٍ خلا الأعراف العامّة للاقتصاد الاجتماعيّ، التي كانت متّبعةً حتّى قبل أن تُكتشف في علم الاجتماع: جمعيّات متحرّرة من أشكال التشريع الحكوميّ، وممارسات

---

(1) بيير جوزيف برودون (1809-1865) سياسي وفيلسوف اشتراكي فرنسي. رائد الفوضوية وأحد أهم منظريها. كان باكونين معجباً به بشدة، ومال إليه عقب الصدام الكبير بين برودون وماركس، على الرغم من تحفظاته على بعض أفكاره. راجع «مختصر سيرة باكونين» في هذا الكتاب. (المترجم)

الدولة الوقائيّة كافّةً. تُخضع هذه الاشتراكيّة السياسة للمصالح الاقتصاديّة، والفكريّة، والأخلاقيّة للمجتمع، وتبلغ لاحقاً -مدفوعةً بمنطقها الخاص- ذروتها في الفيدراليّة.

كانت هذه حالة علم الاجتماع وصولاً إلى عام 1848. زوّدت نقاشات اليسار -التي استمرّت عبر الصحف، والكتيّبات، ومناشير الاشتراكيّين- الطبقةَ العاملة بمقدارٍ هائلٍ من الأفكار الجديدة، ومع اندلاع ثورة 1848 تجلّت قوّة الاشتراكيّة الحقيقيّة؛ بسبب تشبُّع الطبقة العاملة بتلك النقاشات والأفكار.

كانت الاشتراكيّة آخر نسل الثورة الفرنسيّة العظيمة كما أسلفنا، إلّا أنّ الثورة كانت قد أنجبت قبلها بِكرها ووريثها الأكثر مباشرةً: المذهب الجمهوريّ، ابن روبسبير، وأتباع سان-جوست-بوريه المحبّب، مبعوثاً من العصور القديمة، ومستوحىً من التقاليد البطوليّة لمواطني اليونان وروما العظماء، بدون أيّة قطرةٍ من الأفكار الاشتراكيّة، وبما أنّ المذهب الجمهوريّ كان أقلّ إنسانيّةً من الاشتراكيّة بكثير، فقد اقتصر تركيزه على المواطن لا الإنسان. بينما تسعى الاشتراكيّة إلى تأسيس جمهوريّة الإنسان، فما يريده المذهب الجمهوريّ كلّه هو جمهوريّة مواطنين، على الرغم من أنّ المواطنين في الدساتير التي تلت دستور 1793، ونتيجةً لتجاهل الدستور الأوّل للمسألة الاجتماعيّة عمْداً، وبوصفهم مواطنين فاعلين، إنْ أذنتم لي باستعارة هذا التعبير من الجمعيّة التأسيسيّة؛ أسّسوا امتيازاتهم المدنيّة عن طريق استغلال المواطنين غير الفاعلين، إضافةً إلى ذلك، لا تتمحور أنانيّة السياسيّ الجمهوريّ حول ذاته، أو يتوجّب ألّا تكون كذلك على أقلّ تقدير، بلْ ينبغي لها أن تنصرف كليّاً إلى وطنه الأمّ الذي يجب أن

Scanned with CamScanner

تفوق أهميّته ليس الفرد نفسه وحسب، بلْ الأفراد الآخرين كافّةً، والأمم جميعها، والبشريّة قاطبة، وعلى ذلك، سيتجاهل العدالة الدوليّة دائماً، وسيكون لبلاده مركز الصدارة في النقاشات جميعها، سواء كانت على خطأ أم على صواب، سيريدها دوماً مسيطرةً ومهيمنةً على الدول الأجنبيّة جميعها بقوّتها وبمجدها، وسيصبح مولعاً بالغزو تلقائيّاً، على الرغم من أنّ خبرات التاريخ قد أثبتت له عبر القرون أنّ الانتصارات العسكريّة تؤدّي إلى القيصريّة حتماً.

يبغض الجمهوريُّ الاشتراكيُّ بالمقابل العظَمة، والقوّة، والمجد العسكريّ للدولة، ويُعلي عليها مسألتَيْ: الحريّة، والرفاه العام؛ فهو فدراليٌّ في الشؤون الداخليّة للبلاد، وينشد الاتّحاد الدوليّ لسببين: بدافعٍ من حسّ العدالة أوّلاً وقبل كلّ شيء، وثانياً: لاقتناعه -جزئيّاً على الأقلّ- بصعوبة تحقيق الثورة الاقتصاديّة والاجتماعيّة المتجاوزة للحواجز المصطنعة والخبيثة جميعها بين الدول إلّا من خلال العمل التضامنيّ والمشترك، إن لم يكن بين الجميع، فعلى الأقلّ، بين غالبيّة الدول التي تشكّل العالم المتحضّر اليوم، بحيث تتوحّد الأمم كافّةً معاً عاجلاً أم آجلاً.

السياسيّ الجمهوريّ المتشدّد رواقيّ المذهب: لا يعترف لنفسه بأيّة حقوقٍ، بلْ بالواجبات فقط، أو كما هو الحال في جمهوريّة مازيني[1]؛ يدّعي حقّاً واحداً لنفسه لا غير: التفاني الأبديّ في سبيل بلده، والعيش

(1) جوزيبي مازيني (1805-1872) فيلسوف وسياسي إيطالي لقب بـ روح إيطاليا. أسهمت جهوده وحراكه السياسي في قيام الدولة الإيطالية الحديثة ووحدتها واستقلالها. (المترجم)

Scanned with CamScanner

من أجل خدمته فقط، وبذل النفس وصولاً إلى الموت في سبيله، كما هو الحال في أغنية دوماس المكرّسة للجيروندين: «ليس ثمّة أجمل، ولا أكثر مدعاةً للحسد، من موت المرء فداءً لوطنه».

يصرّ الاشتراكيّ عكس ذلك على حقوقه المشروعة في الحياة، بما فيها كلّه من مُتع فكريّةٍ، ومعنويّةٍ، وبدنيّة. يُحبّ الاشتراكيّ الحياة، ويسعى إلى التمتّع برخائها قدْر المستطاع، ونظراً إلى أنّ قناعاته جزءٌ أصيلٌ من كيانه، ولأنّ واجباته تجاه المجتمع وثيقة الارتباط بحقوقه، ولكي يبقى مخلصاً لكليهما، سيحيا الاشتراكيّ مثل برودون وفقاً لما يمليه الحسّ بالعدالة، وسيموت مثل بابوف إن اقتضى الأمر، بيد أنّه لن يتفوّه البتّة بأشياء من قبيل التضحية بحياة البشر، أو التغنّي بالموت مصيراً.

الحريّة عند السياسيّ الجمهوريّ كلمةٌ فارغةٌ من المعنى؛ حريّة العبد المطواع، الضحيّة المخلصة للدولة. وبعَدِّهِ مستعداً دائماً للتضحية بحريّته، لن يتردّد بالتضحية بحريّة الآخرين عن طيب خاطر، وبذلك، يؤدّي المذهب الجمهوريّ السياسيّ بالضرورة إلى الاستبداد، في حين تُشكّل الحريّة المرتبطة بالرفاه العام، التي تنتج إنسانيّةً تعمّ الجميع من خلال إنسانيّة كلّ فردٍ على حِدة، كلّ شيءٍ بالنسبة إلى الجمهوريّ الاشتراكي، كما أنّه لا يرى في الدولة سوى أداة تخدم رفاهيته وحريّة الجميع. الحسّ بالعدالة يميّز الاشتراكيّ عن البرجوازيّ؛ لأنّه لا يطالب لنفسه بأكثر من الثمار المقبولة لعمله، كما يختلف عن أتباع المذهب الجمهوريّ المتشدّدين بأنانيته الإنسانيّة الصريحة؛ يعيش في سبيل ذاته جهاراً بلا عباراتٍ منمّقةٍ، ويُدرك الاشتراكيّ أنّه يُسدي خدمةً إلى المجتمع برمّته من خلال نمط حياته المتّسق مع حسّه بالعدالة هذا، ومن خلال خدمته تلك يتوصّل بدوره إلى رفاهه الخاصّ. الجمهوريّ قاسٍ ومتزمّتٌ في مواقفه

Scanned with CamScanner

نتيجةً لـ«وطنيّته» في أغلب الأحيان، تماماً كالقسّ الذي غالباً ما يحوّله دينه إلى مخلوقٍ متشدّد. الاشتراكيّ طبيعيٌّ؛ فهو وطنيٌّ معتدلٌ، لكنّه إنسانيٌّ جدّاً على الدوام. اختصاراً لما سلف، تفصل بين المذهب الجمهوريّ وبين الاشتراكيّة الجمهوريّة هوّة سحيقة؛ إذْ يُشكّل الأوّل ظاهرةً شبه دينيّة تنتمي إلى الماضي، بينما تنتمي الثانية إلى المستقبل سواء كانت وضعيةً أم ملحدة.

طفت الخصومة الطبيعيّة بين فئتي الجمهوريّين هاتين إلى السطح عام 1848؛ حيث فقدتا القدرة على فهم بعضهما مع الساعات الأولى للثورة، وسحبتهما مُثُلُهما وغرائزهما في اتّجاهين متعاكسين كليّاً. حفلت المدّة الممتدّة بين شباط/ فبراير وحزيران/ يونيو بالمناوشات التي حملت الحرب الأهليّة إلى معسكر الثوّار، وشلّت قوّاتهم، وعزّزت بطبيعة الحال التحالف المرعب القائم أساساً بين مختلف أنواع الرجعيّين الذين سرعان ما دمجهم الخوف في حزبٍ واحد، فيما شكّل الجمهوريّون بدورهم تحالفًا مع الرجعيّين مع حلول حزيران/ يونيو من أجل سحق الاشتراكيّين، وهكذا دفعوا بجمهوريّتهم الحبيبة إلى الهاوية في الوقت الذي كانوا فيه يظنّون أنّهم قد حقّقوا النصر. كان قائد الرجعيّين الجنرال كافينياك[1] بمنزلة تمهيدٍ لنابليون الثالث، أدرك الجميع ذلك وقتها، إن لم يكن في فرنسا نفسها، ففي الأماكن الأخرى جميعها بلا أدنى شك؛ حيث عمَّ الاحتفال بانتصار الجمهوريّين الكارثيّ على عمّال باريس بوصفه نصراً عظيماً في قصور أوروبا كلّها، وسارع ضبّاط الحرس البروسيّ بقيادة جنرالاتهم إلى تهنئة الجنرال كافينياك بروحٍ أخويّة.

---

(1) لويس أوجين كافينياك (1802–1857) عسكري وسياسي فرنسي. (المترجم)

سمحت البرجوازيّة الأوروبيّة لنفسها بالسقوط في العبوديّة المطلقة نتيجة لذعرها من شبح الاشتراكيّة الأحمر. لم تكن الطبقة الوسطى بحُكم طبيعتها الناقدة والليبراليّة مولعةً بالجيش، ولكنّها اختارت العسكر في مواجهة الأخطار التي ينطوي عليها التحرّر الشعبي. تخيّلت أنّها بعد التضحية بكرامتها، وبفتوحاتها المجيدة جميعها خلال القرنين: الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، ستنعم على الأقلّ بالسلام وبالهدوء اللازمين لنجاح معاملاتها التجاريّة والصناعيّة، كأنّها تخاطب القوى العسكريّة التي نهضت مرّةً أُخرى على أنقاض الثورة الثالثة هذه قائلةً: «ها نحن نضحّي بحريّتنا من أجلكم، فاتركونا بسلام نستغلّ كدح الجماهير في المقابل، وأمّنوا لنا الحماية من مطالبهم التي قد تبدو شرعيّةً نظريّاً، إلّا أنّ فيها من الضرر على مصالحنا الشيء الكثير». وعد الجيش بدوره البرجوازيّة بكلّ شيء وأوفى بوعده، فلِمَ يا ترى، والحال كذلك، يعمّ الاستياء أوساط البرجوازيّة في طول أوروبا وعرضها؟

لم يُدرك البورجوازيّون حقيقة أنّ النظام العسكريّ باهظ الكلفة، وأنّه يتسبّب، عن طريق تنظيمه الداخليّ وحْده، بشلّ الأمم، وزعزعتها، وزوالها. فوق ذلك، وتماشياً مع منطقه الجوهريّ الذي لا مفرّ منه، لم يُخفق النظام العسكريّ يوماً في استحضار الحروب بأنواعها: حروب السلالات الحاكمة، وحروب الشرف، وحروب الغزو، أو حروب الحدود الوطنيّة، وحروب الدمار والقضم المؤبّد لدول من قِبل دولٍ أُخرى، وأنهار من دماء البشر، وأرياف أتت عليها النيران، ومدن منكوبة، ومناطق مدمّرة بالكامل؛ ذلك كلّه من أجل إرضاء طموحات الأمراء وبطانتهم من المحظيّين: لزيادة ثرواتهم، وللسيطرة على المزيد من الأراضي، ولتأديب السكّان، ولملْء صفحات التاريخ.

Scanned with CamScanner

يُدرك البرجوازيّون اليوم هذه المسائل، ولهذا نراهم مستائين من النظام العسكريّ الذي كان لهم في إنشائه الفضل الكبير. ليس ثمّة أدنى شك في تململ البرجوازيّة من مثالب النظام العسكريّ، ولكن بم تستبدله؟

ولّى زمن الملكيّة الدستوريّة التي لم تزدهر يوماً بما فيه الكفاية في القارّة الأوروبيّة على أيّة حال. تهتزّ وتتداعى الملكيّة الدستوريّة بفعل صعود الديمقراطيّة حتّى في إنجلترا، المهد التاريخيّ للمؤسّساتيّة الحديثة، ولن يطول بها الوقت حتّى تفقد قدرتها على احتواء المدّ المتلاطم للمطالب والرغبات الشعبيّة.

الجمهوريّة؟ ولكنْ أيّ نوعٍ من الجمهوريّات؟ سياسيّة أم ديمقراطيّة واجتماعيّة؟ هل توجد شعبيّة بعد للاشتراكيّة بين الناس؟ نعم، بل أكثر من أيّ وقتٍ مضى.

لم تكن الاشتراكيّة بمعناها العام من تعرّضت للإخضاع في حزيران/ يونيو 1848، بل كانت اشتراكية الدولة؛ اشتراكيّة سُلطويّة كتائبيّة، من النوع الذي آمن وأمل بأن تفي الدولة بمتطلّبات الطبقات العاملة وتطلّعاتها المشروعة جميعها، وبأنّه سيكون باستطاعتها؛ أي: الدولة المسلّحة بقدراتها الكليّة، تدشين نظامٍ اجتماعيٍّ جديد، وبذلك لم تَمُت الاشتراكيّة في حزيران/ يونيو، بل كانت بالأحرى قد نُحِرَت على يد الدولة التي لم تجد لنفسها مخرجاً سوى التخلّص من دائنها بعدما أعلنت إفلاسها تجاه الاشتراكيّة، وصرّحت بعجزها عن سداد ديونها لها. لم تنجح الدولة في قتل الاشتراكيّة، لكنّها قتلت إيمان الاشتراكيّة بالدولة، كما أنّها قضت في الوقت ذاته على نظريّات الاشتراكيّة العقائديّة والسُّلطويّة كافّةً، التي نادى بعضها، كالإيكارية لكابت، وتنظيم العمل للويس بلان، والقائلة

Scanned with CamScanner

بأن يعتمد الناس على الدولة في كلّ شيء، فيما أبدى آخرون تفاهتهم من خلال سلسلةٍ من التجارب السخيفة. حتّى نظريّة برودون، التي كان يمكن لها أن تزدهر في ظروفٍ أكثر ملائمةً، سُحقت بفعل أغلال البرجوازيّة وعدوانيّتها.

خسرت الاشتراكيّة معركتها الأولى هذه لسببٍ بسيطٍ جدّاً؛ فعلى الرغم من غناها بالغرائز والأفكار النظريّة السلبيّة التي منحتها المسوِّغ في كفاحها ضدّ الامتيازات، إلّا أنّها افتقدت إلى الأفكار الإيجابيّة والعمليّة الضروريّة لإقامة نظامٍ جديدٍ على أنقاض النظام البرجوازيّ، نظام العدالة الشعبيّة. كانت الغريزة لا الأفكار هي من وحّدت صفوف العمّال الذين قاتلوا في حزيران/ يونيو 1848 في سبيل تحرير الجماهير، وشكّلت أفكارهم المشوّشة تلك شيئاً أشبه ببرج بابل: فوضى لا ينتج عنها شيء؛ هذا السبب الرئيس في هزيمتهم، لذا، ألا يتوجّب علينا بذلك التشكيك في المستقبل بحدّ ذاته، وبمدى رسوخ الاشتراكيّة في الوقت الراهن؟ احتاجت المسيحيّة التي تهدف إلى إقامة مملكة العدل في السماء إلى قرونٍ عديدةٍ كي تسود في أوروبا، فما وجه الغرابة إذنْ إن لم تنتصر الاشتراكيّة التي كرّست نفسها لمواجهة مشكلةٍ أكثر صعوبةً، ألا وهي إقامة دولة العدل هاهنا على الأرض، خلال بضع سنوات؟

هل يتعيّن علينا إثبات أنّ الاشتراكيّة لا تزال على قيد الحياة؟ إنْ كان الأمر كذلك فليس على المرء سوى التأمّل فيما يحدث على امتداد أوروبا اليوم، فبصرف النظر عن النمائم الدبلوماسيّة، وعن ضجيج الحرب الطاغي على أوروبا منذ عام 1852، ليس ثمّة مسألة أخرى بخطورة المسألة الاجتماعيّة تعترض البلدان الأوروبيّة جميعها اليوم. تخيّم هذه المسألة

Scanned with CamScanner

بمفردها على أوروبا كمجهولٍ مهول: يستشعر الجميع بدنوّ وصولها، وترتعد فرائصهم لمجرّد التفكير بذلك، من دون أن يجرؤ أحدٌ على ذكرها، لكنّها تتحدّث عن نفسها من دون الحاجة إلى أحد، وبصوتٍ أعلى من أيّ وقتٍ مضى. فلننظر إلى روابط العمّال التعاونيّة، وإلى المصارف التعاونيّة، وإلى مصارف التسليف العماليّة، وإلى هذه النقابات الحرفيّة، وإلى الأمميّة هذه الموجودة في البلدان جميعها، وإلى مُجمل الحراك المتصاعد للعمّال في إنجلترا، وفرنسا، وبلجيكا، وألمانيا، وإيطاليا، وسويسرا؛ ألا يثبت ذلك كلّه أنّهم لم يحيدوا عن هدفهم قيد أنْمُلة، وأنّهم لم يفقدوا شيئاً من إيمانهم بتحرّرهم الوشيك؟ ألا يؤكّد ذلك أيضاً على إدراكهم بأنّهم لو أرادوا الوصول إلى هدفهم سيتعيّن عليهم عدم الاعتماد على الدولة، ولا على المساعدات الزائفة من قبل الطبقات صاحبة الامتيازات، بل الاعتماد على أنفسهم، وعلى روابطهم المستقلّة والعفويّة تماماً؟

تحتفظ هذه الحركة في معظم دول أوروبا بطابعٍ اقتصاديٍّ وخاصّ، إنْ جاز التعبير، ولا تزال من حيث الشكل على الأقلّ غريبةً عن السياسة، غير أنّها اقتحمت غمار المجال السياسيّ العاصف في إنجلترا مباشرةً؛ فعقب تنظيم نفسها في رابطةٍ عملاقةٍ تُدعى رابطة الإصلاح The Reform League، أحرزت الحركة نصراً عظيماً في مواجهة التنظيم السياسيّ الجامع لذوي الامتيازات من الأرستقراطيّين والطبقة البرجوازيّة العليا. كانت رابطة الإصلاح مسلّحةً بصبرٍ بريطانيٍّ مميّزٍ، وبمثابرةٍ عمليّةٍ، قد وضعت خطّةً لحملتها، لم تكن متزمّتةً حيال أيّ موضوع، ولم يكن من اليسير إخافتها، أو إعاقتها. يقول أعضاؤها: «سنحصل على حقّ الاقتراع العام خلال عشر سنوات على أبعد تقدير، مهما بلغت شدّة الصعوبات، وبعدئذٍ سنقوم بالثورة الاجتماعيّة».

Scanned with CamScanner

كذلك حازت الاشتراكيّة في فرنسا وألمانيا -فيما هي ماضية في طريق الروابط الاقتصادية الخاصة- درجةً عاليةً من التأثير في صفوف الطبقة العاملة، إلى درجةٍ دفعت نابليون الثالث من جهة، والكونت بسمارك من الجهة الأُخرى، إلى السعي للتحالف معها. في إيطاليا وإسبانيا أيضاً تتقدّم الاشتراكيّة، بعد الإخفاق المؤسف لأحزابهم السياسيّة كافّةً، وفي مواجهة البؤس الفظيع الذي انتهى إليه البَلَدَان؛ حيث ستطغى المسألتان: الاقتصاديّة، والاجتماعيّة قريباً على مختلف مشكلاتهم الأُخرى؛ أمّا إذا أردنا التحدّث عن روسيا وبولونيا، فمن الصعب العثور على أيّة مسألةٍ أُخرى يواجهها هذان البلدان. أخمدت هذه المسألة آخر آمال نبلاء بولونيا القديمة والتاريخيّة؛ وهي المسألة ذاتها التي تتهدّد إمبراطورية كل الروس الخبيثة والآيلة للسقوط، التي ستقضي عليها في نهاية الأمر. كذلك تجلّت الاشتراكيّة في أمريكا من خلال اقتراح السيّد تشارلز سومنر، عضو مجلس الشيوخ المرموق عن ولاية ماساتشوستس، القاضي بتوزيع الأراضي على السود المتحرّرين من الولايات الجنوبيّة. ليس من العسير إذنْ تبيّن حضور الاشتراكيّة في كلّ مكانٍ بوضوح، وبأنّها استطاعت التغلغل رويداً رويداً في الحياة السياسيّة للبلدان كافّةً، على الرغم من هزيمة حزيران/ يونيو، بفضل العمل السريّ، وبأنّها نجحت لدرجةٍ جعلت منها قوّة القرن الكامنة في نظر الكثيرين في كلّ مكان، ولن يطول بها الزمن قبل أن تطرح نفسها على الملأ كقوّةٍ فعّالةٍ مرهوبة الجانب.

خلا بعض الاستثناءات المحدودة، فسكّان أوروبا جميعهم تقريباً اليوم اشتراكيّون، حتّى إن كان مصطلح «الاشتراكيّة» غير مألوفٍ لبعضهم. لا يعرف الأوروبيّون رايةً أُخرى يشكّل تحرّرهم الاقتصاديّ رأس أولويّاتها؛

Scanned with CamScanner

لذا سيبتعدون عن المسائل كلّها عدا هذه المسألة، وبذلك ستشكّل الاشتراكيّة جاذبهم الوحيد إلى السياسة: سياسة الخير العام.

يكفينا القول أيّها السادة بأنّنا إذا استثنينا الاشتراكيّة، ونبذناها خارج برنامجنا، فسنحكم على جهودنا بالإخفاق الذريع. لقد أظهرنا ثوريّتنا عبر برنامجنا، ومن خلال إعلان أنفسنا جمهوريّين اتّحاديّين بما يكفي لإقصاء جزءٍ كبيرٍ من البرجوازيّين، ومن يضارب في بؤس وتعاسة الجماهير كلّهم، والمستفيدين كلّهم من النكبة الهائلة المحيقة بالأمم الآن أكثر من أيّ وقتٍ مضى، فإذا ما نحّينا جانباً هذا القسم النشط، والمتآمر، والمضارب من البرجوازيّين، فسيتبقّى لدينا معظم الصناعيّين الشرفاء من البرجوازيّين الذين يتسبّبون بالأذى بين الحين والآخر بحُكم الضرورة، ليس عمداً، أو رغبة منهم، والذين لا رجاء أكبر لهم من تفادي هذا الواقع الخطِر الذي يضعهم في حالة عدوانٍ دائمٍ على الجماهير الكادحة؛ واقع من شأنه أن يقودهم إلى نهايتهم. باستطاعتنا القول من دون مبالغةٍ: إنّ معاناة البرجوازيّة الصغيرة، وقطاع الأعمال، والصناعات الصغيرة، مساويةٌ اليوم لمعاناة الطبقات الكادحة، وإنّه إذا استمرّ الحال بالتدهور فسيندمج معظم البرجوازيّين المحترمين بالطبقات الكادحة تبعاً لموقعهم الاقتصاديّ. تتعرّض هذه الطبقة للتحطيم وللدفع باتّجاه الهاوية من طرف المؤسّسات التجاريّة والصناعيّة الكبرى، إضافةً إلى المضاربين عديمي الضمير على وجه الخصوص، وبناءً عليه يزداد موقف البرجوازيّة الصغيرة ثوريّةً أكثر فأكثر: لقد ساعدتها تلك الخبرات الكارثيّة على إعادة النظر بأفكارها التي لطالما كانت رجعيّةً، وإلى دفعها لاتّخاذ الطريق المعاكس. يدرك العاقلون منهم أنّ طريق الخلاص الوحيد للبرجوازيّ الشريف يكمن في التحالف

Scanned with CamScanner

مع الناس، وأنّ المسألة الاجتماعيّة تعنيهم مثلما تعني الجميع، وبالطريقة نفسها.

لا شكّ في أنّ هذا التغيّر التقدميّ الطارئ على فكر البرجوازيّة الصغيرة تطوّرٌ مفرحٌ بقدر ما هو مؤكّد، لكنْ حذارِ أن تستبدّ بنا الأوهام! لن تقود البرجوازيّة مبادرة التقدّم هذه، بل سيقودها الناس: عمّال المصانع، وسكّان المدن في الغرب، والفلّاحون في بلدنا روسيا، كما في بولونيا والدول السلافيّة كافّة. أضحت البرجوازيّة الرثّة عبر السنين أكثر خوفاً، وجُبناً، وتشكيكاً من أن تأخذ زمام المبادرة بمفردها. لن تمتنع البرجوازيّة عن الالتحاق بالمبادرة، لكنّها لن تدفع أحداً للعمل لافتقارها إلى الإيمان والعاطفة، وكذلك إلى الأفكار. لا وجود لتلك العاطفة الجيّاشة التي تزيل العقبات، وتخلق عوالم جديدة، إلّا عند الناس، وفيما بينهم؛ لذلك سيعود أمر مبادرة الحركة الجديدة إلى الناس من دون أدنى شك، فهل سنتبرأ من الشعب؟ أسنحجم عن الخوض في دين الناس الجديد: الاشتراكيّة؟

يدَّعي بعضهم أنّ في الاشتراكيّة جنوحاً للتحالف مع القيصريّة[1]، وهذا محض افتراءٍ قبل أيّ شيءٍ آخر؛ فعلى العكس، فبمجرّد استشعارها بنهوض الاشتراكيّة، وبجبروتها المخيف، بدأت القيصريّة تستحثّ نقاط قوّتها كي تستغلّ الاشتراكيّة لمصلحتها، لكنْ ألا يشكّل هذا دافعاً إضافيّاً لنا كي نساند الاشتراكيّة للحيلولة دون حدوث هذا التحالف الفظيع الذي ليس ثمّة شكّ في أنّه سيكون أعظم مصيبةٍ تتهدّد حريّة العالم بأسره؟

حريٌّ بنا أن نعمل لمصلحة الاشتراكيّة بمعزلٍ عن الاعتبارات العمليّة

---

(1) مفهوم يحيل إلى الفلسفة السياسية ليوليوس قيصر، متمثلة بالاستبداد السياسي المطلق. (المترجم)

كافّةً؛ لأنّها هي العدالة، ولا نقصد بالعدالة هنا مجموعة الشرائع المنقولة، والقوانين الرومانيّة المؤسَّسَة بمعظمها على ممارسات بطشٍ وعنفٍ مكثّفةٍ عبر الزمن، ومباركةٍ من قِبَل المؤسّسة الدينيّة، مسيحيّةً كانت أم وثنيّةً، كي يُعمل بها على ذلك كحقيقةٍ راسخة؛ أمّا ما تبعها من قوانين وشرائع فليس سوى حصيلةٍ منطقيّةٍ لعمليّة الإنتاج ذاتها[1]. أتكلّم بالأحرى هنا عن العدالة التي لا عماد لها سوى الضمير الإنسانيّ؛ تلك العدالة التي بإمكان المرء إعادة اكتشافها في أعماق ضمائر البشر كلّهم، حتّى عند الأطفال، والتي تعبّر عن نفسها بمفهوم المساواة في أبسط أشكاله.

ينبغي لهذا النوع من العدالة ذات الامتداد العالميّ الواسع، التي لم يتسنّ لها بعد لعب دور كبير في عالم السياسة، والقانون، والاقتصاد؛ بسبب ممارسات البطش وتأثير الكنيسة، أنْ تُعتمد كأساسٍ في بناء العالم الجديد، وبدونها لن يكون ثمّة حريّة، أو جمهورية، أو ازدهار، أو سلام؛ لذا يتوجّب علينا وضعها على رأس مقرّراتنا جميعها كي نضمن تعاوناً فعّالاً من الجميع لتحقيق السلام.

تحضّنا هذه العدالة على العمل لمصلحة الناس الذين تعرّضوا لأسوأ أنواع المعاملة إلى يومنا هذا، وعلى المطالبة بالنيابة عنها بالتحرّر الاقتصاديّ والاجتماعيّ، إضافةً إلى الحريّة السياسيّة.

لا نقترح عليكم -أيّها السادة- أيَّ نظامٍ اشتراكيٍّ معيّن. ما نطلبه إليكم

---

(1) يشابه علم القانون في هذا الصدد علم اللاهوت تماماً. منطلق هذين العلمين متماثل: أحدهما من معطى واقعي، لكنه جائر -استيلاء عن طريق القوة؛ أي: الغزو، والآخر من معطى وهمي منافٍ للعقل -وحي إلهي كمبدأ مطلق. يلجأ كلاهما، بالاعتماد على هذه العبثية وعلى هذا الجور، إلى أكثر أنواع المنطق تزمتاً لتشييد نظام لاهوتي من ناحية، ونظام تشريعي من الناحية الأخرى. (باكونين)

Scanned with CamScanner

بالأحرى هو إعادة إعلانٍ للمبدأ العظيم الذي قامت عليه الثورة الفرنسيّة؛ الإعلان القائل بأنّ من حقّ كلّ إنسانٍ الحصول على الوسائل الماديّة والمعنويّة الضروريّة لتطوير إنسانيّته بالتمام والكمال، مبدأٌ يجد ترجمته باعتقادنا في التوصية التالية:

أن ننظّم المجتمع بطريقةٍ يُتاح فيها لكلّ فردٍ على قيد الحياة، رجلاً كان أم امرأة، وسائل متساوية لتطوير ملكاته المختلفة، ولتوظيفها في عمله؛ وأن ننظّم المجتمع بطريقةٍ يستحيل معها لأيّ فردٍ استغلال كدح الآخرين، حيث لا يجوز لأيٍّ كان التمتّع بثروة المجتمع، التي دائماً ما تُكتَسَب من خلال العمل حصراً، إلّا إذا كانت حصيلةً لمساهمته المباشرة في صنعها عن طريق جهده الشخصيّ.

ليس لدينا أدنى شك في أنّ الحلّ الشامل لهذه المشكلة سيستغرق قروناً، لكنْ ليس باليد حيلة إن كان التاريخ قد دفع بالمشكلة في وجهنا بحيث لن يكون بمقدورنا التملّص منها الآن، إن لم نشأ إعلان استسلامنا وعجزنا التام.

اسمحوا لنا كذلك أن نسارع إلى إضافة معارضتنا الشديدة لكلّ محاولةٍ للتنظيم الاجتماعيّ لا تتبنّى الحقّ في الحريّة الكاملة للأفراد والجمعيّات، أو تدعو إلى تأسيس سُلطةٍ حاكمةٍ من أيّ نوعٍ مهما كانت، وبأنّنا باسْم هذه الحريّة، التي نعترف بها كأساسٍ ومسبّبٍ شرعيٍّ لا ثاني له لأيّ تنظيمٍ اقتصاديٍّ، أو سياسيّ؛ سنحتجّ دائماً وأبداً على ما يمتّ بصِلةٍ للشيوعيّة، أو اشتراكيّة الدولة كلّه.

نعتقد أنّ ثمّة مهمّة وحيدة يقع على عاتق الدولة القيام بها، وهي تغيير قانون الوراثة تدريجيّاً كبداية، وصولاً إلى إلغائه بالكامل في أسرع

Scanned with CamScanner

وقتٍ ممكن؛ لأنّ حقّ الوراثة اختراعٌ تعسفيٌّ بحت من صنع الدولة، وبوصفه أحد الشروط الأساسيّة في كيان الدولة التسلّطيّة المعتمدة من قبل المؤسّسة الدينيّة، يتعيّن على الحريّة بذلك استئصاله، ما يعني مرّةً ثانية أنّ على الدولة أن تعمل على تفكيك ذاتها في مجتمعٍ حُرّ التنظيم بموجب مبدأ العدالة. يشكّل إلغاء هذا الحقّ ضرورةً قصوى في رأينا؛ إذْ طالما بقي مبدأ الوراثة متّبعاً ستنتج لا مساواة اقتصاديّة متوارثة، ليست لا مساواة طبيعيّة بين أفراد، بلْ لا مساواة مصطنعة بين طبقات، وسيؤدّي هذا بالضرورة دائماً إلى عدم مساواة متوارثة في التطوّر ورعاية الملكات العقليّة، وسيبقى منبعاً لتكريس أنواع عدم المساواة السياسيّة والاجتماعيّة كافّة -فالمساواة تبتدئ مع أولى لحظات الحياة، وتعتمد هذه المساواة على التنظيم الاقتصاديّ والسياسيّ للمجتمع، لكي يصبح كلّ فردٍ وريثاً ونتاجاً لعمله في آن وفقاً لقدراته الطبيعيّة - هذه هي المشكلة التي تضعنا العدالة في مواجهتها. ينبغي في اعتقادنا أن تكون صناديق الأموال العامّة المخصّصة للتعليم وللدراسة الابتدائيّة للأطفال كافّةً من الجنسين، إضافةً إلى مخصّصات رعايتهم منذ الولادة حتّى بلوغ سنّ الرشد؛ هي الوريث الوحيد للمتوفّين جميعهم، وفيما يخصّنا كشعوب سلافيّة وروسيّين، وبناءً على سجيّتنا العامّة التقليديّة، بمقدورنا إضافة أنّ الفكرة الاجتماعيّة بالنسبة إلينا هي أنّ الحقّ في الأرض، بما هي، ملكيةٌ للناس جميعاً؛ يعود حصراً إلى الذين يزرعونها بأياديهم.

نحن على قناعةٍ تامّةٍ بعدالة هذا المبدأ، وبأنّه شرطٌ ضروريٌّ لا غنى عنه لأيّ إصلاحٍ اجتماعيٍّ، وعلى ذلك نؤمن بأنّه لن يكون من مصلحة أوروبا الغربيّة رفض هذا المبدأ، أو عدم الاعتراف به بصرف النظر عن

Scanned with CamScanner

الصعوبات التي قد تعترض سبيل إنجازه في بعض البلدان، ففي فرنسا، على سبيل المثال: يمتلك اليوم معظم الفلّاحين أراضيهم، لكن أغلبهم لن يملك شيئاً من ذلك قريباً؛ بسبب فرز الأراضي وتقسيمها كنتيجةٍ حتميّةٍ للنظام السياسيّ-الاقتصاديّ السائد في البلاد. ليس في نيّتنا التقدّم بأيّ اقتراحٍ حول هذه النقطة، كما نمتنع عموماً عن عرض أيّة اقتراحاتٍ متعلّقة بأيّة مشكلةٍ محدّدةٍ في مجالات العلوم الاجتماعيّة، أو السياسة. نحن على قناعةٍ بوجوب مناقشة هذه الأسئلة برصانة وتعمُّق على صفحات مجلّتنا، لكنّنا سنقتصر اليوم على اقتراح أن تتبنّوا البيان التالي:

بالاستناد إلى قناعتنا بأنّ نَيْل الحريّة، والعدالة، والسلام حول العالم سيكون ضرباً من المستحيل طالما بقيت الأغلبيّة الساحقة من الشعوب مسلوبة الملكيّة، ومحرومةً من التعليم، ومحكومةً بانعدام الوجود السياسيّ والاجتماعيّ، وبالعبوديّة بحكم الواقع إن لم يكن بحكم القانون، فيما يتجلّى ذلك كلّه في بؤس أحوالهم، وفي حاجتهم إلى الكدح من دون راحةٍ، أو استجمام، وفي إنتاجهم للثروة كلّها التي يختال بها العالم اليوم بينما لا يحصلون هم بالمقابل إلّا على جزءٍ يسيرٍ بالكاد يكفي لسدّ احتياجاتهم اليوميّة الأساسيّة؛

وبالاستناد إلى قناعتنا بأنّ سؤال تأمين القوت اليوميّ بالنسبة إلى الشعوب جميعها، المضطّهدة بشدّة عبر القرون حتّى يومنا هذا، لا ينفصل عن سؤال التحرّر الفكريّ، والحريّة، والإنسانية؛

وبالاستناد إلى قناعتنا بأنّ الحريّة بدون اشتراكية طغيانٌ وظلم؛ وبأنّ الاشتراكيّة بدون حريّة عبوديّةٌ ووحشيّة؛

لذا، تعلن الرابطة الحاجة الماسّة إلى إصلاحٍ اجتماعيٍّ واقتصاديٍّ

Scanned with CamScanner

جذريٍّ يهدف إلى تحرير الشعب من نير رأس المال، والملكيّة الخاصّة على قاعدة أكثر أشكال العدالة صرامةً، لا تلك المستندة إلى القضاء، أو اللاهوت، أو الماورائيات، بل العدالة الإنسانيّة بكل بساطة، عدالة العلوم الوضعيّة، وأقصى درجات الحريّة المطلقة.

كما تعلن الرابطة فتح صفحات مجلّتها وأعمدتها للنقاشات الرصينة كافّةً حول المسائل الاقتصاديّة والاجتماعيّة، شريطة أن تكون هذه المساهمات مدفوعةً بسعيٍ صادقٍ إلى إنجاز التحرّر الشعبيّ الأعظم على المستويات: الماديّة، والسياسيّة، والفكريّة.

نظرية روسو حول الدولة

... كنّا قد أسلفنا أنّ الإنسان ليس أكثر كائنات الأرض فرديّةً فقط، إنّما أكثرها اجتماعيّةً كذلك، وكان جان جاك روسو قد ارتكب خطأً فادحاً حين اعتقد أنّ المجتمعات البدائيّة قد أُسّست بناءً على توافقٍ حُرٍّ بين مجموعةٍ من البشر البدائيّين، بيد أنّه لم يكن القائل الوحيد بهذا الرأي، فقد وافقه أيضاً معظم القانونيّين والناشرين المعاصرين، من المنتمين إلى مدرسة كانط، وكلّ مدرسةٍ قائلةٍ بالفرديّة، أو الليبراليّة، ممّن لا يقبلون بفكرة قيام المجتمع على حقٍّ إلهيٍّ مقتصرٍ على رجال اللاهوت، ولا بمجتمعٍ معرّفٍ وفقاً للمدرسة الهيغيليّة كمنجزٍ روحيٍّ للأخلاقيّة الموضوعيّة بطريقةٍ، أو بأُخرى، وممّن لا يقبلون أيضاً بمفهوم الطبيعة حول مجتمع الحيوان

Scanned with CamScanner

البدائيّ. نقول: قد قبلوا كلّهم، سواء أعجبهم ذلك أم لا، ولعدم وجود أيّ مبدأ آخر، بفكرة الاتفاق الضمنيّ، أو العقد كنقطة انطلاق.

البشر البدائيّون -الذين لا يتمتّعون بالحريّة المطلقة إلّا عند اختلائهم بأنفسهم؛ أي: غير اجتماعيّين بالفطرة، وفقاً لنظريّة العقد الاجتماعيّ- ينزعون إلى تدمير حريّة بعضهم عندما يُفرض الاختلاط عليهم، وقد يقود هذا الصراع إلى الإبادة إن لم يُضبط؛ لذا توصّلوا بذلك إلى فكرة العقد ضمناً، أو علناً، لتفادي إبادة بعضهم كليّاً؛ حيث يتنازلون بموجبه عن جزءٍ من حريّتهم كي يضمنوا المتبقّي منها. يشكّل هذا العقد أساس المجتمع، أو الدولة بالأحرى، حيث لا بدّ لنا من الإشارة هنا إلى أنّه ليس ثمّة مكانٌ للمجتمع في هذه النظريّة، ولا وجود سوى للدولة، أو فلنقل: إنّ المجتمع يُبتَلَع بالكامل من قِبل الدولة بمعنىً أدق.

المجتمع هو الصيغة الطبيعيّة لوجود الجماعة البشريّة، بمعزلٍ عن أيّ عقد، ويحكم المجتمع نفسه من خلال الأعراف، أو العادات والتقاليد، لكنْ ليس بموجب القوانين أبداً. ويتقدّم ببطءٍ مدفوعاً من قِبل المبادرات الفرديّة، وليس من خلال فكر، أو مشيئة المشرّعين. ثمّة قوانين كثيرة تحكمه من دون درايةٍ منه، إلّا أنّ هذه قوانين طبيعيّةٌ وموروثةٌ في الجسم الاجتماعيّ، تماماً كما أنّ القوانين الفيزيائيّة موروثةٌ في الأجسام الماديّة. لا تزال معرفتنا بمعظم هذه القوانين محدودةً حتّى اليوم، لكنّها مع ذلك حكمت المجتمع البشريّ منذ ولادته، مستقلّةً عن فكر أعضاء المجتمع ومشيئتهم؛ لذا يتعيّن علينا عدم الخلط بين هذه القوانين الطبيعيّة وبين القوانين القضائيّة، أو السياسيّة المصرّح بها من قِبل السُّلطة التشريعيّة؛ أي: القوانين التي يُفترض بها أن تكون تتمّاتٍ منطقيّةً للعقد الأوّل الذي صاغه البشر عن وعي.

Scanned with CamScanner

ليست الدولة واحدةً من المنتجات المباشرة للطبيعة على الإطلاق، فعلى عكس المجتمع، لا تسبق الدولة صحوة العقل عند البشر. يقول الليبراليّون: إنّ الدولة الأولى أُسّست بفضل الإرادة الحرّة والواعية للبشر، بينما يرى اليمينيّون أنّها من أعمال الله. في الحالتين كلتيهما تسيطر الدولة على المجتمع، وتنزع إلى ابتلاعه كليّاً.

يُضيف بعضهم أنّ الدولة، بتمثيلها المنفعة، أو المصلحة العامّة للجميع؛ تحدُّ جزءاً من حريّة كلّ فردٍ، لا لشيء سوى لكي تضمن له ما تبقّى كلّه، وقد يكون المتبقّي هذا شكلاً من أشكال الأمن، لكنّه لن يكون الحريّة أبداً. الحريّة لا تتجزّأ، ولا يؤدّي الحدّ منها جزئيّاً إلّا إلى فنائها كليّاً. ذاك الجزء الصغير الذي تقوم بالحدّ منه هو جوهر حريّتي على وجه التحديد؛ هو حريّتي كلّها، وتتركّز حريّتي، مدفوعةً بنزعةٍ طبيعيّةٍ وحتميّةٍ لا تقاوَم، في ذلك الجزء الذي تقوم بالحدّ منه بالذات، مهما صغُر، تماماً كقصّة زوجة صاحب اللحية الزرقاء التي كان القصر برمّته تحت تصرّفها، وكان لها كامل ومطلق الحريّة بالتجوّل في أرجائه حيثما أرادت، وأن ترى كلّ شيءٍ فيه وتلمسه ما عدا حجرةً صغيرةً مفزعةً شاءت إرادة زوجها الفظيع أن تحرمها من فتح بابها وصولاً إلى تهديدها بالقتل إن فعلت، لكنّها بالطبع زهدت بما في القصر كلّه من أبّهةٍ، وتعلّقَ كيانُها بالحجرة الصغيرة المفزعة، فقامت بفتح الباب المحرّم لسببٍ وجيه؛ لأنّ حريّتها كانت رهينةً بذلك الفعل، بينما كان منعها من الدخول خرقاً فاضحاً لتلك الحريّة بالذات. ينطبق الشيء ذاته على قصّة خروج آدم وحواء من الجنّة، فتحريم تذوّق فاكهة شجرة المعرفة لا لسببٍ آخر خلا مشيئة الإله كان فعلاً فيه كثيرٌ من الاستبداد السافر من قِبل الإله الرحيم. لو رضخ والدانا

Scanned with CamScanner

لذلك الأمر حينئذٍ لغار الجنس البشريّ برمّته في أدنى درجات العبوديّة المهينة. أدّى عصيانهم إلى تحريرنا وإنقاذنا، وكان تصرّفهم آنذاك بمنزلة فعل التحرّر الأصليّ إن أردنا استعمال لغة اللاهوت.

قد يعترض بعضهم قائلاً: أيعقل أن تكون الدولة الديمقراطيّة القائمة على أساس تصويت مواطنيها جميعهم نافيةً لحريّتهم؟ لأولئك نقول: ولمَ لا؟ سيعتمد ذلك كليّاً على مدى التفويض والسُّلطة التي قام المواطنون بالتنازل عنهما لمصلحة الدولة. بمقدور الجمهوريّة المنبثقة عن تصويتٍ عامٍّ أن تكون استبداديّةً للغاية، بل أكثر استبداديّةً من نظيرتها الملكيّة، إذا قامت بذريعة تجسيد إرادة الكلّ باستعمال ثقل سُلطتها الجماعيّة ضدّ إرادة أفرادها، وحريّتهم، وحركتهم.

لكنْ ماذا لو قال أحدهم بأنّ الدولة لا تكبح حريّة أفرادها إلّا حين تكون هذه الحريّة مصدر ظلمٍ، أو ضير؟ تمنع الدولة الأفراد المنتمين إليها من قتل بعضهم بعضاً، ونهبهم، وإهانتهم، وأذيّتهم عموماً، بينما تترك لهم مطلق الحريّة لفعل الخير. يعيدنا هذا الرأي إلى قصّة زوجة صاحب اللحية الزرقاء، أو إلى قصّة الفاكهة المحرّمة: ما الخير، وما الشر؟

من وجهة نظر النظام الذي نحن بصدد معاينته «العقد الاجتماعيّ»، لم يكن ثمّة تمييز بين الخير والشر قبل إبرام العقد، عندما كان كلّ فردٍ منغمساً في عزلة حريّته، أو حقوقه المطلقة، غير عابئٍ بمن حوله من البشر خلا ما قد تفرضه عليه نقاط قوّته وضعفه النسبيّة، ألا وهي تبصّره ومصلحته الشخصيّة[1]. كانت الأنانية، تبعاً للنظريّة ذاتها، القانون الأسمى، والحقّ

(1) لم يكن من الممكن لهذه العلاقات المتبادلة أن توجد بين البشر البدائيين، لأن الحياة الاجتماعية سبقت صحوة الضمير الفردي والإرادة الواعية عند البشر، وكذلك =

Scanned with CamScanner

الأوحد، ونُظِرَ إلى النجاح وإلى الإخفاق كمعيارَيْن وحيدَيْن للخير وللشر، بينما لم تكن العدالة أكثر من تكريسٍ للأمر الواقع مهما بلغت درجة فظاعته، وقبحه، وقسوته، تماماً كحال الأخلاق السياسيّة السائدة في أوروبا اليوم.

بدأ التمييز بين الخير والشر، وفقاً لهذا النظام، عند إبرام العقد الاجتماعيّ حصراً، ومنذئذ فصاعداً وُسِمَ ما يفيد المصلحة العامّة كلّه بالخير، فيما وُصِمَ ما يخالفها بالشر. بتحوّلهم إلى مواطنين، ونتيجةً لارتباطهم بهذه المبادرة المهيبة، ترتّب على المتعاقدين الالتزام بإخضاع مصالحهم الشخصيّة في سبيل الخير العام، وبتحويله إلى مصلحةٍ لا فصام لها عن المصالح الأُخرى جميعها. فُصلت حقوقهم عن الحقّ العام الذي كان ممثّله الوحيد؛ أي: الدولة، التي أصبحت نتيجةً لذلك مخوّلةً بإخماد كلّ تمرّدٍ من الأفراد المخالفين للقانون، وبحماية مواطنيها عند ممارستهم لحقوقهم مادامت لا تتعارض مع الحقّ العام.

يتوجّب علينا الآن معاينة موقف الدولة ببنيتها هذه من الدول الأُخرى، إضافةً إلى علاقتها بشعوبها. تبدو لنا هذه المعاينة أكثر فائدةً وإثارةً للاهتمام؛ لأنّ الدولة، وفقاً لتعريفها في هذا السياق، هي تحديداً الدولة الحديثة القادرة على فصل نفسها عن الفكرة الدينيّة؛ الدولة العلمانيّة، أو

= لأنه لم يسبق لإنسان فرد أن تمتع بأية حرية، مطلقة كانت أم نسبية، خارج المجتمع. تجمع اليوم بين الدول الحديثة العلاقات المتبادلة ذاتها. تعدّ كل منها نفسها مخولة بالحرية في امتلاك القوة وفي الحق المطلق، مع استثناء الدول الأخرى كافّةً من الأمور نفسها، ولذلك تسيطر مصالحها على توجيه علاقتها مع غيرها من الدول. ينطوي هذا كله حكماً على حالة من الحرب الدائمة، أو الكامنة بين الدول جميعها. (باكونين).

Scanned with CamScanner

الملحدة التي نادى بها المتحمّسون المعاصرون. لنبحث إذنْ ممَّ تتكوّن مبادئها الأخلاقيّة. نعود لنذكر بأنّها الدولة الحديثة في لحظة تحرّرها من رقبة الكنيسة، وفي الوقت الذي تمكّنت فيه بذلك من ضعضعة نير الأخلاقيّة العالميّة، أو الأمميّة للدين المسيحيّ؛ لكنْ أيضاً في اللحظة التي لم تؤثّر عليها بعد أفكار الأخلاقيّة الإنسانيّة ومبادئها، الشيء الذي سيؤدّي في حال حدوثه إلى خرابها بالمناسبة؛ لأنّها بحكم طبيعتها المنعزلة والمتمركزة حول ذاتها ستكون أضيق من أن تحيط بمصالح البشريّة جمعاء وأخلاقيّاتها.

انتهت الدول الحديثة في مسيرتها إلى هذه النقطة تماماً. لا تشكّل لهم المسيحيّة أكثر من ذريعةٍ، أو لغوٍ، أو وسيلةٍ لخداع الرعاع، نظراً إلى أنّ أهدافهم لا تمتّ للمشاعر الدينيّة بِصِلَة على الإطلاق. لا شكّ في أنّ كبار رجالات الدول في أيّامنا من أمثال: بالمرستون، وموورافيف، وكافوار، وبسمارك، ونابليون، قد ضحكوا ملْء أشداقهم حين صدّق الناس تصريحاتهم الدينيّة، بل زادت قهقهتهم حدّةً حين أسبغ الناس مشاعرَ، واعتباراتٍ، ونيّاتٍ إنسانيّةً عليهم؛ بيد أنّهم لم يقعوا قطّ في خطأ تسخيف هذه الأفكار على الملأ، فما الذي بقي إذنْ ليشكّل مبادئهم الأخلاقيّة؟ مصالح الدولة فقط، ولا شيء آخر سواها. من وجهة النظر هذه التي لطالما كانت هي ذاتها، خلا بعض الاستثناءات المحدودة، وجهة نظر رجالات الدولة، أولئك القادة الأقوياء عبر الأزمان والبلدان كلّها، نقول: إنّ من وجهة النظر هذه، ما يفضي كلّه إلى صون الدولة، وعظّمتها، وقوّتها هو الخير بعينه، بمعزلٍ عمّا قد يترتّب عليه من انتهاكاتٍ وأفعالٍ مثيرةٍ للاشمئزاز، وما يتعارض كلّه في المقابل مع مصلحة الدولة، مهما بلغ

Scanned with CamScanner

من قدسيّة، هو الشرّ بعينه؛ على هذا النمط تقوم الممارسات والأخلاقيّة العلمانيّة للدول جميعها.

ينطبق الأمر ذاته على الدول القائمة على نظريّة العقد الاجتماعيّ؛ فوفقاً لهذا المبدأ، يشكّل العقد نقطة الانطلاق لتحديد الخير والصواب، إنّهما بالأحرى جوهر العقد وغرضه، وهو المصلحة العامّة، والحقّ العام للأفراد جميعهم المؤسّسين للعقد فيما بينهم، باستثناء غير المشاركين بالعقد. يشكّل هذا المبدأ بالتالي أكبر مصدر لإشباع الغرور الجمعيّ الخاص بالتنظيمات المتمايزة محدودة العضويّة، ويرتكز في ثناياه -بفضل تأسيسه على التضحية الجزئيّة بالأنانية الفرديّة لأعضائه كافّةً- على نبذ السواد الأعظم من العرق البشريّ بوصفهم غرباء وأعداءً بحكم الطبيعة، سواء انضووا تحت تنظيمٍ مماثلٍ أم لا.

يستند كيان دولةٍ سياديّةٍ إقصائيّةٍ واحدةٍ بالضرورة على افتراض وجود دولٍ أُخرى مماثلة، بلْ على الحثّ على قيامها إن استدعى الأمر، إذا افترضنا أنّه من الطبيعي أن يقوم الأفراد -الذين أقصتهم الدولة عن نطاقها، والذين يخشون تهديدها على كيانهم وحريّتهم- بالعمل على معارضتها. أصبحت البشريّة على هذا النحو مقسّمةً إلى عددٍ لا محدود من الدول ذات السيادة، تشترك جميعها بالعدوانيّة وبالتهديد المستمرّ لبعضها. ليس ثمّة حقٌّ عامٌ، أو عقدٌ اجتماعيٌّ من أيّ نوع يجمع هذه الدول؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدّي إلى انعدام استقلاليّتها وتحوّلها إلى كياناتٍ اتّحاديّة في دولة عظمى، لكنْ إن لم تحتضن هذه الدولة العظمى البشريّة جمعاء فسوف تجد نفسها في مواجهةٍ مع دول أُخرى عظمى يتكوّن كلٌّ منها من كياناتٍ اتّحاديّةٍ مواظبةٍ بدورها على مزاج العدوانيّة الحتميّة ذاته، وبهذا تستمر الحرب كأرفع القوانين شأناً وشرطاً لا محيد عنه لبقاء الإنسان.

Scanned with CamScanner

ستسعى بذلك كلّ دولةٍ إلى أنْ تكون الأقوى بين نظيراتها سواءٌ كانت اتّحاديّةً أم لا. يتعيّن على الدولة أن تَفترس كيلا تُفترس، وأن تُخضِع كيلا تُخضَع، وأن تَستعبد كيلا تُستعبد؛ لأنّه من غير الممكن لقوّتين متكافئتين وغريبتين عن بعضهما أن تتعايشا من دون إلحاق الدمار واحدتهما بالأُخرى.

الدولة -إذنْ- هي أكثر أشكال نفي الإنسانيّة فظاعةً، وخبثاً، واكتمالاً. تحطّم الدولة التضامن الأمميّ بين البشر حول العالم، وتجمع بين عددٍ محدودٍ منهم لا لشيءٍ سوى لتدمير البقيّة، وإخضاعهم، واستعبادهم. تقوم بحماية مواطنيها وحسب، وتعترف بحقوق الإنسان، وبالإنسانيّة، وبالممارسات الحضاريّة ضمن حدودها فقط، ولأنّها تنكر أيّ حقوق خارج حدودها، تدّعي الحقّ لنفسها في القيام بأكثر الممارسات غير الإنسانيّة ضراوةً بحقّ الشعوب الأجنبيّة كافّةً، كسلبهم، واستعبادهم، وإبادتهم أنّى شاءت، وكيفما شاءت. إذا أظهرت كرماً ومعاملةً إنسانيّةً تجاه الشعوب الأُخرى، فذلك لم يأتِ من إحساسها بالواجب البتّة، فهي لا تدين بواجبٍ لأحدٍ سوى نفسها في المقام الأوّل، ثمّ لأعضائها ممّن قاموا بتأسيسها بملء إرادتهم، الذين لا يزالون يشكّلونها من دون إكراه، أو حتّى أيضاً، كما يحدث دائماً، لأولئك الذين أصبحوا رعايا لها، ونظراً إلى عدم وجود قانونٍ دوليّ، ولأنّه لا يمكن لها البقاء بطريقةٍ فعّالةٍ وواقعيّةٍ من دون تقويض أركان مبدأ السيادة المطلقة للدولة، ليس بمستطاع الدولة تحمّل أيّة واجبات تجاه الشعوب الأجنبيّة. وبذلك، إن أبدت الدولة معاملةً إنسانيّةً تجاه الشعوب المفتوحة، أو إن سلبتهم، أو أبادتهم جزئيّاً فقط، أو إن لم تقم بخسف منزلتهم إلى حضيض العبوديّة، فسيكون ذلك

Scanned with CamScanner

محض تصرّفٍ سياسيٍّ باعثه الحصافة، أو المروءة الصرْفة، لكنّه لن يكون نابعاً أبداً عن شعورها بالواجب؛ لأنّ للدولة الحقّ المطلق بالتخلّص من الشعوب المغلوبة.

هذا النفي الفظيع للإنسانيّة الذي يشكّل جوهر الدولة الحقيقيّ هو من وجهة نظرها واجبها الأسمى، وفضيلتها الأعظم. يُكَلّلُ هذا النفي بإعطائه وصف الوطنيّة، ويكوِّن مُجمل الأخلاقية المتعالية للدولة. ندعوها أخلاقيّةً متعاليةً؛ لأنّها عادةً ما تتجاوز الأخلاقيّة والعدالة الإنسانيّة المتعارف عليها بين الأفراد والجماعات على حدٍّ سواء، لا بل إنّها عادةً ما تكون على النقيض منها، فعلى سبيل المثال: يُنظر عادةً إلى أفعال: الإساءة، والاضطهاد، والسرقة، والنهب، والاغتيال، والاستعباد، حين تكون موجّهةً إلى إنسانٍ آخر بوصفها جرائم، غير أنّه عندما يتعلّق الأمر بالحياة العامّة وبالوطنيّة، وحين تُرتكب هذه الجرائم في سبيل مجد الدولة، وللحفاظ على نفوذها، أو توسعته، تتحوّل كلّها إلى واجباتٍ وفضائل، هذه الفضائل والواجبات إلزاميّة لكلّ إنسانٍ وطنيٍّ، ويتعيّن على الجميع القيام بها، ليس ضدّ الشعوب الأُخرى وحسب، بلْ ضدّ رفاقه من المواطنين، أعضاء الدولة ورعاياها من أمثاله، في أيّ وقتٍ تستدعي فيه سلامة الدولة ذلك.

يفسّر هذا الأمر تحوّل عالم السياسة مع ولادة الدولة إلى مسرحٍ للخسّة والنذالة؛ أفعال يُنظر إليها باحترامٍ بسبب تقديسها من قِبل الوطنيّة، ومن الأخلاقيّة المتعالية لمصلحة الدولة العليا، ويعطي هذا الأمر كذلك تفسيراً لتاريخ الدولة القديمة والحديثة بمجمله كسلسلةٍ من الجرائم المقزّزة، ويثبت لِمَ يستحقّ ملوك ووزراء الماضي والحاضر، عبر الأزمنة،

Scanned with CamScanner

وفي البلدان جميعها -رجال دولة، ودبلوماسيّون، وموظّفون حكوميّون، ومحاربون- إن قيّضت لنا محاكمتهم وفقاً لمبادئ الأخلاقيّة البسيطة، والعدالة الإنسانيّة، حكماً بالأشغال الشاقّة، أو الإعدام. لا يمرّ يومٌ على ممثّلي الدولة لا يرتكبون فيه شتى صنوف الإرهاب، أو القسوة، أو الانتهاك، أو التزوير، أو الغش، أو الخيانة، أو السطو، أو المعاملة المنكرة، أو النهب العلنيّ؛ ذلك كلّه تحت ذريعةٍ شديدة الملاءمة والفظاعة في آن واحد، وباستعمال التعبير المطّاطي التالي: «لأسباب تتعلق بمصلحة الدولة».

يا لفظاعة هذه الكلمات بالفعل! فقد أفسدت رجال الدولة، وطبقات المجتمع الحاكمة، وألحقت بهم العار أكثر ممّا فعلت المسيحيّة نفسها. يخيّم الصمت على الجميع حالما تُنطق هذه الكلمات، ويُعلّق كلّ شيء: الشرف، والنزاهة، والعدالة، والحقّ، والرحمة، ومعها المنطق والحسّ السليم، ويستحيل الأبيض أسودَ، والأسْود أبيضَ، وتصبح أخسّ أفعال البشر، والجنايات الأساسيّة، وأكثر الجرائم شناعةً أفعالاً خليقةً بالتقدير والثناء.

كان الفيلسوف السياسيّ الإيطاليّ الكبير ميكيافيللي أوّل من استعمل هذه الكلمات، أو على أقلّ تقديرٍ أوّل من أسبغ عليها معناها الحقيقيّ، ورواجها الهائل الذي لا تزال تتمتّع به بين حكّامنا اليوم، وبوصفه مفكّراً وضعيّاً وواقعيّاً من الطراز الرفيع، كان أوّل من أدرك أنّ الجريمة وحْدها تستطيع تأسيس الدول العظيمة والمحافظة عليها، عبْر الكثير من الجرائم الشنيعة، وكذلك عبْر الاحتقار المطلق لِما يمتّ بصِلةٍ للنزاهة كلّه. صاغ ميكيافيللي هذه الحقائق، وشرحها، وأثبتها بصراحةٍ مروّعة!

Scanned with CamScanner

وبما أنّ مفهوم الإنسانيّة كان مجهولاً تماماً في زمانه، وبما أنّ الأُخوّة -الدينيّة لا الإنسانية- كما دعت إليها الكنسية الكاثوليكيّة كانت حينئذ، مثلما هي دائماً، محضَ سُخريةٍ مذهلةٍ، تناقضها الكنيسة نفسها بأفعالها على طول الخط، وبما أنّ في زمنه لم يكن يخطر لأحدٍ أنّ ثمّة ما يُدعى بالحقّ الشعبيّ؛ لأنّه لطالما عُدَّ الشعب خاملاً وغير مؤهّلٍ، لحم الدولة الذي يمكن لها قولبته واستغلاله وفقاً لرغبتها، فيما هو متعهّدٌ لها بالطاعة الأبديّة، وبما أنّه لم يكن ثمّة في زمانه في إيطاليا، أو خارجها، أيّ شيءٍ خلا الدولة؛ خَلُص ميكيافيللي -بناءً على هذه الحقائق، وبإعمال الكثير من المنطق- إلى أنّ الدولة هي الغاية الأسمى لمجمل الوجود البشريّ، وأنّه ينبغي خدمتها مهما كان الثمن، وأنّه نظراً إلى أنّ مصلحة الدولة تعلو ما عداها كلّه، يتعيّن على كلّ وطنيٍّ شريفٍ إذنْ ألّا يحجم عن ارتكاب أيّة جريمةٍ في سبيل خدمتها. ينادي ميكيافيللي بالجريمة ويحضّ عليها، ويجعلها شرطاً لازماً للفطنة السياسيّة، وللوطنيّة الحقّة. ستبقى الجريمة ضروريّةً لبقاء الدولة ولغلبتها، سواءٌ كانت ملكيّةً أم جمهوريّة. ليس ثمّة شكٌّ في أنّ الدولة قد تغيّر توجّهها، أو هدفها، لكنّ طبيعتها ستبقى هي ذاتها: التعدّي الدائم والفعّال على العدالة، والرحمة، والنزاهة، في سبيل رفاه الدولة.

كان ميكيافيللي محقّاً بالفعل؛ ليس في مقدورنا التشكيك بذلك بعد تجربة ثلاثة قرون ونصف أضيفت إلى تجربته الخاصّة. يخبرنا التاريخ بمجمله بما يلي: فيما تتّصف الدول الصغيرة بالفضيلة بسبب ضعفها، تحافظ الدول القويّة على كيانها من خلال الجريمة وحسب، بَيْد أنّ خلاصتنا ستختلف تماماً عن خلاصته لسببٍ بسيطٍ جدّاً: نحن أبناء الثورة

Scanned with CamScanner

«الفرنسيّة»، ورثنا عنها دين الإنسانيّة الذي يتعيّن علينا رفع أسسه على أنقاض دين الألوهيّة. نؤمن بحقوق الإنسان، وبكرامة البشر، وبضرورة تحريرهم، كما نؤمن بحريّة البشر، وأُخوّتهم القائمة على العدالة. باختصار، نؤمن بانتصار الإنسانيّة في بقاع الأرض كلّها، لكنّ هذا الانتصار الذي ندعو إليه بجوارحنا كلّها، والذي نسعى إلى تعجيل حدوثه بجهودنا المتكاتفة كلّها، بعَدّهِ بحُكم طبيعته نفياً للجريمة التي هي بدورها نفيٌ للإنسانيّة في جوهرها؛ لا يمكن تحقيقه ما لم نتخلّص من الجريمة السائدة في كلّ مكان اليوم، التي تشكّل الأساس الفعليّ للوجود السياسيّ للأمم كافّةً التي تسيطر وتستحوذ عليها أفكار الدولة، وبما أنّه صار من المُثبت عدم قدرة أيّة دولةٍ على البقاء من دون ارتكاب جرائم، أو تأمّلها والتخطيط لها على أقلّ تقدير حتّى لو حال ضعفها دون اقترافها لها، نَخْلُص اليوم إلى حاجتنا الملحّة للإطاحة بالدول، أو العمل على تحويلها على نحوٍ جذريٍّ وكامل، إن استقرّ الرأي على ذلك، بحيث تكفُّ عن كونها قوىً مركزيّةً قائمةً على إدارة الشعوب من فوق عن طريق استعمال العنف، أو سُلطةِ أيّ مبدأ كان، بل يجب تحديد هذه المبادئ من القاعدة إلى أعلى وفقاً للحاجات الفعليّة، والنزعات الطبيعيّة للأطراف كافّةً عبْر الاتّحاد الحرّ للأفراد، والروابط، والكومونات، والمناطق، والأقاليم، والأمم تحت نطاق البشريّة، بعد ضمان الحريّة المطلقة للأطراف كلّها، بالاتّحاد، أو بالانفصال وفتح المجال الكامل لهم للخروج من الاتّحاد حتّى لو كان دخولهم بملء إرادتهم أساساً.

تلك هي الخلاصات التي لا بدّ لها من أن تنتج عن معاينة العلاقات الخارجيّة لما يسمّى دولاً حُرّةً مع نظيراتها من الدول الأُخرى. دعونا الآن

Scanned with CamScanner

نعاين العلاقات التي ترعاها الدولة القائمة على التعاقد الحُرّ بين مواطنيها، أو رعاياها.

كنّا قد لحظنا مسبقاً أنّ الدولة تنبذ السواد الأعظم من البشر من بين ظهرانيها، وتبقيهم خارج العلاقات التبادليّة، وواجبات الأخلاقيّة، والعدالة، والحق؛ وبهذا تمعن الدولة في إنكار الإنسانيّة، كما أنّها تكرّس الظلم والقسوة كواجبين ساميين بين رعاياها بتركيزها على مصطلح الوطنيّة الطنّان. تحدّ الدولة بفعلها هذا حسّ الإنسانيّة عندهم، وتمزّقه، وتقتله، بحيث يكفّون عن كونهم بشراً، ويتحوّلون إلى مواطنين وحسب، بل بمعنىً أدقّ: قد لا يستطيعون أبداً بعدها، بناءً على السياق والمسار التاريخيّ للحقائق، تجاوزَ صفتهم كمواطنين، والارتقاء مرّةً أُخرى إلى مرتبة الإنسان.

كنّا قد رأينا كذلك سعي كلّ دولةٍ -تحت وطأة الخوف من الإبادة والابتلاع من قِبل الدول المجاورة- إلى الجبروت والمنْعَة، ما يؤدّي إلى مبادرتها لإخضاع الآخرين حال امتلاكها أسباب القوّة. لا يستقيم الحديث عن الفتوحات من دون الحديث عن المغلوبين، والمقهورين، والمستعبدين، بصرف النظر عن نمط ذلك الاستعباد. تشكّل العبوديّة بذلك نتيجةً ضروريّةً لوجود الدولة وممارساتها.

قد تغيّر العبوديّة شكلها، أو اسْمها، لكنّ جوهرها ثابتٌ، ويمكن اختصارها بالعبارة الآتية: تكون عبداً حين تُرغَم على العمل لحساب الغير، وسيّداً حين تعتاش من عمل الغير. كان العبيد في العصور القديمة يُدْعَون عبيداً بكلّ صراحةٍ، كما هو الحال اليوم في آسيا، وأفريقيا، وحتّى في بعض أجزاء أمريكا. تغيّر اسمهم إلى أقنان في العصور الوسطى، واليوم يُدْعَون

Scanned with CamScanner

عمّالاً مأجورين. تتمتّع المجموعة الأخيرة بقدرٍ أكبر من الكرامة، وبحياةٍ أقلّ مشقّةً من حياة العبيد، إلّا أنّهم مع ذلك مجبرون -تفادياً للجوع، وتحت ضغط المؤسّسات السياسيّة والاجتماعيّة، وكي ينعم غيرهم في البطالة التامّة، أو النسبيّة- على العمل الشاقّ إلى أبعد الحدود؛ هُم لذلك عبيدٌ أيضاً. عموماً، ليس ثمّة دولةٌ في الماضي، أو الحاضر استطاعت، أو ستستطيع الاستمرار من دون العمل القسْريّ للجماهير، عمّالاً مأجورين أم عبيداً، وهو المبدأ والأساس الضروريّ لرفاهيّة الطبقة السياسيّة: المواطنين، وحريّتها، وحضارتها. حتّى الولايات المتّحدة للشمال الأمريكيّ ليست استثناءً في هذا الصدد.

تلك هي الشروط الداخليّة التي تنتجها الدولة بالضرورة عبْر موقفها الموضوعيّ المتمثّل بعدوانيّتها الطبيعيّة، والدائمة، والحتميّة تجاه الدول الأُخرى جميعها. فلْنتأمّل الآن الظروف الناتجة مباشرةً عن التعاقد الحُرّ على المواطنين الذي من المفترض أنّهم شكّلوه بأنفسهم لقيام الدولة.

لا تقتصر مهمّة الدولة على ضمان أمن مواطنيها ضدّ العدوان الخارجيّ، بلْ ينبغي لها أيضاً حمايتهم ضمن حدودها: حماية بعضهم من بعضهم الآخر، وحماية كلّ فردٍ من نفسه؛ لأنّ الدولة، وهذه خصيصةٌ جوهريّةٌ مشتركةٌ عند الدول والأديان كلّها؛ تفترض أنّ الإنسان شرّيرٌ وفاسدٌ بالفطرة، فوفقاً للدولة التي نحن بصدد معاينتها، يبتدئ الخير كما رأينا سابقاً لحظة إبرام العقد الاجتماعيّ، وبالتالي هو مجرّد نتيجةٍ ومضمونٍ للعقد نفسه. ليس الخير نتيجةً للحريّة، على العكس، طالما بقي البشر معزولين في فردانيّتهم المطلقة، متمتّعين بكامل حريّتهم الطبيعيّة التي لا يعرفون لها حدوداً إلّا التي تفرضها الوقائع لا القوانين، فهم يتبعون إذنْ

Scanned with CamScanner

قانوناً واحداً لا غير، وهو أنانيّتهم الطبيعيّة، فيؤذون، ويعتدون، وينهبون، ويعيقون، ويفترسون بعضهم، كلٌّ بحسب درجة ذكائه، ومكره، وموارده الماديّة، تماماً مثلما تفعل الدول. وفقاً لهذا الاستدلال، لا تُنتج الحريّة خيراً، بلْ شرّاً محضاً؛ لذا فالإنسان شرّيرٌ بطبعه، لكنْ كيف أصبح الإنسان شرّيراً؟ نترك تفسير هذا الأمر للدين. في الواقع، وجدت الكنسية منذ نشأتها الإنسان شرّيراً بطبيعته، وتعهّدت بجعله خيِّراً؛ أي: بتحويل الإنسان الطبيعيّ إلى مواطن.

بوسع المرء أن يردّ على هذا بأنّه إذا كانت الدولة نتاجاً لتعاقدٍ حُرٍّ بين مجموعةٍ من البشر، وبما أنّ الخير نتاجٌ للدولة، فالخير نتاجٌ للحريّة إذنْ، غير أنّ هذه الخلاصة خاطئةٌ تماماً. الدولة -وفقاً لهذا الاستدلال- ليست نتاجاً للحريّة، بلْ على العكس، نتاجٌ لتضحيةٍ طوعيةٍ بالحريّة، ونفيٌ لها. يضحّي الناس العاديّون، غير المعنيّين بمفهوم الحقّ، والمعرَّضون في الواقع لشتّى المخاطر التي تتهدّد أمنهم، ويتنازلون بطريقةٍ، أو بأُخرى عن حريّتهم دوماً ليضمنوا أمنهم، وبمقدار تضحيتهم بحريّتهم في سبيل أمنهم، كي يصبحوا مواطنين، يصبحون عبيداً للدولة؛ لذا نرى أنّنا مصيبون في تأكيدنا على أنّ الخير، من وجهة نظر الدولة، ليس نتاجاً للحريّة، بلْ بالأحرى هو نتاجٌ لنفيها.

درجة التوافق الكبيرة بين اللاهوت كعلمٍ خاصٍّ بالكنيسة وبين السياسة كعلمٍ خاصٍّ بالدولة تثير الدهشة! ففي التقائهما كنسقي أفكارٍ ووقائع، تجمع بينهما قناعةٌ مشتركةٌ على الرغم من تعارضهما الظاهريّ: يتعيّن القضاء على حريّة البشر إذا أردنا لهم أن يكونوا أخلاقيّين، إذا أردنا لهم التحوّل إلى قدّيسين (فيما يخص الكنيسة)، أو إلى مواطنين صالحين

Scanned with CamScanner

(فيما يخص الدولة). لكنّ هذا الانسجام الغريب لا يثير دهشتنا البتّة بسبب اقتناعنا -الذي سنسعى إلى إثباته- بأنّ السياسة واللاهوت شقيقتان، أصلهما المصدر ذاته، وغايتهما واحدةٌ مع اختلاف التسميات، وبأنّ كلّ دولةٍ أشبه بكنيسةٍ أرضيّةٍ، كما أنّ كلّ كنيسة، بفردوسها الخاصّ كمستقرٍّ للمَيْمونين من البشر، وللإله الخالد؛ دولةٌ سماويّة.

تنطلق وجهتا نظر الدولة والكنيسة إذنْ من الافتراض الأساسيّ القائل بأنّ الإنسان شرّيرٌ بالفطرة، وبأنّه إن قُيّضت للناس الحياة وفقاً لحريّتهم الطبيعيّة، سيمزّقون بعضهم، وسينتهون إلى أحطّ درجات الفوضى المريعة؛ حيث يستغلّ القويّ الضعيف، ويجهز عليه. غنيّ عن القول، على العكس ممّا يجري في دولنا اليوم، تؤسّس الدولة لمبدأ يقول بضرورة وجود سُلطةٍ عليا لإرساء النظام العامّ، وبضرورة إرشاد البشر، وكبت أهوائهم الشرّيرة؛ إذْ ثمّة حاجةٌ إلى التوجيه والتقييد.

... لضمان تطبيق الأصول، ورعاية القوانين في أيّ مجتمعٍ إنسانيٍّ عموماً، يتعيّن وجود سُلطةٍ يقظةٍ وناظمةٍ، بل ورادعةٍ إن اقتضى الأمر، على رأس الدولة، وعلينا البحث في هويّة الأطراف التي سيكون لها الحقّ والقدرة على ممارسة هذه السُّلطة.

الجواب عن هذا السؤال في غاية البساطة في حالة الدولة الدينيّة القائمة على الحقّ الإلهيّ وتدخُّل أيّ إلهٍ مهما كان: ستجتمع السُّلطة في أيدي الكهنة أوّلاً، وثانياً: عند السُّلطات الدنيويّة المكرّسة من قِبل الكهنة؛ أمّا في الدول القائمة على العقد الاجتماعيّ الحُرّ، فالجواب أصعب؛ ففي ديمقراطيّةٍ يتساوى فيها الجميع، آخذين بعين الاعتبار أنّه يُنظر إلى الجميع كأفرادٍ لا قدرة لهم على ضبط النفس في سبيل الخير العامّ، وأنّ حريّتهم

Scanned with CamScanner

تنزع إلى فعل الشرّ؛ من يا ترى سيكون الحامي والراعي الأمين للقوانين، والمنافح عن العدالة والنظام العامّ في مواجهة الأهواء الشرّيرة المتأصّلة عند الجميع؟ باختصار، من سيلبّي وظائف الدولة على أكمل وجه؟

الجواب: المواطنون الأصلح؛ أولئك الأكثر ذكاءً وفضيلةً ممّن يفوقون غيرهم درايةً بالمصالح العامّة للمجتمع، مسلِّمين بضرورة وواجب أن يُخضع الجميع مصالحهم الشخصيّة في سبيل الخير العامّ. من الضروريّ في الواقع أن يكون هؤلاء الأفراد على مستوىً عالٍ من الذكاء والفضيلة في آنٍ معاً؛ لأنّه إذا اتّفق أن كانوا أذكياء تنقصهم الفضيلة فقد يؤدّي ذلك إلى استخدامهم الصالح العام لخدمة مآربهم الشخصيّة؛ أمّا إذا كانوا فاضلين ينقصهم الذكاء، فلن تكون نيّتهم الحسنة كافيةً لدرء خطر أخطائهم على المصالح العامّة؛ لذا سيكون من الضروريّ على الدولة للحيلولة دون فنائها أن تضمن التعاقب الدائم لأكبر عددٍ ممكنٍ من المواطنين المتمتّعين بالذكاء والفضيلة لحكمها على امتداد الزمن.

بَيْد أنّه ليس من اليسير، أو المضمون تحقّق هذا الشرط، فإذا نظرنا إلى تاريخ الدول كافّةً سنجد أن العهود الزاخرة بوفرةٍ من الشخصيّات الفذّة ليست سوى محض استثناء، وأنّها بصيتها الذائع محدودة العدد عبْر القرون. على العكس، ففي نطاق السُّلطة غالباً ما يسود التافه والعاديّ، وكثيراً ما تنتصر الرذيلة والعنف الدمويّ كما رأينا عبْر التاريخ. يمكننا الاستنتاج بأنّه إن كان ما تسلّم به نظريّة ما يسمّى الدولة العقلانيّة، أو الليبراليّة صحيحاً، حول اعتماد كلّ مجتمعٍ سياسيٍّ في بقائه وديمومته على تعاقب رجال دولةٍ أفذاذ لجهتي: الذكاء، والفضيلة، لما استطاع إذنْ أيٌّ من المجتمعات الراهنة الاستمرار في الوجود إلى يومنا، ولَبادت جميعها منذ

زمنٍ بعيد. يُضاف إلى هذا الشرط الصعب، إن تجنّبنا وصفه بالمستحيل، ما يصاحب السُّلطة من فسادٍ عجيبٍ ينشأ من مغرياتٍ استثنائيّةٍ يتعرّض لها أصحاب السُّلطة؛ دع عنك الطموح، والغيرة، والتنافس، والأطماع الهائلة التي تتملّك ليل نهار على نحوٍ خاصٍّ من يتبوّؤون أرفع المناصب، التي لا يملك لها الذكاء، ولا حتّى الفضيلة دفعاً، خاصّةً تلك الفضيلة الهشّة لدى الفرد المعزول في برجه السُّلطويّ؛ لذا، من العجيب استمرار الكثير من المجتمعات في الوجود أساساً، لكنْ فلْنضرب صفحاً عن هذا، ولنكمل.

لنفترض وجود مجتمعٍ مثاليٍّ تتابع على حُكمه عبْر مراحل طويلةٍ عددٌ كافٍ من الرجال الأذكياء والفاضلين للنهوض بوظائف الدولة الأساسيّة بكفاءة. على عاتق مَن عندئذٍ ستكون مسؤوليّة البحث عنهم، وانتقائهم، وتسليمهم مقاليد السُّلطة؟ أيمكن لهم بحُكم وعيهم بذكائهم وفضيلتهم الاستحواذ على السُّلطة بأنفسهم؟ سبق أن فعل ذلك اثنان من حكماء اليونان القديمة: كليوبولوس، وبيرياندر، اللذان على الرغم من حكمتهما العظيمة المفترضة، نعتهم اليونانيّون بنعت الطغاة المقيت، لكنْ ما الطريقة التي سيعتمد عليها رجالٌ كهؤلاء للاستحواذ على السُّلطة؟ أعبْر الحُجّة أم القوّة؟ لو استعملوا الحُجّة، ربّما سنشير إلى أنّ أكثر الناس قدرةً على الإقناع هو المقتنع تماماً بنفسه، وأنّ خيرة الرجال هم تحديداً الأقلّ اقتناعاً بجدارتهم، وحتّى حينما يكونون واعين بجدارتهم، ينفرون عادةً من محاولة فرض رؤاهم على الآخرين، بينما لا يجد الخسيسون والعاديّون، الراضون عن أنفسهم أبداً، ما يسيء في تمجيد ذواتهم، لكنْ لنفترض أنّ رغبتهم في خدمة وطنهم تغلّبت على التواضع الطبيعيّ المميّز للأفراد الجديرين، ودفعتهم إلى عرض أنفسهم كمرشّحين للانتخاب من

Scanned with CamScanner

قِبَل أقرانهم من المواطنين. ما الذي عساه أن يضمن قبول الناس لهم في مواجهة منافسيهم من الدهاة الطموحين، معسولي اللسان، ومدبّري المكائد؟ أمّا في حال اعتمادهم القوّة، فسيتعيّن عليهم في المقام الأوّل امتلاك قوّةٍ متاحةٍ وقادرةٍ على إخضاع الخصوم جميعاً. سيظفرون بسُلطتهم عن طريق الحرب الأهليّة التي لا بدّ لها من أن تنتهي بحزبٍ معارضٍ ناقمٍ، مغلوبٍ، لكنّه يغلي بالعداء. سَيُمعن المنتصرون في استعمال القوّة بالضرورة كي يحافظوا على سُلطتهم، وبذلك سينقلب المجتمع الحُرّ إلى دولةٍ تعسّفيّةٍ قائمةٍ ومستقرّةٍ على العنف؛ دولةٍ قد يجد المرء فيها عدّة جوانب خليقةً بالاستحسان، لكنْ ليس للحريّة أن تكون واحدةً منها أبداً.

يتعيّن علينا، للتسليم بهذا الوهم عن الدولة الحُرّة المبنيّة على العقد الاجتماعيّ، الإيمان بأنّ معظم مواطني الدولة يتمتّعون بالحكمة، وبالنباهة، وبحسّ عدالةٍ ضروريٍّ لانتخاب أجدر الرجال وأكفأهم، ولتنصيبهم قادةً لحكوماتهم، لكنْ ماذا لو أظهر الشعب تمتّعه بهذه القدرات؟ ليس مصادفةً لمرّةٍ واحدةٍ، بلْ باستمرارٍ عبْر العمليّات الانتخابيّة كافّةً التي سيمارسها خلال وجوده، ألن يعني هذا أنّ الشعب ككتلةٍ حقّق درجةً عاليةً من الأخلاقيّة والثقافة تنتفي عندها حاجته إلى حكومةٍ، أو دولة؟ مع تحكّمه الحُرّ بغرائزه جميعها لن يركن شعبٌ كهذا لوجودٍ عبثيٍّ «للدولة»، بلْ سينهض بأعباء حياته، وعدالته، ونظامه العامّ بعفويّةٍ وطبيعيّة. ستكفّ الدولة عن كونها الراعي، والوصيّ، والمعلّم، والناظم للمجتمع، ومع تخلّيها عن أشكال سُلطتها القمعيّة كافّةً، وتراجع دورها إلى الموقع الثانويّ الذي سبق أنْ حدّده لها برودون، ستتحوّل إلى مجرّد

Scanned with CamScanner

مديريّةٍ للأعمال، شيء من قبيل دائرة المحاسبة المركزيّة، لا هدف لها سوى خدمة المجتمع.

لا شكّ في أنّ مثل هذا النوع من التنظيم السياسيّ، أو بالأحرى اختزال الفعل السياسيّ لصالح حريّة الحياة الاجتماعيّة، سينعكس إيجاباً على المجتمع، إلّا أنّه لن يُرضي مناصري الدولة الدؤوبين البتّة. الدولة بالنسبة إلى هؤلاء ضرورةٌ لا غنى عنها كراعٍ عامٍّ، وموجّهٍ للحياة الاجتماعيّة، وضابطٍ للعدالة وللنظام العامّ. بعبارةٍ أُخرى: سواء اعترفوا بذلك أم لا، وسواء كانوا جمهوريّين أم ديمقراطيّين، أو حتّى اشتراكيّين، يحتاجون جميعاً بدرجةٍ ما إلى شعبٍ جاهلٍ، وقاصرٍ، وقليل النضج، أو بوضوحٍ أكثر: يحتاجون إلى رعاع كي يحكموهم. سيحتفظون بفضل هذا بأرفع المراتب لأنفسهم، بدون أن يتخلّوا عن تواضعهم ومحبّتهم للغير، ولكي يكرّسوا أنفسهم لخدمة الصالح العامّ كما فعلوا دوماً، بالطبع كأوصياء على القطيع البشريّ، وأصحاب أفضليّةٍ بسبب نزاهتهم وذكائهم المفرطين، وفيما هم يستنهضون همّة الشعب، ويحثّونه على المضيّ قُدماً لما فيه خيره ورفاهيّته، سيستفيدون من جزّ صوف القطيع لحسابهم الخاصّ.

ترتكز أيّة نظريّةٍ منطقيّةٍ وصريحةٍ للدولة جوهريّاً على مبدأ السُّلطة، المتمثّل على نحوٍ رئيسٍ بالفكرة اللاهوتيّة، والغيبيّة، والسياسيّة القائلة بعدم قدرة الجماهير على حكم نفسها، وبوجوب خضوعها لنير الحكمة والعدالة الرحيم المفروض عليها بطريقةٍ، أو بأُخرى من فوق. مفروضٌ باسْم ماذا، وعن طريق من؟ تنشأ السُّلطة المعترف بها والمبجّلة من قِبل الجماهير عن طريق ثلاثة مصادر فقط: القوّة، أو الدين، أو أفعال عقلٍ متفوّق. بما أنّنا نناقش نظريّة الدولة القائمة على التعاقد الحُرّ، فسوف

Scanned with CamScanner

نُرجِئ نقاش موضوع الدول القائمة على السُّلطة الثنائيّة للدين والقوّة، ونَصُبُّ اهتمامنا كلّه على السُّلطة القائمة على العقل المتفوّق الذي لطالما احتكرت تمثيله الأقليّات كما نعلم.

ما القاسم المشترك بين دول الماضي والحاضر جميعها، حتّى بين الدول المتمتّعة بأكثر المؤسّسات ديمقراطيةً، مثل: الولايات المتّحدة لشمال أمريكا، أو سويسرا؟ لا يزال حُكم الشعب لنفسه وهماً في معظم الأحيان، بصرف النظر عن دعاية تَحَكُّمِ الشعب بمفاصل السُّلطة كافّة. تضطّلع الأقليّات في الواقع دائماً بشؤون الحُكم، وقد مَثَّلَ ما يسمّى بالديمقراطيّين هذه الأقليّات في الولايات المتّحدة وصولاً إلى الحرب الأهليّة الأخيرة، بل حتّى جزئيّاً إلى يومنا هذا داخل حزب الرئيس الراهن المكلّف أندرو جونسون، وواظبوا على دعم نظام العبوديّة وأوليغارشية مزارع الجنوب الشرسة؛ ديماغوجيّون لا إيمان لهم، ولا ضمير، ولا يتوانون عن التضحية بكلّ شيءٍ إرضاءً لجشعهم ولطموحهم الخبيث، وكان لممارساتهم الشنيعة التي امتدّت عمليّاً من دون اعتراضٍ يُذكر ما يقارب خمسين عاماً؛ دورٌ كبيرٌ في إفساد الأخلاق السياسيّة لشمال أمريكا.

تقوم اليوم أقليّةٌ حصيفةٌ وكريمةٌ بحقّ -إلّا أنّها تبقى أقليّةً- ممثّلةً بالحزب الجمهوريّ، بالتصدّي لسياستهم الكريهةِ بنجاح. فلْنأمل أن تُكلّل جهودهم بالنصر المبين لما في ذلك من خيرٍ للبشريّة جمعاء، لكنْ مهما بلغت درجة إخلاص حزب الحريّة هذا، ومهما بلغت مبادئه من العظمة والكرم، لا يحدونا الأمل بأنّهم سيتنازلون طواعيةً إثر حيازتهم السُّلطة

Scanned with CamScanner

عن امتيازهم الحصريّ كأقليّةٍ حاكمةٍ، أو بأنّهم سيمتزجون بالجماهير كي يحوّلوا حُلم الحُكم الذاتيّ الشعبيّ الذي طال انتظاره إلى حقيقة. يتطلّب تحقيق هذا الأمر ثورةً؛ ثورةً تفوق بعمقها وشمولها سابقاتها اللاتي عصفْن بالعالم القديم والحديث على الأصعدة كافّة.

لا تزال الحكومة في سويسرا، على الرغم من الثورات الديمقراطيّة جميعها التي شهدتها؛ في أيدي الطبقة الوسطى ميسورة الحال؛ أي: بيَد قلّةٍ من ذوي الامتيازات المتمتّعين بالثراء، والتعليم، والرفاهية. سيادة الشعب -مصطلحٌ نبغضه تلقائيّاً، نظراً إلى أنّ كلّ سيادةٍ في نظرنا جديرة بالإنكار- وحُكم الجماهير لنفسها مجرّد أوهام. يتمتّع أفراد الشعب بالسيادة تبعاً لنصّ القانون فقط، وليس في واقع الأمر؛ نظراً إلى انشغالهم حُكماً بكدحهم اليوميّ الذي لا يترك لهم مجالاً للراحة، وبعَدِّهم أدنى تعليماً -إنْ لم يكونوا محرومين منه- من الملّاك المنتمين إلى الطبقة الوسطى؛ لذا يجدون أنفسهم مرغمين على ترك سيادتهم المزعومة في أيدي تلك الطبقة. تتمثّل المنفعة الوحيدة التي يجنيها الشعب من هذا الوضع، في سويسرا كما في الولايات المتّحدة، في عدم قدرة الأقليّات الطموحة والطامعة في النفوذ السياسيّ على حيازة السُّلطة من دون خطب ودّه، ما يدفعهم إلى المضاربة بانفعالاته الآنيّة والعابرة بطرقٍ قد تتّخذ أشكالاً خبيثةً للغاية أحياناً، ومن خلال خداعه المباشر في معظم الحالات.

لا يعني انتقادنا للحكومة الديمقراطيّة أنّنا من أنصار المَلَكيّة بأيّ شكلٍ من الأشكال، فنحن على قناعةٍ تامّةٍ بأنّ أسوأ أنواع الجمهوريّة أفضل ألف مرّةٍ من أكثر المَلَكيّات تنوّراً. تشهد الجمهوريّة في أسوأ الأحوال مراحل وجيزةً لا يكون الشعب خلالها مضطّهداً، على الرغم من تعرّضه المستمرّ

للاستغلال، بينما يكون الاضطّهاد في المَلَكيّات مستقرّاً ومتأصّلاً. كذلك يدفع النظام الديمقراطيّ الجماهير تدريجيّاً إلى الانخراط في الحياة العامّة، في الوقت الذي لا تقوم الملكيّة بأيّ شيءٍ من هذا القبيل البتّة، لكنْ على الرغم من ذلك كلّه، ومع تفضيلنا للنظام الجمهوريّ، يتعيّن علينا الاعتراف والإعلان بأنّه، بصرف النظر عن نوع الحكومة، ما دام المجتمع البشريّ مقسّماً إلى طبقاتٍ متمايزةٍ نتيجة عدم المساوة المتوارثة في المِهن، والثروة، والتعليم، والحقوق، ستظلّ الحكومة مقيّدةً طبقيّاً، وسيستمرّ استغلال الأقليّات الحتميّ للأكثريّات على الدوام.

ليست الدولة إذنْ سوى هذا الخليط من التسلُّط والاستغلال، المشرّع والمنظّم بإتقان. سنحاول إثبات هذه الخلاصة عبْر معاينة عواقب حُكم الأقليّات للأكثريات مهما بلغت تلك الأقليّة من حكمةٍ ونزاهةٍ في دولةٍ نموذجيّةٍ قائمةٍ على التعاقد الحُرّ.

يدخل العقد حيّز التنفيذ فور الاتفاق على شروطه. فلنفترض أنّ الشعب اعترف بعدم قدرته على الاضطّلاع بالحُكم، ولكنْ بقدرته الكافية على الرغم من ذلك على منح أكثر المواطنين أهليّةً إدارة الشؤون العامّة. بدايةً، يعتمد اختيار هؤلاء الأفراد على صفاتهم المميّزة لا على موقعهم الرسميّ، وينتخبهم الناس؛ لأنّهم الأكثر ألمعيّةً، وشجاعةً، وحكمةً، وكفاءةً، وإخلاصاً. لا يشكّل هؤلاء -كأفرادٍ قادمين من صفوف الجماهير؛ حيث يُفترض أن الجميع متساوون أساساً- طبقةً بحدّ ذاتها بعْد، إنّما مجموعةً من أصحاب الامتيازات الطبيعيّة التي أهّلتهم ليُنتخبوا من قِبل الشعب. أعدادهم محدودةٌ للغاية حُكماً؛ ففي الأزمنة والأمم كلّها وفقاً للتاريخ، عدد المتمتّعين بصفاتٍ استثنائيّةٍ تخوّلهم تلقائيّاً ضمان إجماع

Scanned with CamScanner

الأمّة على احترامهم قليلٌ جدّاً. يُرْغَم الشعب إذنْ على اختيار حكّامه من ضمن صفوفه، مغالباً قلق التصويت لخيارٍ سيّئ.

ينشأ لدينا مجتمعٌ مقسّمٌ إلى فئتين بالفعل، وليس طبقتين حتّى هذه اللحظة: واحدة مؤلّفةٌ من أكثريّة المواطنين الساحقة التي أسلمت نفسها طواعيةً لحكومة الأفراد الذين انتخبوهم بأنفسهم، بينما تتألّف الثانية من ثلّةٍ تتمتّع بصفاتٍ استثنائيّةٍ ومعترف بها على نطاقٍ واسعٍ من قِبل الشعب كأفرادٍ أفذاذ مناسبين للحُكم. لا يمكن في بادئ الأمر تمييز هؤلاء الأفراد عن جموع المواطنين على أساس أنّ وصولهم إلى الحُكم تحقّق عبر الاقتراع الشعبيّ، بالطبع باستثناء الصفات الشخصيّة المحدّدة التي أهّلتهم للترشّح إلى الانتخابات؛ هُم بطبيعة الحال أكثر المواطنين نفعاً وإخلاصاً، ولم يدَّعوا أيّة أفضليّةٍ، أو أحقّيةٍ تمييزيةٍ عدا الاضطّلاع بوظائفهم المحدّدة التي انْتُدبوا لها وفقاً لمشيئة الشعب، وزِد على ذلك، لا يختلف هؤلاء الأفراد البتّة عن باقي المواطنين من حيث نمط الحياة، أو وسائل كسب الرزق، بحيث تستمرّ المساواة كاملةً بين أفراد المجتمع جميعهم.

لكنْ هل من الممكن الحفاظ على هذه المساواة مع مرور الزمن؟ هذا غير ممكن في رأينا، وهو أمرٌ يسهل إثباته.

لا يوجد ما هو أخطر على مبادئ الإنسان الأخلاقيّة من عادة إصدار الأوامر، فمن شأنها أن تُفسِد -على نحوٍ حتميٍّ، وعلى الدوام- أكثر الرجال فضلاً، وحصافةً، ونفعاً، وكرماً، ونقاء. تنطوي مزاولة السُّلطة على شعورين متأصّلين ما انفكّا يفضيان إلى هذا الإفساد أبداً: احتقار الجماهير، وإحساسٌ مفرطٌ بأهميّة الذات عند من يشغلون مواقع السُّلطة.

«انتخبتني الجماهير كقائدٍ لها بعد إقرارها بعدم كفاءتها لتولّي الحُكم،

Scanned with CamScanner

وبناءً عليه فقد أعلنت الجماهير بوضوحٍ اعترافها المزدوج بقصورها وبعلوّ كعبي. أنا الوحيد القادر على إدارة الشؤون العامّة من بين هذه الحشود العظيمة التي لن أجد فيها نظيراً لي إلّا بشقّ الأنفس. يحتاج إليّ الشعب؛ لعدم قدرته على التعايش والمضيّ قدماً دون خدماتي، في حين لا أجد نفسي في حاجةٍ إلى أحد؛ لذا عليهم طاعتي لما فيها من مصلحةٍ لهم، بينما يؤدّي عطفي عليهم، وقبولي قيادتهم، إلى سعادتهم ورفاهيتهم». ثمّة ما يكفي في هذه الأفكار لتغيير وإفساد أيّ شخصٍ، وإشباعه بالغرور، أليس كذلك؟ هكذا تصبح السُّلطة واعتياد إصدار الأوامر مصدراً للانحراف الأخلاقيّ والفكريّ حتّى لأكثر الناس بصيرةً وفضلاً.

ترتكز أخلاق الإنسان الجمعيّة والفرديّة قاطبةً على احترام الإنسانيّة، وسنسعى هنا لإثبات صحّة هذا المبدأ المطلقة: تطوّره، وتفسيره، وتطبيقه الأوسع يشكّل الموضوع الحقيقيّ لهذه الورقة، لكنْ ماذا نعني باحترام الإنسانيّة؟ يعني ذلك الاعتراف لكلّ فردٍ بالحقّ الإنسانيّ، وبالكرامة الإنسانيّة، أيّاً يكن عرقه، ولونه، ودرجة تطوّره الفكريّ، بلْ حتّى مبادئه الأخلاقيّة، لكنْ كيف لنا أن نحترم غبيّاً، أو خبيثاً، أو دنيئاً؟ إنْ اجتمع في شخصٍ ما ما سبق كلّه فسوف يكون من المستحيل عليّ احترام غبائه، وشرّه، وقسوته بالطبع، بل سأجده بغيضاً مثيراً للسخط، وقد أجد نفسي مضطرّاً -إن اقتضت الحاجة- إلى اتّخاذ أشدّ التدابير معه، وصولاً حتّى إلى قتله إذا لم يكن لديّ خيار آخر للدفاع عن حياتي، وحقّي، وما أحبّ في مواجهته، مع ذلك يتعيّن عليّ احترام جوهره الإنسانيّ حتّى في خضمّ أكثر منازلاتنا عنفاً، وفتكاً، وإيلاماً. تعتمد كرامتي كإنسانٍ على ذلك بالتحديد، لكنْ ماذا لو لم يُسلِّم هو بكرامة الآخرين هذه، أينبغي لنا احترام كرامته

Scanned with CamScanner

هو عندها؟ إن كان هو أشبه بالوحوش الضارية منه بالإنسان، أو حتّى أكثر ضراوةً كما يحدث أحياناً، ألن يكون تسليمنا بإنسانيّته ضرباً من الوهم؟ كلّا! لأنّه مهما بلغت درجة انحطاطه الفكريّة والأخلاقيّة الراهنة، إن لم يكن مخبولاً، أو مجنوناً على نحوٍ عضويّ، يتعيّن التعامل معه في الحالتين كلتيهما كمريض لا كمجرم، وإن كان لا يزال ممسكاً بناصية حواسّه وعقله كما وهبته إيّاها الطبيعة، فستبقى إنسانيّته محفوظةً في العمق بمعزلٍ عن إيغاله في التوحّش، تبقى إنسانيّته بوصفها قدرةً كامنةً مدى الحياة على الوعي بإنسانيّته، حتّى في أضعف احتمالات التغيير الجذريّ للشروط الاجتماعيّة التي آلت به إلى ما هو عليه.

دعونا نفكّر بأكثر القرود ذكاءً، وأحسنهم طبعاً، على سبيل المثال: لن نستطيع أن نجعل منه إنساناً أبداً حتّى لو وضعناه في أفضل بيئةٍ إنسانيّةٍ ممكنة. فلنفكّر بعدئذٍ في أجلف المجرمين، أو أقلّ الناس حظّاً من العقل، بشرط ألّا يعاني كلاهما من أيّة آفةٍ عضويّةٍ مسبّبةٍ للخبل، أو الجنون؛ سنجد أنّ إجرام الأوّل، وقصور الثاني في تطوير الوعي بإنسانيّته وبواجباته الإنسانيّة لا يعود إلى خطأ اقترفاه، ولا إلى طبيعتهما الشخصيّة، بل هو نتيجةٌ حصريّةٌ للبيئة الاجتماعيّة التي وُلدا وترعرعا فيها.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

القسم الثالث:

نقد الماركسية

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

نقد التصوّر الماركسي للدولة

مختارات من كتاب مذهب الدولة والفوضوية

Statism and Anarchy (1973)

... لا نرغب، ولا ننوي أن نفرض على أنفسنا، أو على غيرنا أيّة خطّةٍ مسبقةٍ للتنظيم الاجتماعيّ مستمدّة من الكتب، أو محضّرة سلفاً من قِبلنا. نحن مقتنعون بأنّ الجماهير تحمل عناصر التنظيم الاجتماعيّ المستقبليّ كلّها في داخلها، وفي غرائزها (التي تطوّرت بشكلٍ، أو بآخر عبْر التاريخ)، وفي احتياجاتها اليوميّة، وفي طموحاتها الواعية، أو غير الواعية. نحن نبحث عن هذه المُثل في الناس نفسها. سُلطات الدولة كلّها، والحكومات كلّها، بطبيعتها ذاتها، تضع نفسها خارج الناس وفوقهم، وحتماً تُخضعهم لتنظيماتٍ وأهدافٍ غريبةٍ عنهم، ومختلفةٍ عن طموحاتهم. نحن نعلن أنّنا أعداء لسُلطات الدولة كلّها، وللحكومات كلّها، ولكلّ تنظيمٍ حكوميٍّ بالمُجمل، ونؤمن بأنّ الناس يكونون سعداء وأحراراً فقط عندما ينظّمون أنفسهم من الأسفل إلى الأعلى من خلال تجمّعاتٍ حُرّةٍ ومستقلّةٍ كليّاً، بدون رعايةٍ حكوميّةٍ أبويّةٍ، ولكنْ مع القبول بتأثير الأفراد والحركات الحُرّة.

Scanned with CamScanner

هذه هي معتقداتنا كثوريّين اجتماعيّين؛ ولذلك سُمّينا بالفوضويّين. لا نخجل من الاسْم؛ لأنّنا بالفعل نعادي كلّ سُلطةٍ حكوميّةٍ، بما أنّنا نعرف أنّ هذه السُّلطات تفسد من يلبس عباءتها كما تفسد أولئك الذين يخضعون لها. تحت تأثيرها السامّ يصبح المتنفّذون طغاةً طموحين، وطمّاعين، ومستغلّين للمجتمع لتحقيق مصالحهم الشخصيّة، أو الطبقيّة؛ أمّا المحكومون، فيتحوّلون إلى عبيد.

المثاليّون من الأنواع كلّها -الميتافيزيقيّون، الوضعيّون، أولئك المؤمنون بجعل العلم يتحكّم بالحياة، الاشتراكيّون، السُّلطويّون- يدافعون عن فكرة الدولة وسُلطتها بالبلاغة نفسها؛ لأنّهم يرون فيها -وكنتيجةٍ طبيعيّةٍ لأنظمتهم الفلسفيّة- الخلاصَ الوحيد للمجتمع. على نحوٍ منطقيّ تماماً، وطالما قبلوا بالمقدّمة الأساسيّة (التي نعتقد أنّها خاطئة تماماً) بأنّ الفكر يسبق الحياة، وأنّ للنظريّة أولويّةً على التجارب الاجتماعيّة، يستنتجون أنّ العلوم الاجتماعيّة يجب أن تكون نقطة المقدّمة في أيّة انتفاضاتٍ، أو إعادة بناءٍ اجتماعيّ، ولأنّ الفكر، والنظريّة، والعلم، على الأقلّ في أيّامنا هذه؛ حكرٌ على مجموعةٍ صغيرةٍ من الناس، يستنتجون -على نحوٍ لا مفرّ منه- أنّ هذه المجموعة يجب أن تقود الحياة الاجتماعيّة، ولا يقصدون فقط قيادة التحريض، بلْ قيادة التحرّكات الشعبيّة كلّها أيضاً. في اليوم التالي للثورة، لا يجوز تنظيم الوضع الاجتماعيّ الجديد عن طريق التجمّعات الحُرّة للتنظيمات والنقابات، المحليّة، أو المناطقيّة، من الأسفل إلى الأعلى، بما يتوافق مع تطلّعات الناس وغرائزهم، بل فقط عن طريق السُّلطة الديكتاتوريّة للأقليّة المتعلّمة، التي يُفترض أن تعبّر عن إرادة الناس.

هذا الوهم في التمثيل الحكوميّ الزائف لإرادة الناس يُستعمل لتسويغ

Scanned with CamScanner

سيطرة حفنةٍ من النخبة ذات الامتيازات على الجماهير، والنخبة تُنتخب من قِبل قطعان الناس التي تُجمع ولا تعرف ما الذي تصوّت عليه، أو من الذي تنتخبه. بالاستناد إلى هذا التعبير المجرّد والزائف لما يتصوّرون أنّه إرادة الناس التي لا يعرف الناس الحقيقيّون عنها أيّ شيء، يقيّمون مذهب الدولة، ونظريّة ما يدعونه الديكتاتوريّة الثوريّة.

الفوارق بين مذهب الدولة وبين الديكتاتوريّة الثوريّة سطحيّة. جوهريّاً: يمثّل كلٌّ منهما مبدأ حكم الأقليّة للأغلبيّة تحت عنوان «الغباء» المفترض للأغلبيّة، و«الذكاء» المفترض للأقليّة؛ لذلك فكلاهما رجعيٌّ على نحوٍ متساوٍ بما أنّهما على نحوٍ مباشرٍ ولا مفرّ منه يجب أن يحافظا على الامتيازات السياسيّة والاقتصاديّة للأقليّة الحاكمة، وعلى الإخضاع السياسيّ والاقتصاديّ لجماهير الناس.

يتّضح الآن السبب الذي يجعل الديكتاتوريّة الثوريّة -التي تسعى إلى الإطاحة بالسُّلطات القائمة، وبالبنية الاجتماعيّة كي تبني على أنقاضها ديكتاتوريّتها الخاصّة- لا تعارض، ولم تعارض يوماً فكرة الحكومة، بل على العكس، كانت وما زالت أكبر المدافعين عنها. هُم يعارضون فقط الحكومات القائمة؛ لأنّهم يريدون أن يحلّوا محلّها، ويعارضون بنية الحكومة القائمة؛ فقط لأنّها تمنعهم من إقامة ديكتاتوريّتهم، وفي الوقت نفسه هُم مؤيّدون بحرارةٍ لسُلطة الحكومة. إذا نجحت الثورة في تدمير هذه السُّلطة عن طريق تحرير الجماهير فعليّاً، سيمنع ذلك هذه الأقليّة التي تدّعي الثوريّة من التحكّم بالناس، ومن الاستفادة من هذا الحُكم لمصلحتها الخاصّة.

لقد عبّرنا مرّاتٍ كثيرة عن بغضنا الكبير لنظريّات ماركس ولاسال،

Scanned with CamScanner

التي يزكّونها للعمّال، إن لم يكن كالمثال المنشود النهائيّ، فعلى الأقلّ كالخطوة التالية الضروريّة لإقامة دولة الشعب، والتي بحسب تأويلهم لن تكون إلّا «البروليتاريا وقد أصبحت الطبقة الحاكمة».

ولكنْ لنسأل: لو أصبحت البروليتاريا الطبقة الحاكمة، مَن ستحكم؟ باختصار، ستبقى طبقة بروليتاريا أخرى ستخضع للطبقة الحاكمة الجديدة، وللدولة الجديدة، على سبيل المثال: الفلّاحون «الرعاع»، الذين -كما هو معروف- لا يتعاطف معهم الماركسيّون، ويعدّونهم ممثّلين لمستوى أدنى من الثقافة، سيحكمهم على الأغلب بروليتاريا المصانع في المدن، أو لو حُلّت الأمور على مستوى أمميّ، لأصبح السلاف في الوضع نفسه الذي تجد نفسها فيه البروليتاريا الألمانيّة اليوم، التي بدورها ستلعب دور البرجوازيّة الألمانيّة اليوم.

عندما توجد دولة، يجب أن تخضع طبقةٌ لطبقةٍ أُخرى، وبذلك ستوجد العبوديّة؛ لا يمكن التفكير بالدولة بدون عبوديّة، ولهذا السبب نحن أعداء الدولة.

ما الذي يعنيه أن تصبح البروليتاريا الطبقة الحاكمة؟ هل من الممكن أن تصبح البروليتاريا كلّها على رأس الحكومة؟ هناك على الأقلّ أربعون مليون ألمانيّ. هل من الممكن أن يصبح الأربعون مليوناً أعضاء في الحكومة؟ في مثل هذه الحالة، لن يكون هناك حكومة، ولا دولة، ولكنْ لو كان هناك دولة، سيوجد حكّامٌ وعبيد.

تحلّ النظريّة الماركسيّة المعضلة بطريقةٍ بسيطةٍ جدّاً؛ يقصدون بحُكم الشعب حُكم عددٍ محدودٍ من الممثّلين الذين ينتخبهم الشعب. حقّ كلّ شخصٍ في أن ينتخب من يمثّله من حكّام الدولة هي الكلمة الأخيرة في

Scanned with CamScanner

النظريّة الماركسيّة، كما أنّها الكلمة الأخيرة للديمقراطيّين. هذه كذبة، تختبئ خلفها خديعة طغيان الأقليّة الحاكمة، وتصبح الكذبة أخطر عندما يُراد لها أن تعبّر عمّا يسمّونه إرادة الشعب.

مهما تكن الزاوية التي ننظر منها إلى الموضوع، وعلى نحوٍ مطلق، سنصل دوماً إلى النتيجة الحزينة نفسها؛ أقليّة ذات امتيازاتٍ تحكم جماهير الناس. يقول الماركسيّون: إنّ هذه الأقليّة ستتكوّن من العمّال. نعم، على الأغلب عمّال سابقون، الذين ما إن يصبحوا حكّاماً وممثّلين للناس، لن يكونوا عمّالاً، وسينظرون باحتقارٍ إلى جماهير العمّال العاديّة من الأعالي الحاكمة للدولة، ولن يبقوا ممثّلين للناس، بل ممثّلين لأنفسهم فقط، ولادّعاءاتهم بحُكم الناس؛ أولئك الذين يشكّون في هذا يعرفون القليل جدّاً عن الطبيعة البشريّة.

يقول الماركسيّون: إنّ هؤلاء الممثّلين المنتخَبين سيكونون اشتراكيّين مخلصين ومتعلّمين. تعابير «الاشتراكيّين المتعلّمين»، و«الاشتراكيّة العلميّة» وغيرها، التي تظهر باستمرارٍ في كتابات وخُطَب أتباع ماركس ولاسال، تبرهن على أنّ دولة الناس المزيّفة لن تكون إلّا حكم طغيانٍ لأرستقراطيّةٍ جديدةٍ، وليست كبيرة العدد من العلماء الحقيقيّين والمزيّفين. الناس «غير المتعلّمين» لن يقربوا شؤون الإدارة، وسيُعاملون كقطيعٍ منضبط. تحرّرٌ أخّاذٌ بالفعل!

يعي الماركسيّون هذا التناقض، ويدركون أنّ حكومةً من العلماء ستكون ديكتاتوريّةً حقيقيّةً بصرف النظر عن شكلها الديمقراطيّ، ويواسون أنفسهم بأنّ هذا الحُكم مؤقّت، ويقولون بأنّ الهدف الوحيد تعليم الناس وتطويرهم اقتصاديّاً وسياسيّاً إلى الدرجة التي تصبح فيها هذه

Scanned with CamScanner

الحكومة غير ضروريّة، والدولة، بعد أن تفقد ميزتها القامعة، أو السياسيّة، ستنحلّ تلقائيّاً إلى مجموعةٍ من التنظيمات ذات الاهتمامات الاقتصاديّة، والتجمّعات الحرّة كليّاً.

يوجد تناقضٌ صارخٌ في هذه النظريّة؛ فلو كانت دولتهم بحقّ من أجل الناس، لماذا يقضون عليها؟ وإن كانت الدولة بالفعل لتحرير العمّال، إذنْ فالعمّال ليسوا أحراراً بعد، فلماذا يطلقون عليها اسم «دولة الشعب»؟ من خلال مجادلاتنا معهم جعلناهم يدركون أنّ الحريّة، أو الفوضويّة -التي تعني التنظيم الحُرّ لجماهير الناس من الأسفل إلى الأعلى- هي الهدف النهائيّ للتطوّر الاجتماعيّ، وأنّ كلّ دولةٍ، ولا نستثني دولة الشعب، قيدٌ؛ من جهةٍ تؤسّس للطغيان، ومن جهةٍ أُخرى للعبوديّة. هُم يقولون بأنّ هذه الديكتاتوريّة-القيد خطوةٌ انتقاليّةٌ نحو تحقيق حريّة الناس الكاملة: الفوضويّة، أو الحريّة هي الهدف، والدولة والدكتاتوريّة هي الوسيلة؛ ولذلك كي نحرّر الجماهير يجب أن نستعبدهم أوّلاً.

وعند هذا التناقض تتوقّف مجادلاتنا. هُم يصرّون على أنّ الديكتاتوريّة وحْدها (بالطبع ديكتاتوريّتهم) تستطيع تحرير الجماهير، ونحن نردّ بأنّ هدف كلّ ديكتاتوريّةٍ تأبيد حُكمها، ولا تنتج إلّا العبوديّة في الشعب الذي يعاني تحت حُكمها. لا تُخلق الحريّة إلّا عن طريق الحريّة، عن طريق التمرّد الكامل للشعب، وعن طريق التنظيم الطوعيّ للناس من الأسفل إلى الأعلى.

النظريّة الاجتماعيّة للفوضويّين، أو للاشتراكيّين أعداء الدولة، تقودهم مباشرةً وحتماً إلى القطع مع أشكال الدولة كلّها، وأشكال السياسة البرجوازيّة كلّها، ولا تترك خياراً إلّا الثورة الاجتماعيّة. النظرية المضادّة؛

Scanned with CamScanner

أي: شيوعيّة الدولة، وسُلطة العلماء، تجذب الناس وتشوّشهم، وبذريعة التكتيكات السياسيّة، تعقد دوماً صفقاتٍ مع الحكومات، ومع الأحزاب البرجوازيّة السياسيّة، وتضطرّ مباشرةً إلى ممارسة ردود الفعل في السياسة.

النقطة الأساسيّة في ذلك البرنامج هي أنّ الدولة وحْدها تحرّر البروليتاريا، وللوصول إلى ذلك، يجب أن توافق الدولة على تحرير البروليتاريا من اضطّهاد البرجوازيّة الرأسماليّة. كيف يمكن أن نقنع الدولة بالقيام بهذه الوظيفة؟ يجب على البروليتاريا أن تحصل على الدولة بالثورة- عمل بطوليّ. ما إن تسيطر البروليتاريا على الدولة، يجب أن تدمّرها مباشرةً، ولكنْ بحسب السيّد ماركس، على الناس ليس فقط ألّا يدمّروا الدولة، بل يجب أن يسعوا إلى تقويتها، وتوسيع مهامها، وتقديمها بدون مساءلةٍ إلى أيدي المحسنين، والمعلّمين، والحرّاس؛ أي: قادة الحزب الشيوعيّ، كالسيّد ماركس وأصدقائه، الذين سيحرّرون البروليتاريا لاحقاً. سيجمعون السُّلطات الإداريّة كلّها في أيديهم بحزمٍ؛ لأنّ الناس الجهلة بحاجةٍ إلى رعايةٍ حازمة، وسيؤسّسون بنك الدولة المركزيّ، الذي سيتحكّم أيضاً بالصناعة، والتجارة، والزراعة، وحتّى العلم، وستُقسم جماهير الناس إلى جيشين: زراعيّ، وصناعيّ، يخضعان مباشرةً لمهندسي الدولة، الذين سيشكّلون الطبقة الجديدة العلميّة- السياسيّة صاحبة الامتيازات...

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

نقد التصوّر الماركسيّ للتاريخ

كُتب هذا النصّ سنة 1872 بعُيد طرد باكونين وغيوم من الأمميّة، وفيه ينتقد باكونين نظريّة ماركس في الحتميّة التاريخيّة وقوانين التاريخ. النصّ جزءٌ من عملٍ أوسع، بعنوان الإمبراطوريّة الروسيّة-الألمانيّة والثورة الاجتماعيّة. (عنوان النصّ اختاره المترجم العربي).

... لا شكّ على الإطلاق في أنّه لم يوجد شعبٌ قطّ لم يشعر بشرارة التمرّد، في بداية عبوديّته على الأقلّ، مهما بلغت درجة إحباطه، أو اضطّهاده. التمرّد نزعةٌ طبيعيّةٌ في الحياة، حتّى دودة الأرض تنقلب على القدم التي تدوسها. تُقاس عموماً حيويّة حيوانٍ ما وكرامته النسبيّة من خلال حِدّة غريزة التمرّد لديه. ليس هناك طبعٌ في عالَمَيّ: الحيوان، والإنسان أكثر خزياً، وجُبناً، وبلادةً من طبع التسليم والخنوع في مواجهة القمْع. أزعُمُ بأنّه لم يوجد قَطُّ شعبٌ لم يتمرّد يوماً، مهما بلغ به البؤس، على مستغليه ومستعبديه، وعلى الدولة.

مع ذلك، ينبغي الإقرار بنجاح الدولة في سحق الانتفاضات الشعبيّة

Scanned with CamScanner

جميعها التي شهدها التاريخ منذ حروب العصور الوسطى الدمويّة. تحكم الدولة مُظفّرةً بلدان أوروبا جميعها، باستثناء هولندا وسويسرا. تشهد حضارتنا «الجديدة» عبوديّةً مفروضة على الجماهير، وولاءً طوعيّاً للدولة من قِبل الطبقات الميسورة، منشأه الرغبة بالتكسّب والربح. ما أُطلق عليه كلّه سابقاً ثورات -بما فيها الثورة الفرنسيّة العظيمة، وبمعزلٍ عن الأفكار الجليلة التي ألهمت انطلاقها- ليس سوى صراعٍ بين طبقاتٍ مُستغِلّةٍ تتنافس فيما بينها على الاستفادة الحصريّة من الامتيازات التي تؤمّنها الدولة، مجرّد نزاعاتٍ لا هدف لها سوى استغلال الجماهير والهيمنة عليها.

والجماهير، كيف حالها؟ وا حسرتاه! لا مفرّ من الإقرار بأنّ الجماهير أصبحت واهنة العزيمة تماماً، لا مباليةً إن شئنا تجنّب نعتها بالمخصيّة، نتيجةً للأثر الفتّاك لحضارتنا الدوليّة المركزيّة الفاسدة. استكانت الجماهير، بذهولها وقدرها المبخوس، إلى طبع الإذعان المدمّر، والاستقالة البلهاء. لقد حُوّلوا إلى قطيعٍ هائل العدد، مقسّمٍ اصطناعيّاً، ومعزولٍ عن بعضه في أقفاصٍ لتسهيل مهمّة مُستَغِلّيهم المتعدّدين.

نقد الحتميّة الاقتصاديّة والماديّة التاريخيّة

يزعم علماء الاجتماع الماركسيّون من أمثال: إنجلز ولاسال[1]، عندما يعترضون على مواقفنا، أنّه لا ذنب للدولة البتّة في فقر الجماهير، وبؤسهم، واسترقاقهم، وأنّ هذا الحال التعِس، وسُلطة الدولة التعسفيّة،

(1) فرديناند لاسال (1825-1864): محام وناشط سياسي اشتراكي ألماني. أحد مؤسسي مذهب الاشتراكية الألمانية. (المترجم)

ليسا بالأحرى إلّا انعكاساتٍ لعلّةٍ جوهريّةٍ أكثر عموميّةً وشمولاً. يخبروننا -بالتحديد- أنّ كليهما نتاجُ مرحلةٍ حتميّةٍ من مراحل التطوّر الاقتصاديّ للمجتمع؛ مرحلة تمثّل -من وجهة نظرٍ تاريخيّةٍ- خطوةً هائلةً في سبيل إنجاز ما يسمّونه «الثورة الاشتراكيّة». دعونا نوضح مبلغ الهوس في هذه العقيدة الآن: أدّى سحق انتفاضات الفلّاحين العظيمة في ألمانيا خلال القرن السادس عشر حُكماً إلى غلبة الدولة المركزيّة التعسفيّة، كما دشّن قروناً من عبوديّة الشعب الألمانيّ. يُرحِّب لاسال بهذه الكارثة بوصفها نصراً على درب الثورة الاشتراكيّة القادمة، لكنْ لماذا؟ لأنّ الفلّاحين، وفقاً لما يخبرنا به الماركسيّون؛ هُم الممثّلون الطبيعيّون للرجعيّة، فيما تُمثّل أفعال الدولة الحديثة العسكريّة البيروقراطيّة في بداية النصف الثاني من القرن السادس عشر بداية التحوّل البطيء، إنّما التقدّمي أبداً، من النظام الإقطاعيّ العتيق، واقتصاد الأرض إلى عصر الإنتاج الصناعيّ الذي يُستغلّ فيه العمّال من قِبل رأس المال. الدولة -على ذلك- شرطٌ جوهريٌّ لبلوغ الثورة الاشتراكيّة.

بات من المفهوم الآن، تِبعاً لهذا المنطق، قول السيّد إنجلز في رسالته إلى صديقنا كارلو كافييرو[1]: إنّ بسمارك، وملك إيطاليا فيتوريو إمانويلي الثاني قد ساعدا الثورة جدّاً (دون قصد) بإرسائهما دعائم نظامٍ سياسيٍّ مركزيٍّ في بلديهما. أدعو حلفاءنا الفرنسيّين والمتعاطفين مع السيّد ماركس إلى التدقيق في كيفيّة تطبيق المبادئ الماركسيّة في الأمميّة.

نُقرُّ بدورنا، بوصفنا مؤمنين بالماديّة وبالحتميّة الاقتصاديّة مثل السيّد ماركس، بحتميّة ارتباط الحقائق الاقتصاديّة بالحقائق السياسيّة عبر التاريخ،

---

(1) كارلو كافييرو (1846–1892): فوضوي إيطالي من مؤيدي فكر باكونين. (المترجم)

Scanned with CamScanner

كما أنّنا نسلّم تماماً بِسِمة الحتميّة والضرورة المميّزة للوقائع جميعها التي تحدث، لكنّنا توقّفنا عن الانحناء أمامها من دون اكتراث، والأهم أنّنا نبدي تحفّظنا الشديد على الثناء عليها حين تتعارض طبيعتها الظاهرة بشكلٍ صارخٍ مع النهاية الأسمى للتاريخ. هذه «النهاية» المثال الإنسانيّ الأعظم، يتجلّى بشكلٍ، أو بآخر في غرائز البشر وتطلعاتهم جميعهم، وفي رموز الأديان على امتداد العهود؛ لأنّ الجنس البشريّ مفطورٌ عليه لأنّه أكثر أنواع الحيوانات اجتماعيّةً على وجه الأرض. هذا المثال -الذي نفهمه اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى- هو انتصار الإنسانيّة، والتحقّق الأكمل، والانتصار الأعظم للحريّة الفرديّة، وتطوّرها: ماديّاً، وفكريّاً، وأخلاقيّاً، لكلّ فرد، عبْر التنظيم العفويّ والحُرّ كليّاً للتضامن الاقتصاديّ والاجتماعيّ.

ما يخدم هذا الغرض كلّه، وينسجم معه على امتداد التاريخ، خيرٌ من وجهة النظر الإنسانيّة، وما يناقضه كلّه شرّ. نعرف تمام المعرفة -على أيّة حال- أنّ ما نعدّه خيراً، أو شرّاً ما هو إلّا نتائج طبيعيّةٌ لأسبابٍ طبيعيّة، وأنّ كليهما بذلك حتميٌّ بالدرجة نفسها، إلّا أنّنا نجد في الطبيعة، بالمعنى الحرفيّ، كثيراً من الحتميّات التي لا استعداد لدينا لمباركتها، كحتميّة موت المرء نتيجة تعرّضه لعضّة كلبٍ مسعور. إذا ما طبّقنا المنطق ذاته، على السيرورة الراهنة لحياة الطبيعة التي تُدعى تاريخاً، سيواجهنا كثيرٌ من الحتميّات التي نجدها جديرةً بالاحتقار لا المباركة، والتي نعتقد أنّه من واجبنا بذل ما في وسعنا كلّه لوصمها بالعار خدمةً منّا لأخلاقيّتنا الاجتماعيّة والفرديّة. نُقرُّ مع ذلك بأنّها تشترك جميعها منذ البداية، بما فيها أكثرها خسّةً، بِسِمة الحتميّة الموجودة في الظواهر الطبيعيّة كافّةً، وفي وقائع التاريخ.

سأعرض بعض الأمثلة لكي أوضح أفكاري أكثر: عندما درستُ

Scanned with CamScanner

الشروط الاجتماعيّة والسياسيّة للرومان والإغريق في عصور الانحطاط، وجدتُ أنّ إخضاع اليونان من قِبل همجيّة الرومان العسكريّة والسياسيّة، وما تأتّى عنه من خرابٍ لنموذج حريّةٍ إنسانيّةٍ أسمى نسبيّاً، كان طبيعيّاً وحتميّاً، غير أنّ هذا لا يمنعني، بمعنىً استعادي، من الوقوف في صفّ اليونان على نحوٍ حاسمٍ ضدّ روما في مواجهتهما تلك، بسبب إيماني العميق بأنّ انتصار روما لم يعد بأيّة فائدةٍ تذكر على العرق البشريّ.

كذلك ما فعله المسيحيّون خلال حمأتهم المقدّسة من تدميرٍ لمكتبات الوثنيّين جميعها، وكنوزهم الفنيّة، وفلسفة العصور القديمة وعلومها، هو بالمثل شيءٌ طبيعيٌّ تماماً، وبذلك حتميّ، بَيْد أنّه يتعذّر عليَّ تبيُّن أيّة منفعةٍ من وراء هذه الحتميّة، مهما صَغُرَت، من شأنها الدفع بمسيرة تقدّمنا السياسيّ والاجتماعيّ إلى الأمام، لكنْ لديّ استعدادٌ كبيرٌ للتشكيك في حتميّة الحقائق الاقتصاديّة التي يتعيّن علينا التركيز عليها من دون غيرها من الاعتبارات، وفقاً لرأي السيّد ماركس، كسببٍ أوحدٍ لظواهر التاريخ الأخلاقيّة والفكريّة جميعها. إضافةً إلى ذلك، لديّ ميلٌ كبيرٌ للاعتقاد بأنّ أفعال الهمجيّة المقدّسة هذه، أو فلنقل: تلك السلسلة الطويلة من الأفعال البربريّة، والجرائم التي اقترفها المسيحيّون الأوائل في حقّ روح الإنسانيّة، مدفوعين بإلهامٍ إلهيٍّ، كانت واحدةً من الأسباب الرئيسة المؤدّية إلى الانحطاط الفكريّ والأخلاقيّ، وإلى العبوديّة السياسيّة والاجتماعيّة التي طبعت بطابعها قرون العصور الوسطى المديدة. كونوا على يقينٍ بأنّه إنْ لم يدمّر المسيحيّون الأوائل مكتبات العصور القديمة، ومتاحفها، ودور عبادتها، لما كان محكوماً علينا اليوم محاربة هذا الكمّ الهائل من التّرهات المريعة والمشينة التي لا يزال أثرها مسؤولاً عن ضيق أفق الناس إلى درجةٍ تدفعني إلى القنوط حيال مستقبلٍ أكثر إنسانيّة.

Scanned with CamScanner

وفيما أتابع استعراض تذمّري من وقائع التاريخ، التي أعترف بنفسي بحتميّتها أيضاً، أتوقّف مسحوراً أمام أبّهة الجمهوريّات الإيطاليّة، وأمام الصحوة البديعة للعبقريّة الإنسانيّة خلال عصر النهضة. أرى حينها صديقين قديمين قِدَمَ التاريخ نفسه يقتربان؛ الثعبانين ذاتهما اللذين ابتلعا حتّى هذه اللحظة الأشياء الجميلة والصالحة جميعها التي أبدعتها البشريّة، الكنيسة والدولة، البابويّة والإمبراطورية. أرى هذين الشرّين الأزليّين والحليفين المتلازمين يتشاركان في التهام إيطاليا التعِسة، أجمل البلدان، حاكمين عليها بثلاثة قرونٍ من الموت. على الرغم من أنّني أعدّ ما سبق كلّه طبيعيّاً وحتميّاً في الواقع، إلّا أنّ ذلك لا يمنعني من صبّ لعناتي على رؤوس الإمبراطور والبابا.

دعونا ننتقل الآن للحديث عن فرنسا: خرجت الكاثوليكيّة بدعمٍ من الدولة منتصرةً على البروتستانتيّة إثر قرنٍ من الصراع. ألا أجد في فرنسا اليوم سياسيّين، أو مؤرّخين من المدرسة الحتميّة، يصفون أنفسهم بالثوريّين، ممّن ينظرون إلى انتصار الكاثوليكيّة -الدمويّ والهمجيّ، إن كان لا بدّ لنا من دعوته بالانتصار- بوصفه نصراً واقعيّاً يخدم قضيّة الثورة؟ يُصرّ هؤلاء على أنّ الكاثوليكيّة مثّلت حينها ديمقراطيّة الدولة، بينما مثّلت البروتستانتيّة انتفاضة الأرستقراطيّين في وجه الدولة، وفي وجه الديمقراطيّة بالنتيجة. يتطابق هذا النوع من المغالطات تماماً مع مغالطات الماركسيّة التي تعدُّ بالمثل نصر الدولة انتصاراً للديمقراطيّة الاشتراكيّة. يتعرّض عقل الجماهير وحِسّها الأخلاقيّ للتشويه بسبب هذه الترّهات الكريهة والمقزّزة التي تجعلهم يستطيبون التهليل لمستغلّيهم المتعطّشين للدماء، سادة الدولة وسدنتها، بوصفهم منقذين ومحرّرين لهم.

ما من شكٍ على الإطلاق في أنّ البروتستانتيّة، لا بنسختها الكالفينيّة،

Scanned with CamScanner

بلْ بوصفها معارضةً حيويّةً مسلّحةً؛ مثّلت قِيم التمرّد، والحريّة، والإنسانيّة، وهدم الدولة، فيما مثّلت الكاثوليكيّة النظام العامّ، والسُّلطة، والشرع الإلهيّ: خلاصاً مشتركاً للكنيسة والدولة معاً، وحُكماً بعبوديّةٍ مديدةٍ على المجتمع البشريّ.

لا يمنعني اعترافي بحتميّة هذه الحقيقة التاريخيّة هنا أيضاً من القول بأنّ انتصار الكاثوليكيّة في فرنسا خلال القرنين: السادس عشر، والسابع عشر، كان نكبةً حاقت بالعرق البشريّ برمّته. شكّلت مذبحة سان بارتيليمي[1] وإلغاء العمل بمرسوم نانت[2] حقائق تاريخيّةً كارثيّةً لفرنسا مثلما هي كارثيّةٌ في زمننا هزيمة ومذبحة أهل باريس خلال أيّام الكومونة. لقد سمعت في الواقع فرنسيّين على درجةٍ عاليةٍ من الجدارة والذكاء يعزون هزيمة البروتستانتيّة في فرنسا إلى طبيعة الشعب الفرنسيّ الثوريّة، ويزعمون أنّ «البروتستانتيّة ليست سوى نصف ثورة، بينما كنّا بحاجةٍ إلى ثورةٍ كاملةٍ؛ لهذا السبب لم يرغب الفرنسيّون بالإصلاح، لكنْ لم يكن في وسعهم منعه كذلك. فضّلت فرنسا البقاء على كاثوليكيّتها في انتظار اللحظة التي سيكون بإمكانها إعلان إلحادها فيها. يفسّر هذا الأمر تعايش الفرنسيّين، المسيحيّين بالاسْم، مع أهوال مذبحة سان بارتيليمي، ومع إلغاء العمل بمرسوم نانت الذي لا يقلّ فظاعةً عنها».

---

(1) مذبحة شهدتها فرنسا عام 1572 ذهب ضحيتها آلاف البروتستانتيين الفرنسيين على يد السلطات الكاثوليكية والمتعصبين من الكاثوليك بهدف القضاء التام على البروتستانتية. (المترجم)

(2) مرسوم نانت: مرسوم سنّه هنري الرابع ملك فرنسا عام 1598 يحث على التسامح الديني وفصل الحقوق المدنية عن الانتماء الديني، ويمنح البروتستانت حقوقاً لم يتمتعوا بها سابقاً في فرنسا الكاثوليكية. أُلغيَ العمل به عام 1685 وفقاً لمرسوم فونتينبلو الذي أصدره لويس الرابع عشر. (المترجم)

Scanned with CamScanner

لا يدرك هؤلاء الوطنيّون الأذكياء مسألةً مهمّةً، أو لعلّهم يتعامون عنها: في النهاية، سيفقد الشعب -الذي يتقبّل الطغيان، ويتعايش معه، تحت أيّ ظرفٍ كان- طباعه الإيجابيّة بما في فيها غريزة التمرّد. يتحوّل شعبٌ ما إلى شعبٍ من العبيد حُكماً عندما يفقد نزعته إلى الحريّة، وهو فقدان لا يتجلّى في أوضاعه الظاهرة فحسب، إنّما في جوهر كيانه. تسبّبت هزيمة البروتستانتيّة في فرنسا بخسارة الشعب الفرنسيّ لطبع الحريّة، أو ربّما بعدم اكتسابه له أبداً، وأدّى النقص في هذا الطبع لدى فرنسا إلى افتقارها اليوم إلى ما نسمّيه ضميراً سياسيّاً، وأفضى افتقارها إلى الضمير هذا بدوره إلى إخفاق ثوراتها جميعها في تحقيق حريّتها السياسيّة إلى يومنا هذا. باستثناء أيّام ثورتهم العظيمة، لا يزال الفرنسيّون اليوم شعباً من عبيد، مثلما كانوا في الماضي.

دعونا الآن ننظر إلى تقسيم بولونيا في معرض تحليلنا لحالاتٍ أُخرى مشابهة. يسرّني هنا أن أعلن اتّفاقي التامّ مع السيّد ماركس في صدد هذه المسألة؛ لأنّه يعدّ هذا التقسيم -مثلي ومثل الجميع- جريمةً كبرى، ومع ذلك تحدوني رغبةٌ بمعرفة السبب؛ لأنّنا إذا ما أخذنا في عين الاعتبار وجهة نظره الجبريّة المتفائلة فسوف نستشفّ حينها تناقضاً في إدانته لحدثٍ عظيم ينتمي بالفعل إلى الماضي التاريخيّ. كان برودون، الذي أحبَّه ماركس حبّاً جمّاً[1]، أكثر منطقيّةً واتّساقاً منه، فقد كتب برودون بياناً[2] بائساً بذل فيه ما في وسعه كلّه لصياغة مسوّغٍ تاريخيٍّ لاستنتاجاته، وأظهر فيه من البداية تأييده الحاسم للتخلّص من نظام طبقة النبلاء في بولونيا؛ بسبب احتوائه

---

(1) إشارة ساخرة إلى كراهية ماركس المعروفة لبرودون. (جيمس غيوم)

(2) يُرجح أنها إشارة إلى نص برودون «St les traités de 181Ç ont cessé d'exister» (1864) الذي عارض فيه إعادة تأسيس بولونيا كدولة مستقلة. (جيمس غيوم)

Scanned with CamScanner

على الجرائيم التي ستقود إلى تفسّخه مع الوقت، ثمّ حاول إظهار درجة سوء طبقة النبلاء هذه عبْر مقارنتها بالإمبراطوريّة القيصريّة الروسيّة التي نظر إليها كعلامةٍ على درب انتصار الديمقراطيّة الاشتراكيّة. لم يكن هذا مجرّد خطأ وحسب من قِبل برودون، مع احترامي لذكراه، بل جريمة لا يقترفها إلّا سفسطائيّ يتجرّأ على إهانة أمّةٍ شهيدةٍ، لا لشيءٍ إلّا الانتصار في الجدال، في اللحظة نفسها التي كانت تنتفض فيها على مغتصبيها من الروس والألمان للمرّة المئة، لتنتهي مثل كلّ مرّةٍ ممدّدةً على الأرض تحت وقع ضرباتهم[1]...

---

(1) تكمن جريمة برودون في تجاهله لحقيقتين: أولهما قيام الجمهورية البولونية القديمة على استعباد سكان الأرياف من قِبَل مؤسسات طبقة النبلاء، وثانيهما نظراً إلى أن عصيان 1863 ككل الانتفاضات التي سبقته كان مدفوعاً بالحماسة والوطنية السياسية حصراً، وخالياً من أيّة تصورات اشتراكية، لن يكون مصير إعادة تأسيس الدولة البولونية الكبرى وفقاً لشروطها القديمة ذاتها سوى الإخفاق. ربما كان من القسوة بمكان الافصاح عن هذه الحقائق لأمة منكوبة فيما هي بصدد الاستسلام لقتلتها، لكن يكفينا بأنها الحقيقة التي لا بد من الاعتراف بها. مدفوعاً بمعارضته للوطنيين البولونيين، تجلى خطأ برودون في تخيله لحشود قوات وموظفي القيصر الهمجية كقوى اشتراكية تحرر الفلاحين البولونيين من غدر أسيادهم البولونيين. شأنه شأن معظم مواطنيه، كان جهل برودون بأحوال بولونيا وروسيا مطبقاً، لكن كان حرياً بغريزته الثورية الحيلولة بينه وبين الإتيان بتحويرات بشعة كهذه، التي عادت عليه بعرفان الروس من مناصري القومية السلافية الوطنيين في موسكو. هذا فيما كان هؤلاء الوطنيون ذاتهم يصادرون في الوقت نفسه أملاك مالكي الأراضي البولونيين، لا لتوزيعها على الفلاحين بالطبع، بل لاقتسامها كغنائم مع الإمبرياليين الروس في بولونيا. مجرد الاعتقاد بأنه من الممكن للإمبراطورية الروسية أن تكون محررة لأيٍ كان هو لعمري عبث مثير للاشمئزاز! عبث لا يليق البتة لا بشرف بروتون، ولا بعقله، ولا بغريزته الثورية. (باكونين)
لاحظ أن باكونين كان معجباً بشدة ببرودون ويحترمه، ووقف إلى جابنه عندما هاجمه ماركس. (المترجم).

لماذا يا ترى يفضّل السيّد ماركس قيام دولةٍ بولونيّةٍ مستقلةٍ، مناقضاً نفسه؟ السيّد ماركس ليس اشتراكياً خبيراً فحسب، إنّه سياسيٌّ حاذقٌ للغاية، ووطنيٌّ لا يقلّ حماسةً عن بسمارك، وإن استعمل وسائل مختلفة للوصول إلى أهدافه. كالكثير من مواطنيه، اشتراكيّين، وغير اشتراكيّين، يطمح إلى إنشاء دولةٍ ألمانيّةٍ عظيمةٍ ترفع من شأن الشعب الألمانيّ، وتعود بالفائدة على حضارة العالم أجمع، بَيْد أنّ الإمبراطوريّة البروسيّة، بجبروتها الرادع، وبصفتها حاميةً للشعوب السلافيّة في وجه تمدّد الحضارة الجرمانيّة؛ تقف كواحدةٍ من العقبات في وجه تحقيق هذا الهدف.

تُعنى سياسة بسمارك بالحاضر فيما تُعنى سياسة ماركس -الذي يرى في نفسه خليفةً لبسمارك على أقلّ تقدير- بالمستقبل[1]. ليس في قولي: إنّ السيّد ماركس يرى في نفسه استمراراً لبسمارك أيّ افتراءٍ عليه، فلو لم يكن ذلك صحيحاً لما كان سمح لإنجلز، شريكه المؤتمن على أفكاره، بالقول: إنّ بسمارك يخدم الثورة الاشتراكيّة بوصفه مسبّباً لها. يخدمها الآن بطريقته من دون أن يدري، بينما سيخدمها السيّد ماركس لاحقاً بطريقةٍ أُخرى.

فلننتقل الآن إلى التدقيق في الطبيعة المحدّدة لسياسة السيّد ماركس، ولنحاول بدايةً أن نتبيّن نقاط اختلافها الجوهريّة عن سياسة بسمارك. تتمثّل نقطة الاختلاف الرئيسة، أو الوحيدة بالأحرى، في أنّ السيّد ماركس

---

(1) كان من واجب باكونين عند هذه النقطة شرح وجهة نظره عما حدا بماركس لاستنكار تقسيم بولونيا، في الوقت الذي أيد فيه بسمارك هذا التقسيم وأمِل في إبقاء الأمة البولونية في حالة العبودية، لكن باكونين نسي أن يشرح ذلك، ومع ذلك ليس التكهن برأيه بالأمر العسير. رأى باكونين بأن دعم ماركس لإعادة قيام بولونيا مستقلة كانت تحركه المصلحة في أن تخدم بولونيا كحاجز بين ألمانيا وروسيا، التي عدّها ماركس العدو المستقبلي لجمهوريته الألمانية العظيمة، بحيث يضمن ذلك حماية الجبهة الشرقية للجمهورية الألمانية في المستقبل. (جيمس غيوم)

Scanned with CamScanner

ديمقراطيٌّ واشتراكيٌّ سُلطويٌّ وجمهوريّ؛ أمّا بسمارك، فهو يونكر[1]: أرستقراطيٌّ ملكيٌّ قلباً وقالباً. ما يفرّقهما -على ذلك- كبيرٌ وحادّ، وكلاهما صادقٌ تمام الصدق. من غير الممكن التوصّل إلى وفاقٍ، أو توفيقٍ بين بسمارك والسيّد ماركس بما يخصّ هذه النقطة، فبمعزلٍ عن تكريس حياته برمّتها في سبيل قضيّة الديمقراطيّة الاشتراكيّة، التي عبّر عنها في كثيرٍ من المناسبات، يكفينا النظر إلى موقع السيّد ماركس وطموحاته لنتأكّد من ذلك. ليس ثمّة دورٌ للسيّد ماركس في أيّ نظامٍ ملكيٍّ مهما بلغت درجة تحرّره، ولا حتّى في جمهوريّةٍ محافظةٍ كجمهوريّة تيير[2]، وبالطبع ولا في الإمبراطوريّة الألمانيّة البروسيّة التي أنشأها بسمارك، ويقودها إمبراطورٌ-غولٌ مشهور بعسكريّته وتعصّبه، ويحرسها البارونات وموظّفو الدولة جميعهم. يتعيّن على السيد ماركس كنس ذلك كلّه جانباً كي يصل إلى السُّلطة، ما يضطرّه أن يكون ثوريّاً.

يفرّق بين بسمارك والسيّد ماركس تصوّراتهما عن صيغة الحكومة وشروطها؛ فأحدهما ملكيٌّ قلباً وقالباً، فيما الآخر ديمقراطيٌّ جمهوريٌّ قلباً وقالباً، بلْ اشتراكيٌّ ديمقراطيٌّ، واشتراكيٌّ جمهوريٌّ فوق ذلك.

فلننظر الآن إلى ما يجمعهم: تقديس الدولة قلباً وقالباً. لا داعي لإثبات ذلك في حالة بسمارك، فالأدلّة ظاهرةٌ للعيان. إنّه بما تحمله الكلمة من معنى كلّه رجُل دولةٍ، وليس سوى رجُل دولة، بَيْد أنّه ليس من العسير إثبات أنّ السيّد ماركس رجُل دولةٍ أيضاً، فهو يحبّ الدولة إلى درجة أنّه أراد إنشاء واحدةٍ في الأمميّة، ويعبد السُّلطة إلى درجة أنّه أراد فرض استبداده علينا،

---

(1) تسمية أعضاء الطبقة الأرستقراطية البروسية. (المترجم)

(2) أدولف تيير (1797-1877): أول رئيس للجمهورية الفرنسية الثالثة (1871-1873)، ومسؤول عن قمع كومونة باريس (1871). (المترجم)

ولا يزال راغباً بذلك اليوم. يعبّر برنامجه السياسيّ الاشتراكيّ عن موقفه الشخصيّ بصدقٍ تامّ، وتمثّل إقامة دولة الشعب العظيمة (فولكستات) الهدف الأسمى لجهوده كافّةً، وفقاً لنصوص الأنظمة الداخليّة الأساسيّة لحزبه في ألمانيا.

بَيْد أنّ كلّ من ينادي بالدولة يعني بالضرورة دولةً معيّنةً محدودةً، ولا شكّ في أنّها ستضمّ كثيراً من الشعوب والبلدان المختلفة فيما لو كانت واسعةً، غير أنّها ستستبعد أيضاً شعوباً وبلداناً أكثر. فقط لو كان ماركس يحلم بدولةٍ كونيّةٍ، كنابليون، والإمبراطور كارلوس الخامس، أو كالبابويّة التي حلمت أيضاً بكنيسةٍ كونيّة! ولكنْ على ماركس أن يقنع بحكم دولةٍ واحدةٍ وحسب. على ذلك، فكلّ من ينادي بالدولة يعني فعليّاً دولةً محدّدةً فقط، وكلّ من ينادي بدولةٍ محدّدةٍ يسلّم بوجود دولٍ أُخرى، وكلّ من يسلّم بوجود دولٍ أُخرى ينادي بالتنافس، والغيرة، والحرب إلى ما لا نهاية؛ منطقٌ بسيطٌ للغاية، يشهد عليه التاريخ كلّه كحقيقةٍ لا ريب فيها.

سوف تجد كلّ دولةٍ نفسها مضطرّةً إلى السعي لبلوغ أقصى درجات القوّة والمنعة كي تتجنّب الفناء، أو الابتلاع من قِبل دول الجوار، وبالأخذ بأسباب القوّة ستبدأ بالفتوحات للحيلولة دون تعرّض أراضيها هي للفتح، لتعذُّر تعايش قوّتين متماثلتين متنافستين من دون سعي كلٍّ منهما إلى تدمير الأُخرى. كلّ من يتحدّث عن «الفتح»، مهما كان نوعه وطبيعته، يتحدّث إذنْ عن شعوبٍ مغلوبةٍ ومُستعبَدةٍ.

خرْق التضامن الإنسانيّ طبيعةٌ جوهريّةٌ للدولة؛ فلا تستطيع الدولة الحفاظ على وجودها ككيانٍ موحّدٍ متمتّعٍ بقواه الكاملة إلّا إذا نصّبت نفسها كسُلطةٍ عليا آمرةٍ ناهيةٍ على رعاياها جميعهم، لكنْ ليس على رعايا

Scanned with CamScanner

الدول الأُخرى التي لم تُخضعها، يؤدّي هذا حتماً إلى غلبة أخلاق الدولة ومصالحها على الحكمة والأخلاق الإنسانيّة الكونيّة، ما يؤدّي بدوره إلى تمزيق التضامن الإنسانيّ. ولأنّ الدولة هي الهدف الأسمى، يصبح ما ينمّي قوّتها كلّه خيراً، وما عداه كلّه شرّاً، مهما كان إنسانيّاً، أو أخلاقيّاً، ويُدعى هذا الصنف من الأخلاق وطنيّةً. والأمميّة نقيضٌ للوطنيّة، وبذلك نقيضٌ للدولة، وبناءً عليه، سيفضي نجاح السيّد ماركس وأصدقائه في الحزب الاشتراكيّ الديمقراطيّ الألمانيّ في إقحام مبدأ الدولة على برنامجنا إلى نهاية الأمميّة.

لكي تضمن الدولة بقاءها يتعيّن عليها أن تكون قويّةً فيما يتعلّق بالشؤون الخارجيّة، بَيْد أنّه لا بدّ لدولةٍ قويّةٍ خارجيّاً من أن تكون قويّةً داخليّاً كذلك. ينبغي أن تتلاءم أخلاق كلّ دولةٍ مع الشروط والظروف الخاصّة بوجودها، أخلاقيّةٌ تحدّ من الأخلاق الكونيّة الإنسانيّة، وبذلك تنكرها، وتسعى إلى أن يفكّر رعاياها جميعهم ويتصرّفوا وفقاً للأخلاقيّة الوطنيّة التي أرْستها بنفسها كدولةٍ، وأن يتمتّعوا بالمناعة اللازمة لمقاومة أثر تعاليم الأخلاق الإنسانيّة الحقّة؛ يجعل هذا من رقابة الدولة مسألةً ضروريّةً للغاية؛ لأنّ كثرة حريّة التفكير والرأي تتضارب مع فكرة الطاعة المطلقة المطلوبة لضمان أمن الدولة، لذا يجد السيّد ماركس انسجاماً مع فكره السياسيّ؛ هذه الرقابة مقبولة. يظهر موقف السيّد ماركس بجلاءٍ في محاولاته الرامية إلى تطبيق الرقابة داخل الأمميّة، حتّى لو كانت جهوده تلك مقنعةً بمسوّغاتٍ منطقيّة.

لكنْ مهما بلغت يقظة تلك الرقابة، وحتّى مع احتكار الدولة لمهمّة تعليم شعبها بأسره وتوجيهه، كما تمنّى مازيني البارحة والسيّد ماركس

Scanned with CamScanner

اليوم، لن يكون في وسع الدولة الوثوق من عدم تسلّل الأفكار الممنوعة والخطرة بطريقةٍ ما إلى وعي رعاياها. تتمتّع الفاكهة المحرّمة بجاذبيّةٍ خاصّةٍ لا يملك لها البشر دفعاً، ويستيقظ عفريت التمرّد، عدوّ الدولة الأزليّ، بسهولةٍ في دواخلهم عندما لا يكونون مخدّرين تماماً، ما يجعل رقابة الدولة واحتكارها مجالَيْ: التعليم، والتوجيه غير كافيَيْن لضمان أمنها، فينبغي لها أيضاً امتلاك جهاز شرطةٍ، وعناصر مختصّين لمراقبة آراء الشعب وأحاسيسه وتوجيهها خفيةً وبسريّة. لقد رأينا مدى اقتناع السيّد ماركس بضرورة هذا الأمر إلى درجة أنّه زرع عناصر سريّةً في مناطق وجود الأمميّة جميعها: في إيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا على وجه الخصوص. أخيراً، ومهما بلغت درجة كمال الإجراءات الرامية إلى الحفاظ على الدولة، من إشرافٍ على التعليم، وتلقينٍ للمواطنين، مروراً بالرقابة والشرطة، لا تستطيع الدولة ضمان وجودها إن لم تتوفّر لديها قوّةٌ مسلّحةٌ تخوّلها الدفاع عن نفسها في مواجهة أعدائها داخل الوطن.

الدولة حُكمٌ من فوق لعددٍ هائلٍ من الأفراد على الأرض يختلفون فيما بينهم على عدّة أصعدةٍ: مستوى ثقافتهم، وطبيعة بلدانهم، أو مناطقهم التي يقطنونها، والمهن التي يمارسونها، ومصالحهم، وتطلّعاتهم التي توجّههم. الدولة حُكم أقليّةٍ واحدةٍ أيّاً تكن لهؤلاء جميعاً، حتّى لو كانت هذه الأقليّة منتخبةً عبْر الاقتراع العامّ ألف مرّةٍ، وحتّى لو ضُبطت أفعالها عبْر رقابة المؤسّسات الشعبيّة؛ ما لم تتمتّع بصفات القادر، والعليم، والبصير، التي يسبغها اللاهوتيّون على الله، لن يكون في وسعها معرفة، أو استشراف حاجات رعاياها جميعهم، أو تلبية أكثر رغباتهم مشروعيّةً وإلحاحاً على نحوٍ عادلٍ على الدوام. سيوجد دائماً ساخطون؛ لأنّه سيوجد دائماً من يُضحّى بهم.

Scanned with CamScanner

إضافةً إلى ذلك، تشكّل التضحية بالكائنات الحيّة طبيعةً جوهريّةً للدولة، تماماً مثل الكنيسة. إنّها كائنٌ اعتباطيٌّ متعسّفٌ تجتمع في قلبه مجمل مصالح الشعب الإيجابيّة، والحيّة، والفريدة، والخاصّة، لتتصارع وتفنى بعضها، قبل أن تبتلعها جميعاً فكرةٌ مجرّدةٌ قد تُدعى مصلحةً عامّةً، أو خيراً عامّاً، أو رفاهاً عاماً؛ حيث تلغي الإرادات الفعليّة جميعها بعضها لخدمة فكرةٍ مجرّدةٍ أُخرى تُدعى إرادة الشعب. بذلك، ليس ما يُدعى بإرادة الشعب سوى نفيٍ للإرادات الفعليّة كافّةً للناس، مثلما لا تعدو المصلحة العامّة كونها تضحيةً بمصالحهم، لكنْ كي يتمكّن هذا الكائن المجرّد النهم (الدولة) من فرض نفسه على ملايين البشر، يحتاج إلى قوىً حيّةٍ تمثّله وتناصره. في الواقع، لطالما كانت هذه القوى موجودةً، وعلى أهبة الاستعداد: رجال الكهنوت في الكنيسة، والطبقة الحاكمة في الدولة.

وماذا عسانا نجد عمليّاً عند النظر في التاريخ على امتداده؟ لطالما كانت الدولة ميراثاً لطبقةٍ ما متمتّعةٍ بالامتياز: طبقة كهنوتٍ، أو طبقة أرستقراطيّة، أو طبقة برجوازيّة. في النهاية، ومع استنزاف الطبقات آنفة الذكر كلّها لنفسها، تصبح الدولة ميراثاً لطبقة البيروقراطيّين قبل أن تنحطّ -أو تسمو إن شئتم- إلى منزلة الآلة، لكنْ في الأحوال جميعها، يُشكّل وجود طبقةٍ ذات امتيازٍ تعمل على الحفاظ على الدولة أمراً شديد الضرورة لاستمراريّتها.

يقال لنا مع ذلك بأنّه ليس ثمّة مكانٌ على الإطلاق لطبقةٍ متمتّعةٍ بالامتياز في دولة الشعب التي يُزمع ماركس إقامتها. سيغدو الجميع متساوين، لا من الناحية الحقوقيّة والسياسيّة فحسب، بل من الناحية الاقتصاديّة كذلك؛ هذا ما يعِدُون به على الأقلّ، على الرغم من تشكيكي الشديد في إمكانيّة الوفاء

Scanned with CamScanner

بهذا الوعد يوماً. لن توجد إذنْ أيّة طبقةٍ ذات امتيازٍ، لكنْ ستوجد حكومة، ولنتأمّل في هذا مليّاً، حكومة على درجةٍ عاليةٍ من التعقيد. لن تكتفي هذه الحكومة بإدارة الجماهير وحكمها سياسيّاً كما تفعل الحكومات كلّها الآن، بل ستتولّى إدارة الجماهير اقتصاديّاً أيضاً، عن طريق وضع يد الدولة على عمليّات الإنتاج، وتوزيع الثروة، وزراعة الأرض، وتأسيس المصانع وتطويرها، وتنظيم التجارة وتوجيهها، وأخيراً، توظيف رأس المال في الإنتاج من قِبل المصرفيّ الوحيد: الدولة بالطبع. سيتطلّب إنجاز ذلك كلّه معرفةً واسعةً، ورؤوساً كثيرةً «طافحة بالذكاء» في هذه الحكومة. سيكون هذا حكم الذكاء العلميّ، أكثر الأنظمة أرستقراطيّةً، واستبداداً، وغروراً، ونخبويّةً. ستنشأ بقيامه طبقةٌ هرميّةٌ جديدةٌ قوامها علماء حقيقيّون ومزيّفون، وسينقسم العالم إلى فئتين: أقليّةٍ حاكمةٍ باسْم المعرفة، وأكثريّةٍ ساحقةٍ جاهلة، وعندها سيحلّ البلاء على السواد الأعظم من الجهلة.

لن يطول الأمر بنظامٍ كهذا قبل أن يستجلب على نفسه سخط الجماهير الشديد؛ لذا، ولضمان ضبط غضب العامّة، ستكون حكومة السيّد ماركس «الرشيدة»، و«المُحَرِّرَة» في حاجةٍ إلى قوّةٍ مسلّحةٍ رادعةٍ بالمثل؛ لأنّه ينبغي للحكومة، وفقاً لإنجلز، أن تكون قويّةً لكي تستطيع فرض النظام على الملايين من غير المتعلّمين، الذين قد يؤدّي تمرّدهم العظيم إلى هدم كلّ شيء، بما فيه الحكومة «الطافحة بالذكاء».

تستطيع أن ترى بوضوح، خلف عبارات الديمقراطيّة والاشتراكيّة كلّها ووعودها في برنامج الدولة عند ماركس، مواصفات الاستبداد الحقيقيّ، والطبيعة القاسية التي تشترك فيها الدول جميعها، بصرف النظر عن نمط الحكومة فيها، وبجردة حسابٍ أخيرة، تتطابق الأهداف الرئيسة الداخليّة

Scanned with CamScanner

والخارجيّة لدولة الشعب عند ماركس مع دولة بسمارك الأرستقراطيّة- الملكيّة تماماً. تعتمد الدولتان نشر القوّات العسكريّة عندما يتعلّق الأمر بالسياسة الخارجيّة، وبتعبيرٍ آخر: سياسة الفتوحات العسكريّة، كما تلجآن إلى القوّة العسكريّة ذاتها في معالجة الشؤون الداخليّة، كملاذٍ أخيرٍ في حالة التهديد الجدّيّ للقادة السياسيّين من قِبل الجماهير المنتفضة، التي أنهكها الامتثال، والأمل، والتسليم، والخنوع.

دعونا الآن نتأمّل السياسة الوطنيّة الفعليّة لماركس نفسه، وهو وطنيٌّ ألمانيٌّ مثل بسمارك، يطمح إلى تحقيق عظَمة ألمانيا ومجدها كدولة. لا يجوز بأيّ حالٍ من الأحوال النظر إلى حُبّ ماركس لوطنه ولشعبه بوصفه جريمةً، نظراً إلى اقتناعه العميق بأنّ الدولة شرطٌ لازمٌ لازدهار بلده، وتحرّر شعبه. إذنْ، يتوق ماركس بطبيعة الحال إلى أن يرى ألمانيا مضبوطةً في دولةٍ واحدةٍ مرهوبة الجانب؛ لأنّ الدول الضعيفة والصغيرة عرضة لخطر الابتلاع من جانب دولٍ أُخرى؛ لذا لا بدّ لماركس، كسياسيٍّ متبصّرٍ، ووطنيٍّ غيورٍ، من أن يرغب بأن تتحقّق لألمانيا كدولةٍ أسباب القوّة والتوسّع.

لكنَ ماركس اشتراكيٌّ ذائع الصيت في الوقت نفسه، إضافةً إلى كونه أحد مؤسّسي الأمميّة البارزين، كما أنّه لا يكتفي بالعمل على تحرير الطبقة العاملة في ألمانيا وحْدها؛ إذْ تأبى عليه مروءته إلّا أن يعمل في الوقت ذاته على تحريرها في البلدان جميعها. بوصفه وطنيّاً ألمانيّاً، يسعى ماركس وراء القوّة والمجد، متجسّدين في مركزٍ مهيمنٍ لألمانيا، لكنّ اشتراكيّته وانتماءه إلى الأمميّة يُحتّمان عليه السعي كذلك إلى تحرير شعوب الأرض قاطبة. ما السبيل إلى حلّ هذا التناقض إذنْ؟

Scanned with CamScanner

هنالك طريقةٌ واحدةٌ لا غير: الادّعاء بأنّ وجود دولةٍ قويّةٍ وعظيمةٍ في ألمانيا شرطٌ لا غنىً عنه لتحرير العالم بأسْره، وبأنّ النصر الوطنيّ والسياسيّ لألمانيا نصرٌ للإنسانيّة.

يسمح هذا الاعتقاد، حال تسويغه، بل يوجب، وباسْم أكثر القضايا قدسيّةً، تحويل الأمميّة، واتّحادات الدول الأُخرى كافّةً إلى أدواتٍ على درجةٍ عاليةٍ من القدرة والفعاليّة، والشعبيّة قبل كلّ شيء، في خدمة إنشاء دولةٍ عظيمةٍ للشعوب الجرمانيّة جميعها؛ كان هذا تحديداً ما حاول ماركس فعله في اجتماع لندن عام 1871، وكذلك من خلال القرارات التي مرّرها أصدقاؤه الألمان والفرنسيّون في مؤتمر لاهاي عام 1872، وإنْ لم تتكلل مساعيه تلك بالنجاح التام، فليس مردّ ذلك بالطبع إلى افتقاره إلى الحماسة، أو المهارة المطلوبتين، بل على الأرجح إلى أنّ فكرته الأساسيّة باطلةٌ ومستحيلة التحقيق.

Scanned with CamScanner

خاتمة

من أنا؟

من كتاب باكونين كومونة باريس وفكرة الدولة. عنوان النصّ وضعه الفوضويّ دانييل غورين، الذي أشرف على نشر بعض أعمال باكونين.

أنا لست عالِماً، ولا فيلسوفاً، ولا حتّى كاتباً محترفاً. لقد كتبت القليل جدّاً في حياتي، ويمكنني القول: إنّني لم أفعل ذلك إلّا دفاعاً عن النفس، وعندما أجبرتني قناعات قلبي على تخطّي كراهيتي الغريزيّة لعرض أناي الداخليّة على الجمهور.

من أنا إذنْ؟ وما الذي يدفعني إلى نشر هذا العمل؟ أنا باحثٌ متعصّبٌ عن الحقيقة، وعدوٌّ لدودٌ للأوهام المؤذية التي تستعملها الأنظمة القائمة -الأنظمة التي استفادت من أنواع الفساد الدينيّ، والميتافيزيقيّ، والسياسيّ، والحقوقيّ، والاقتصاديّ، والاجتماعيّ كافّةً، في الأزمان كلّها- لاستعباد الناس وإذلالهم.

أنا عاشقٌ متيّمٌ بالحريّة، أؤمن بأنّه فقط في جوّ الحريّة يمكن للذكاء

Scanned with CamScanner

البشريّ، والسعادة، والكرامة أن تنمو وتتطوّر، ولا أقصد تلك الحريّة الرسميّة التي تُشرف عليها الدولة، وتقيسها، وتنظّمها؛ لأنّ هذه الحريّة كذبةٌ كبيرةٌ، ولا تمثّل إلّا امتيازات القلّة القائمة على استعباد الكثرة، ولا أقصد أيضاً الحريّة الفردانيّة، والأنانيّة، والكريهة، والمخادعة التي تبجّلها مدرسة جان جاك روسو، وكلّ مدرسةٍ أُخرى في الليبراليّة البرجوازيّة، التي تعدُّ حقوق الجماعة، التي تمثّلها الدولة، الحدَّ الذي تقف عنده حقوق الفرد، وتنتهي -بالضرورة- إلى تقليص حقوق الأفراد إلى الصفر، بل أقصد الحريّة الوحيدة التي تستحقّ هذا الاسْم، الحريّة التي تتضمّن التطوير الكامل للمقدرات الماديّة، والفكريّة، والأخلاقيّة كلّها، الكامنة في كلٍّ منّا؛ الحريّة التي لا تعرف أيّة حدودٍ باستثناء تلك التي تفرضها قوانين طبيعتنا نفسها. بالنتيجة، إن تكلّمنا على نحوٍ صحيح، لا توجد حدود بما أنّ هذه القوانين لم تفرضها علينا أيّة تشريعاتٍ خارجيّة، أو متعالية عنّا. هذه القوانين شخصيّة، متوارثةٌ فينا، وتشكّل أساس وجودنا نفسه. عوضاً عن محاولة استئصالها، علينا أن نرى فيها الشرط الحقيقيّ، والسبب الفعّال لحريّتنا؛ حريّة الإنسان التي لا تجد في حريّة الآخرين حدّاً تقف عنده، بلْ تأكيداً وتوسيعاً ضخماً لحريّته نفسها؛ الحريّة من خلال التضامن، وفي المساواة؛ أي: إنّني أقصد الحريّة المنتصرة على القوّة الوحشيّة، وما مثّل دوماً التعبير الحقيقيّ عن هذه القوّة: مبدأ السُّلطة؛ الحريّة التي ستحطّم الأصنام السماويّة والأرضيّة كلّها، وبعدها تبني عالماً جديداً للإنسانيّة في التضامن، على أنقاض الكنائس كلّها، والدول كلّها.

أنا أدافع بقناعةٍ عن المساواة الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ لأنّني أعرف أنّ الحريّة، والعدالة، والكرامة البشريّة، والأخلاق، ورفاهيّة الأفراد، إضافةً

Scanned with CamScanner

إلى تقدّم الأمم، لن تكون إلّا مجموعة من الأكاذيب في غيابها، ولكنْ بما أنّني أرى في الحريّة شرط الحياة البشريّة، أؤمن بأنّ المساواة يجب أن تتأسّس من خلال التنظيمات العفويّة للعمل، والمُلكيّة المشتركة عن طريق منظّماتٍ تتشكّل بحريّةٍ بين المنتجين، وفيدراليّة عفويّة على نحوٍ مماثلٍ بين البلديّات، لتحلّ محلّ الدولة الطفيليّة المستبدّة.

عند هذه النقطة يحلّ الانقسام الرئيس بين الجماعيّين collectivists الثوريّين والاشتراكيّين من جهة، وبين الشيوعيّين السُّلطويّين الذين يدعمون سُلطة الدولة المطلقة من جهةٍ أُخرى. الهدف المطلق للطرفين متماثلٌ تماماً؛ فكلاهما يسعى إلى خلق نظام اجتماعيٍّ جديدٍ يُبنى أوّلاً على العمل الجماعيّ، الذي سيُفرض على الجميع حتماً بالقوّة الطبيعيّة للأحداث، وفي ظلّ ظروفٍ متساويةٍ للجميع، وثانياً: يتأسّس على الملكيّة المشتركة لوسائل الإنتاج.

الفارق الوحيد يكمن في أنّ الشيوعيّين يعتقدون بإمكانيّة بلوغ هذا الهدف عن طريق تنظيم القوّة السياسيّة للطبقة العاملة وتطويرها، وعلى نحوٍ رئيس بروليتاريا المدن، مدعومةً بالبرجوازيّة الراديكاليّة؛ أمّا الاشتراكيّون الثوريّون، فيعتقدون بإمكان بلوغ الهدف فقط عن طريق تنظيم القوّة الاجتماعيّة غير السياسيّة، أو ضدّ-السياسيّة للطبقة العاملة وتطويرها، في المدن والأرياف، إضافةً إلى الناس كلّهم ذوي النيّات الحسنة من الطبقات العليا الذين سيتخلّون عن ماضيهم، وينضمّون بصراحةٍ إلى الاشتراكيّين، ويتبنّون برنامجهم الثوريّ بأكمله.

هذا الافتراق يقود إلى اختلافٍ في التكتيكات؛ يؤمن الشيوعيّون بضرورة تنظيم قوى العمّال من أجل السيطرة على السُّلطة السياسيّة

Scanned with CamScanner

للدولة، والاشتراكيّون الثوريّون ينظّمون أنفسهم لتدمير الدولة، أو(كي نستعمل لفظاً مهذّباً) لتصفية الدولة. يستند الشيوعيّون إلى مبادئ السُّلطة وممارساتها، في حين يضع الاشتراكيّون الثوريّون إيمانهم كلّه في التحرّر، ويميل كلاهما إلى العلم، الذي سيقضي على الخرافات ويأخذ مكان الإيمان الدينيّ. يريد الشيوعيّون فرض العلم بالقوّة؛ أمّا الاشتراكيّون الثوريّون، فيحاولون جعله شائعاً بين الجماعات البشريّة، التي ما إن تقتنع به حتّى تنظّم نفسها على نحوٍ عفويٍّ وحُرٍّ من الأسفل إلى الأعلى، معتمدةً على نفسها، وبتوجيهٍ من مصالحها الخاصّة فقط، بدون أن تتبع أبداً برنامجاً معدّاً مسبقاً «للجهلة» من قِبل العقول «الأسمى».

يعتقد الاشتراكيّون الثوريّون أنّ هناك الكثير من الحكمة العمليّة الجيّدة، والتبصّر الصحيح في التطلّعات الغريزيّة، والاحتياجات الحقيقيّة للجماهير، أكثر ممّا يجده المرء في الذكاء العميق للأطباء كلّهم وملهمي الإنسانيّة، الذين بعد إخفاقهم المتكرّر ما زالوا يحاولون جعل البشر سعداء تحت قيادتهم. أكثر من ذلك، يؤمن الاشتراكيّون الثوريّون بأنّ البشر انصاعوا لحُكّامهم مدّةً طويلةً جدّاً، وأنّ جذر المشكلات لا يكمن في أيّ شكلٍ محدّدٍ من الحكومات، بل بالمبدأ الرئيس في وجود حكومةٍ في الأصل، مهما كان شكلها.

هذه هي التناقضات الشهيرة، التي أصبحت جزءاً من التاريخ، بين الشيوعيّة كما تطوّرت علميّاً في المدرسة الألمانيّة، وقُبلت جزئيّاً من طرف الأمريكيّين والإنجليز، وبين مذهب برودون، الذي تطوّر وبلغ نتائجه المنطقيّة الكاملة على يد البروليتاريا في البلدان اللاتينيّة.

Scanned with CamScanner

ملحق أول:

في السُّلطة

فريدريك إنجلز

مؤخّراً، شنّ عددٌ من الاشتراكيّين هجوماً قاسياً منظّماً على ما سمّوه مبدأ السُّلطة. يكفي أن تقول لهم: إنّ هذا الفعل، أو ذاك سُلطويٌّ حتّى يدينوه، وهذه الطريقة أُسيء استعمالها إلى الدرجة التي أصبح فيها من الضروريّ النظر إلى الأمر عن قربٍ لفهمه.

السُّلطة بالمعنى المستعمل هنا تعني: فرض إرادة شخصٍ على الآخرين. من جهةٍ أُخرى، تفترض السُّلطة مسبقاً الخضوع. الآن، بما أنّ هاتين الكلمتين تبدوان مسيئتين، والعلاقة التي تمثّلانها غير مقبولةٍ للطرف الخاضع، يصبح السؤال: هل هناك طريقةٌ للتخلّص منها، وهل نستطيع -آخذين بعين الاعتبار الظروف الراهنة للمجتمع- خلقَ نظامٍ اجتماعيٍّ مغايرٍ، لا توجد فيه هذه السُّلطة، التي ستختفي نهائيّاً في المحصّلة؟

بفحص الظروف الاقتصاديّة، والصناعيّة، والزراعيّة التي تشكّل أسس المجتمع البرجوازيّ الحاضر، نجد أنّه ينحو نحو استبدال الأفعال الجماعيّة

Scanned with CamScanner

بالأفعال الفرديّة؛ فالصناعة الحديثة، بمصانعها ومطاحنها الضخمة؛ حيث يُشرف مئات العمّال على آلاتٍ معقّدةٍ يحرّكها البخار، حلّت مكان ورش العمل الصغيرة التي يشرف عليها منتجون محدودو العدد، والعربات على الطرق استُبدلت القطارات بها، كما استُبدلت السفن البخاريّة بالقوارب الصغيرة، حتّى الزراعة تقع سريعاً تحت تأثير الآلات ومحرّكات البخار، التي تتحوّل -ببطءٍ، ولكنْ بدون توقّفٍ- إلى ملكيّة الرأسماليّين، الذين يحرثون مساحاتٍ واسعةً من الأراضي بمساعدة مئات العمال، عوضاً عن الملّاك الصغار.

في كلّ مكانٍ، الأفعال المركّبة، والعمليّات المعقّدة المعتمدة على بعضها، تقتلع الأفعال الفرديّة المستقلّة، ولكنْ كلّ من يتكلّم عن الأفعال المركّبة يتكلّم عن التنظيم، والآن، هل من الممكن أن نحصل على تنظيمٍ بدون سُلطة؟

لنفترض أنّ الثورة الاجتماعيّة نجحت في هزيمة الرأسماليّين، فمَن سيمارس السُّلطة الآن على الإنتاج وإعادة توزيع الثروة؟ لنتبنّى رأي اللا-سُلطويّين المطالبين بتحويل ملكيّة الأرض، وأدوات الإنتاج إلى ملكيّةٍ جماعيّةٍ بِيَد العمّال الذين يستعملونها. هل ستختفي السُّلطة عند ذلك، أم ستغيّر شكلها فقط؟ لنفحص هذا الأمر بالتفصيل.

لنأخذ على سبيل المثال: معمل القطن. على القطن أن يمرّ على الأقلّ بستّ مراحلَ متتابعةٍ قبل أن يتحوّل إلى خيطٍ قطنيٍّ، وتتمّ هذه العمليّات في غرفٍ مختلفة. أكثر من ذلك، كي تبقى الآلات تعمل، يجب أن يوجد مهندسٌ يراقب البخار، وميكانيكيٌّ يصلح الآلات، وعمّالٌ آخرون يحملون المنتجات من غرفةٍ إلى أُخرى، وغير ذلك من مهامّ. هؤلاء العمّال كلّهم

Scanned with CamScanner

-الرجال، والنساء، والأطفال- مجبرون على البدء بالعمل، والانتهاء منه في ساعاتٍ محدّدةٍ بسُلطة البخار، الذي لا يهتمّ باستقلاليّة الأفراد. يجب على العمّال إذنْ أن يفهموا ساعات العمل أوّلاً؛ وهذه الساعات، ما إنْ تُحدّد لا يجوز لأحدٍ أن يتجاوزها، بلا استثناء. بعد ذلك تُطرح أسئلةٌ محدّدةٌ حول طريقة الإنتاج، وتوزيع الموادّ ...إلخ، التي يجب أن تُقرّر عن طريق مندوبٍ على رأس كلّ فرعٍ من العمل، أو إن كان ذلك ممكناً، عن طريق تصويت الأغلبيّة، فإرادة الفرد الواحد يجب دوماً أن تُخضع نفسها، ما يعني أنّ الأمور تُقرَّر بطريقةٍ سُلطويّة. الآليّة الأوتوماتكيّة للمصانع الكبيرة أكثر طغياناً بكثير من الرأسماليّين الصغار الذين يوظّفون عدداً صغيراً من العمّال، على الأقلّ فيما يخصّ ساعات العمل، بإمكان المرء أن يكتب على بوّابات هذه المصانع: «عندما تدخل، اترك خلفك استقلاليّتك كلّها».

لو نجح الإنسان -بالقليل من المعرفة والعبقريّة الخلّاقة- في السيطرة على قوى الطبيعة، فقد انتقمت تلك بإخضاعه -عندما يستعمل تلك القوى- إلى استبدادٍ فعليٍّ مستقلٍّ عن كلّ تنظيمٍ اجتماعيّ. الرغبة بالتخلّص من السُّلطة في الصناعات كبيرة الحجم يعني الرغبة بالتخلّص من الصناعة نفسها، التخلّص من القوّة الميكانيكيّة، والعودة إلى القوّة اليدويّة.

لنأخذ مثالاً آخر: شبكة السكك الحديدية. هنا أيضاً، التعاون بين عددٍ لا-نهائيّ من الأفراد ضروريٌّ على نحوٍ مطلق، وهذا التعاون يجب أن يتمّ في ساعاتٍ محدّدةٍ بدقّةٍ تفادياً لأيّة حوادث. هنا أيضاً، الشرط الأوّل لإتمام العمل وجود متحكّمٍ بالأمور، يتّخذ القرارات بسرعةٍ وحزمٍ، سواء كان

Scanned with CamScanner

فرداً منتدباً أم لجنةً موكّلةً بتنفيذ قرارات الأغلبيّة، وفي الحالتين كلتيهما هناك سُلطةٌ صريحة. أكثر من ذلك، ما الذي سيحدث لأوّل قطارٍ ينطلق في رحلته، لو أُلغيت سُلطة موظّفي القطارات على المسافرين؟

ولكنّ الحاجة إلى سُلطةٍ، بلْ وسُلطة مستبدّة، لا يتبدّى بوضوحٍ أكثر ممّا نراه على سطح السفن في أعالي البحار. هنا، في حالات الخطر، سلامة الجميع تعتمد على الطاعة الفوريّة والمطلقة لقرارات فردٍ واحد.

عندما قدّمتُ هذه الحجج إلى أكثر اللا-سُلطويّين حماسة، جوابهم الوحيد كان الآتي: أجل، هذا صحيح، ولكنْ في هذه الحالات ليست السُّلطة ما منحناه للمندوبين، بل التفويض الذي أعطيناه لهم![1] يعتقد هؤلاء السادة أنّهم بتغيير أسماء الأشياء يغيّرون الأشياء نفسها؛ هكذا يسخر هؤلاء المفكّرون العميقون جدّاً من العالم كلّه.

رأينا أنّ نوعاً خاصّاً من السُّلطة، مهما كانت الطريقة التي تُعطى بها من جهة، ونوعاً خاصّاً من التبعية من جهةٍ ثانية؛ أشياء مفروضة علينا بحُكم الشروط الماديّة للإنتاج وتوزيع المنتجات، على نحوٍ مستقلٍّ عن أنواع التنظيم الاجتماعيّ كلّها.

كما رأينا -أيضاً- أنّ الشروط الماديّة للإنتاج والتوزيع تتطوّر على نحوٍ

---

(1) التمييز غير واضح هنا بين السلطة والتفويض، ونص إنجلز مختصر جداً. أعتقد أن المقصود هو التمييز بين نوعين من السلطة: سلطة مطلقة، وسلطة مؤقتة، أو تفويض مؤقت. راجع «ما السلطة؟» والقسم المتعلق بنظرية روسو حول الدولة في هذه المختارات؛ أي: إن الفوضويين يقولون: إنهم ليسوا ضد السلطة المؤقتة، وليسوا ضد التفويض الذي يُمنح لبعض الأفراد لممارسة مهام سلطوية محددة لفترة محدودة؛ ولكنهم ضد استعمال سلطة مطلقة لا يجوز سحبها. رأيي الشخصي أن التمييز معقول جداً، وأن إنجلز لا يأخذ كلام باكونين حول نوعين من السلطة بجدية كافية. (المترجم).

حتميٍّ مع الصناعة والزراعة كبيرة الحجم، وتنحو على نحوٍ متزايدٍ إلى أن توسّع من مساحة هذه السُّلطة؛ لذلك من العبث الكلام عن مبدأ السُّلطة على أنّه شرٌّ على نحوٍ مطلق، وعن مبدأ الاستقلاليّة على أنّه خيرٌ على نحوٍ مطلق. السُّلطة والاستقلاليّة أشياء نسبيّة تتغيّر مجالاتها مع اختلاف مراحل التطوّر الاجتماعيّ، ولو اكتفى دعاة الاستقلاليّة بالقول بأنّ التنظيم الاجتماعيّ المستقبليّ يجب أن تُمارس فيه السُّلطة فقط ضمن الحدود التي تفرضها شروط الإنتاج، لتفاهمنا معهم؛ ولكنّهم عميان تماماً عن الحقائق كلّها التي تجعل السُّلطة ضروريّةً ويحاربون بعاطفتهم العالم كلّه.

لماذا لا يكتفي اللا-سُلطويّون بالاحتجاج على السُّلطة السياسيّة؛ أي: الدولة؟ الاشتراكيّون كلّهم يتّفقون على أنّ الدولة السياسيّة، ومعها السُّلطة السياسيّة، ستختفي نتيجةً للثورة الاجتماعيّة القادمة؛ أي: إنّ الوظائف السياسيّة ستفقد طابعها السياسيّ، وتتحوّل إلى مجرّد وظائف إداريّة تحمي المصالح الحقيقيّة للمجتمع، ولكنّ اللا-سلطويين يطالبون بالتخلّص من الدولة بضربةٍ واحدةٍ، حتّى قبل تدمير الشروط الاجتماعيّة التي أدّت إلى نشوئها. هُم يطالبون بأن يكون أوّل فعلٍ تقوم به الثورة الاجتماعيّة التخلّص من السُّلطة. هل فكّر هؤلاء السادة بأيّة ثورةٍ حقيقيّة؟ الثورة بالتأكيد هي أكثر الأشياء سُلطويّةً في الوجود؛ هي الفعل الذي يفرض فيه جزءٌ من الشعب إرادته على جزءٍ آخر بالبنادق، والمدافع، والحراب، وأكثر الوسائل سُلطويةً، ولو أراد الحزب المنتصر ألّا تكون معاركه بلا معنى، فيجب عليه أن يحافظ على سيطرته بالإرهاب الذي تزرعه أسلحته في صدور الرجعيّين. هل كانت كومونة باريس لتصمد يوماً واحداً لو لم تستعمل سُلطة المسلّحين في وجه البرجوازيّة؟ ألا يجب علينا، على العكس، أن نلومها على عدم استعمال هذه السُّلطة على نحوٍ أوسع؟

Scanned with CamScanner

بالنتيجة، أحد أمرين: إمّا أنّ اللا-سلطويين لا يعرفون ما يهرفون به، وفي هذه الحالة فهم لا يفعلون شيئاً إلّا التشويش، وإمّا أنّهم يعرفون، وفي هذه الحالة هُم يخونون قضيّة البروليتاريا، وفي الحالتين كلتيهما، هُم يخدمون قضيّة الرجعيّة.

Scanned with CamScanner

مختصر سيرة باكونين[1]

جيمس غيوم

(1)

وُلد ميخائيل ألكسندروفيتش باكونين في الثامن عشر من أيّار/ مايو سنة 1814[2]، في منزل عائلته في القرية الصغيرة بريموخينو Premukhino في مقاطعة تفير Tver. كان والده ديبلوماسيّاً، وقد أمضى كمرافقٍ دبلوماسيٍّ بضع سنواتٍ في فلورنسا ونابولي، وبعد عودته إلى روسيا استقرّ في منزل العائلة، وتزوّج، وهو في الأربعين، بفتاةٍ في الثامنة عشرة من عائلة مورافيف Muraviev الشهيرة. مفعماً بالأفكار الليبراليّة، انتمى إلى واحدٍ من نوادي الديسمبريّين[3] بمثاليّة، بعد تولّي القيصر نيكولاس الأوّل العرش، ولكنّه

---

(1) معظم هوامش النص من وضع المترجم الإنجليزي، وقد اختصرت بعضها. (المترجم).

(2) يوافق الثلاثين من أيّار/ مايو في التقويم الغربي.

(3) شكل الديسمبريون حركة تحررية تطالب بملكية دستورية، وقادوا تمرداً للضباط والنبلاء في 25 ديسمبر 1825 ضد طغيان القيصر. قُمع التمرد بعنف، وأُعدم قادته، وسُجن آخرون.

Scanned with CamScanner

سرعان ما تخلّى عن السياسة، وتفرّغ لإدارة أملاك العائلة، وتربية الأولاد: خمس بنات، وخمسة أولاد، أكبرهم ميخائيل.

في سنّ الخامسة عشرة، دخل باكونين مدرسة المدفعيّة في سانت بطرسبورج، وتخرّج بعد ثلاث سنوات برتبة ضابط، وأُرسل إلى حاميةٍ في مقاطعات مينسك وغرودنو في بولندا. وصل إلى هناك بعد مدّةٍ قصيرةٍ من قمع انتفاضة البولنديّين سنة 1832. رؤية بولندا تحت القمع صدمت الشابّ الحسّاس، وعمّقت كراهيته للطغيان. بعد سنيتن، قدّم استقالته وذهب إلى موسكو؛ حيث عاش ستّ سنوات، وأمضى أحياناً عطلة الصيف في منزل العائلة.

في موسكو، درس الفلسفة، وبدأ بقراءة الموسوعيّين الفرنسيّين. حماسته لفلسفة فيخته، التي تشاركها مع صديقَيْه: ستانكيفيتش، وبيلنسكي[1]، جعلته يترجم كتاب فيخته: **محاضرات حول عمل الباحث**، وبعدها أغرق نفسه في أعمال هيغل، الذي كان أكثر المثقّفين الألمان تأثيراً في ذلك الزمن. تبنّى الشابّ الهيغليّة من كلّ قلبه، وانبهر بمقولة: «كلّ ما هو موجود عقلانيّ». على الرغم من أنّها استُعملت لتسويغ تصرّفات الدولة البروسيّة. سنة 1839 التقى بألكسندر هيرتزين Alexader Herzen، وصديقه نيكولاس أورجيف Nicholas Ogarev، وكان الأخير قد عاد حالاً إلى موسكو من منفاه، ولكنّ أفكارهم كانت متباعدةً في ذلك الوقت.

سنة 1840، في السادسة والعشرين من العمر، ذهب باكونين إلى موسكو، ومنها إلى ألمانيا، كي يحضّر نفسه لرسالة دكتوراه في الفلسفة، أو في التاريخ، في جامعة موسكو. في تلك المدّة مات نيكولاس

---

(1) الأول أستاذ في الفلسفة، والثاني ناقد شهير.

ستانكيفيتش[1] في إيطاليا، وكان باكونين ما زال مؤمناً بخلود الروح (رسالة إلى هيرتزين، 23 أكتوبر، 1840). مع تطوّر رؤيته الفلسفيّة، أوّل باكونين فلسفة هيغل كفلسفةٍ ثوريّةٍ، كما وصل لودفيغ فويرباخ إلى الإلحاد في كتابه **جوهر المسيحيّة** من خلال تأويل التعاليم الهيغليّة، كذلك طبّق باكونين الأفكار الهيغليّة على أفكاره الاجتماعيّة والسياسيّة الخاصّة، ووصل إلى الثورة الاجتماعيّة.

انتقل باكونين من برلين إلى درسدن سنة 1842؛ حيث أصدر دوريّة الحوليّات الألمانيّة German Yearbooks بالتعاون مع آرنولد روج[2]، وفيها بدأ بصياغة أفكاره الثوريّة. اختتم مقاله: «الرجعيّة في ألمانيا: مختصر بقلم رجُل فرنسيّ» بالإعلان الشهير:

«لنضع ثقتنا في الحركة الأبديّة التي تدمّر وتحطّم، فقط لأنّها مصدر الحياة الخلّاق الأبديّ الذي لا يُفهم. رغبة التدمير، هي -أيضاً- رغبةٌ بالخلق».

اعتقد هيرتزين في البداية أنّ المقال كُتب بيدٍ فرنسيّةٍ، وكتب في مذكّراته: «هذا نداءٌ قويٌّ وصلب، ونصرٌ للحزب الديمقراطيّ. المقال من البداية إلى النهاية يثير الاهتمام».

التقى باكونين في درسدن بالشاعر الألمانيّ الشهير جورج هيرفيغ، وقد استمرّت صداقتهما زمناً طويلاً، كما صادق باكونين الموسيقيّ أدولف رايشتل، من سكّان درسدن.

بعد مدّةٍ قصيرةٍ أصبحت الحكومة الساكسونيّة شديدة العداء لروج

---

(1) فيلسوف روسي مات في ريعان الشباب، وقد أثّر بشكل كبير في المثقفين الروس في ذلك الوقت.

(2) أحد أشهر أتباع هيغل، وقد أثر لفترة في ماركس وباكونين.

Scanned with CamScanner

والمتعاونين معه، فغادر باكونين وهيرفيغ ساكسونيا إلى سويسرا، وهناك تواصل باكونين مع الاقتصاديّين الألمان المتجمّعين حول فيلهلم فيلتنغ[3]. في بيرن، عقد صداقة طويلة الأمد مع آدولف فوغت، الذي سيصبح بروفيسوراً في الطب في جامعتها. عندما طالبت الحكومة الروسيّة السُّلطات السويسريّة بترحيل باكونين إلى روسيا، غادر بيرن سنة 1844، ليتوقّف أوّلاً في براسلز، قبل أن يتّجه إلى باريس؛ حيث سيعيش حتّى سنة 1847.

(2)

في باريس، قابل باكونين هيرفيغ مرّةً أُخرى، وزوجته إيما سيغيموند، وكارل ماركس، الذي وصل سنة 1843. تعاون ماركس في البداية مع روج، لكنّه ما لبث أن شقّ طريقه الخاصّ مع إنجلز، وطوّرا إيديولوجيا خاصّة بهما. باكونين كان معجباً ببرودون، الذي أمضى معه نقاشاتٍ ليليّةً طويلةً، كما كان صديقاً مقرّباً لجورج ساند. كانت السنوات الباريسيّة الأكثر أهميّةً في مسيرة تطوّر فكر باكونين، وفيها ارتسمت الخطوط العريضة الأساسيّة لبرنامجه الثوريّ، على الرغم من أنّه لم يحرّر نفسه من المثاليّة الميتافيزيقيّة كليّاً إلّا بعد مدّةٍ طويلة. باكونين نفسه، في مسوّدةٍ تعود إلى عام 1871، يخبرنا عن صِلاته الفكريّة بكلٍّ من ماركس وبرودون خلال إقامته في باريس:

«فيما يتعلّق بالثقافة، كان ماركس، وما يزال، أكثر تطوّراً منّي؛

---

(3) فيلهلم فيلتنغ شيوعي ألماني أسس كوميونات مختلفة في أمريكا، وآمن بقدرة العلم والعلماء على قيادة المجتمع، وهو ما سينتقده باكونين لاحقاً.

لم أعرف شيئاً في ذلك الوقت عن الاقتصاد السياسيّ، ولم أكن قد خلّصت نفسي بعد من الميول الميتافيزيقيّة؛ أمّا اشتراكيّتي، فكانت غريزيّةً فقط، على الرغم من أنّه أصغر منّي، كان ملحداً، وماديّاً مدركاً لذلك، واشتراكيّاً مثقّفاً. في ذلك الوقت بالضبط، كان يضع أسس منظومته الفكريّة القائمة اليوم. كنّا نلتقي كثيراً، ولقد احترمته كثيراً؛ بسبب سَعة اطّلاعه، وتفانيه الجارف -المخلوط دوماً بالغرور- في قضيّة البروليتاريا. لقد رغبت دوماً بالكلام معه؛ لأنّه كان دوماً معطاءً ولمّاحاً، إلّا عندما يحرّكه الحقد فيثير الشفقة، وكان هذا حاله غالباً، مع الأسف. لم توجد يوماً حميميّة وصراحة بيننا، أمزجتنا لم تسمح بذلك. وصفني بالمثاليّ العاطفيّ، وكان محقّاً، ووصفته بالخبيث، والغدّار، والمغرور، وكنت أنا أيضاً محقّاً».

قدّم باكونين تشخيصه لإنجلز في كتابه **مذهب الدولة والفوضويّة Statism and Anarchy**:

«سنة 1845 كان ماركس قائد الشيوعيّين الألمان، في حين كان صديقه إنجلز في مستوى ذكائه نفسه، إلّا أنّه لم يكن واسع المعرفة مثله، ومع ذلك، كان عمليّاً بدرجةٍ أكبر، وليس أقلّ جاهزيّةً للتآمر، والخداع، والخبث السياسيّ. شكّلا معاً تنظيماً سريّاً للشيوعيّين الألمان والاشتراكيّين السُّلطويّين».

في مسوّدةٍ مكتوبةٍ بالفرنسيّة تعود إلى سنة 1870، قدّم باكونين تقييمه لبرودون، مقارناً إيّاه مع ماركس:

«لقد أخبرت برودون قبل وفاته بأشهر، أنّه على الرغم من محاولاته كلّها للتخلّص من المثاليّة الكلاسيكيّة، بقي

Scanned with CamScanner

مثاليّاً في العمق، منغمساً في الأناجيل، وفي القانون الرومانيّ، والمتيافيزيقيا. من سوء حظّه أنّه لم يدرس العلوم الطبيعيّة، ولم يستعمل طرائقها. لقد تمتّع بميزة العباقرة، وتلمّس الدروب الصحيحة، ولكنّ نماذج التفكير المثاليّة أعاقته، وكان يقع في الأخطاء القديمة نفسها دائماً. كان برودون في تناقضٍ دائمٍ: عبقريٌّ حيويٌّ، ومفكّرٌ ثوريٌّ يجادل دوماً ضدّ الأوهام المثاليّة، ولكنّه لم ينجح قطّ في التخلّص منها هو نفسه... أمّا ماركس، كمفكّر، فقد كان على الدرب الصحيح؛ لقد أرسى المبدأ القائل بأنّ التطوّرات في نظام الحقوق نتيجة للتطوّر الاقتصاديّ، وليست سبباً له، وهذه فكرةٌ عظيمةٌ ومثمرةٌ جدّاً، وعلى الرغم من أنّه لم يبتدع الفكرة؛ إذْ كانت موجودةً بشكلٍ، أو بآخر قبل ماركس، ولكنْ يعود الفضل إلى ماركس في بلورتها بوضوحٍ كأساسٍ لفهم النظام الاقتصاديّ. من جهةٍ أُخرى، فَهِم برودون الحريّة، وشعر بها على نحوٍ أفضل بكثيرٍ من ماركس. عندما لا تكبّل برودون المذاهب الميتافيزيقيّة، يكون ثوريّاً بالغريزة، لقد بجّل الشيطان، وأعلن الفوضويّة. بالتأكيد، كان باستطاعة ماركس تركيب نظامٍ أكثر عقلانيّةً للحريّة، ولكنّه كان من رأسه حتّى أخمص قدميه سُلطويّاً...».

في التاسع والعشرين من تشرين الثاني/ نوفمبر 1847، في مأدبةٍ لإحياء ذكرى الانتفاضة البولنديّة سنة 1830، ألقى باكونين خطاباً شجب فيه بشدّة الحكومة الروسيّة. بعدها، وبناءً على طلب السفير الروسيّ كيسلف، طُرد من فرنسا. في ردّ فعلٍ على التعاطف الواسع الذي اكتسبه باكونين بعد طرده، أطلق السفير الروسيّ شائعةً مفادها أنّ باكونين كان عميلاً للحكومة

Scanned with CamScanner

الروسيّة، متنكّراً في زيٍّ ثوريّ. (باكونين ذكر القصّة في رسالة إلى فانيلي في 29 أيّار/ مايو 1867). ذهب باكونين إلى براسلز؛ حيث التقى ماركس مرّةً أُخرى. كتب باكونين عن ماركس ودائرته إلى صديقه هيرفيغ قائلاً:

«يسمّم العمّال الألمان، وبورنستات، وماركس، وإنجلز -خاصّةً ماركس- الجوّ باستمرار. الغرور، والتعجرف، والكراهية، والنمائم في الأمور النظريّة، والجُبن في الأمور العمليّة، وأطروحاتٌ حول الحياة، والأفعال، والمشاعر، وغيابٌ تامٌّ عن الحياة، والأفعال، والمشاعر، وتملّقٌ مزعجٌ للعمّال التقدميّين، وكلامٌ بدون أفعال. بالنسبة إليهم، فويرباخ برجوازيّ، وأولئك الذين يستعملون لقب «برجوازيّ» باستمرارٍ، وبصوتٍ عالٍ، هُم أنفسهم أكثر الناس برجوازيّةً في مدينةٍ ريفيّة. باختصار، حماقات وأكاذيب، أكاذيب وحماقات. في مثل هذا الجوّ، لا يستطيع أحدٌ التنفّس بحريّة. لقد ابتعدت عنهم، وأعلنت بوضوحٍ أنّني لن أحضر اجتماعات جمعيّة نقابات الشيوعيّة Kommunistischer Handwerkerverein، وأنّني لا تربطني أيّة صِلةٍ بهذه المنظّمة».

(3)

فتحت ثورة الرابع والعشرين من شباط/ فبراير 1848 أبواب فرنسا مرّةً أُخرى لباكونين. ولكنْ عندما كان يحضّر نفسه للعودة، غيّرت أحداث برلين وفيينا خططه، فاتّجه إلى ألمانيا في نيسان/ أبريل. كان أيضاً يأمل في ذلك الوقت أن يشارك في الانتفاضة البولنديّة. في كولونيا، التقى مرّةً أُخرى بماركس وإنجلز، اللذَيْن كانا يصدران دوريّتهما، جريدة بلاد الراين الجديدة *Neue Rheinische Zeitung*. في ذلك الوقت حاولت «رابطة

Scanned with CamScanner

الديمقراطيّة في باريس Democratic Legion of Pari» إرسال بعثةٍ لإشعال تمرّدٍ في دوقيّة بادن الكبرى. كانت النتيجة كارثةً فظيعةً! هاجم ماركس وإنجلز هيرفيغ، صديق باكونين، الذي كان مع مجموعةٍ من المنفيّين الألمان، أحد قادة هذه المحاولة المخفقة. دافع باكونين عن صديقه. بعد مدّةٍ طويلةٍ، سنة 1871، كتب باكونين: «يجب أن أعترف بخصوص هذه المسألة بأنّ ماركس وإنجلز كانا مُصيبين، ولكنْ بغطرستهما المعهودة، هاجما هيرفيغ بعنفٍ، وهو لم يكن موجوداً هناك ليدافع عن نفسه. وجهاً لوجه دافعت عنه أمامهما، وقد ابتدأ النفور بيننا منذ ذلك الوقت».

فيما بعد، في حزيران/ يونيو 1848، ذهب باكونين إلى برلين وبريسلو، ثمّ إلى براغ؛ حيث حاول التأثير على كونغرس السلافيّين لتبنّي منحى ثوريّ ديمقراطيّ. بعد المشاركة في الانتفاضة التي دامت أسبوعاً واحداً، ثمّ قُمِعت بوحشيّةٍ، عاد إلى بريسلو. كان في تلك المدينة حين صدر عدد 6 حزيران/ يونيو من جريدة ماركس **بلاد الراين** التي نُشرت فيها رسالةٌ من مراسلهم في باريس جاء فيها:

> **«فيما يخصّ البروباغندا السلافيّة، لقد نُمي إلينا البارحة أنّ جورج ساند تملك وثائق تشكّك على نحوٍ كبيرٍ بالمنفيّ الروسيّ ميخائيل باكونين، وتُظهر أنّه استُخدم، أو وُظّف مؤخّراً كعميلٍ لروسيا، وقد لعب دوراً كبيراً في اعتقال البولنديّين المساكين. جورج ساند أطلعت بعض أصدقائها على هذه الوثائق».**

احتجّ باكونين مباشرةً على هذا القدح المعيب في رسالةٍ نشرها في «جريدة ألمينيغ أودر تزايتيغ *Allgemeine Oder Zeitung*» في بريسلو، وأُعيد نشرها في جريدة ماركس نفسها في السادس عشر من تمّوز/ يوليو،

Scanned with CamScanner

كما كتب إلى جورج ساند طالباً إليها تفسيراً. ردّت ساند في رسالةٍ مفتوحةٍ إلى محرّر جريدة ماركس التي نشرت الخبر، وجاء فيها:

«الاتّهامات التي ساقها مراسلكم ملفّقةٌ كليّاً. لا يوجد أيّة وثائق. ليس عندي أيّة معلومات على الإطلاق حول الادّعاءات التي نشرتموها عن السيّد باكونين. لم أشكّك يوماً، ولم أسمح لأيّ شخصٍ أن يتكلّم باسْمي للتشكيك في إخلاصه، أو في كرامته الشخصيّة. أناشد حسّ المسؤوليّة لديكم وضميركم في أن تنشروا ردّي هذا على الفور في جريدتكم».

نشر ماركس الرسالة مرفقةً بالتعليق الآتي: «لقد قمنا بواجبنا الصحفيّ في التدقيق ومراقبة الأشخاص المهمّين، وفي الوقت نفسه أعطينا السيّد باكونين الفرصة ليبدّد الشكوك التي تداولتها بعض الأوساط الباريسيّة».

لسنا بحاجةٍ إلى القول في الردّ على هذا التعليق: إنّه أيضاً من مهامّ الصحافة أن تمتنع عن نشر الاتّهامات والقدح بدون أن تحاول حتّى أن تتحقّق من الوقائع.

في الشهر التالي، التقى ماركس وباكونين مرّةً أُخرى في برلين، وأُجريت مصالحةٌ غير مقنعةٍ على عَجَلٍ بينهما. كتب باكونين عن هذا اللقاء لاحقاً سنة 1871: أجبرنا أصدقاء مشتركون على العناق، وفي أثناء الحوار قال ماركس، بنصف بابتسامةٍ: «هل تعلم أنّني الآن زعيم تجمّعٍ شيوعيٍّ سريٍّ، ولو أنّني أمرت أحدهم بقتل باكونين، لكنت ميّتاً اليوم؟».

منفيّاً من بروسيا وساكسونيا، أمضى باكونين بقيّة العام في إمارة أنهالت. هناك نشر كُتيّبه «نداء إلى السلافيّين، بقلم المواطن الروسيّ باكونين، عضو الكونغرس السلافيّ». اقترح باكونين أن يتوحّد السلافيّون

Scanned with CamScanner

الثوريّون مع الثوريّين من أممٍ أُخرى، كالهنغار، والألمان، والطليان، كي يتخلّصوا من أكبر ثلاث أوتوقراطيّات في ذلك الزمن: الإمبراطوريّة الروسيّة، والإمبراطوريّة النمساويّة-الهنغاريّة، ومملكة بروسيا، وسيتلو ذلك فيدراليّة حُرّة للشعوب السلافيّة المحرّرة. انتقد ماركس هذه الأفكار في دوريّته في 14 شباط/ فبراير 1849:

«باكونين صديقنا، ولكنّ هذا لا يمنعنا من انتقاد كُتيّبه. إنْ وضعنا جانباً الروس والبولنديّين، وربّما الأتراك السلافيّين، فإنّه لا يوجد مستقبلٌ لأيّ شعبٍ سلافيٍّ آخر، لسببٍ بسيطٍ هو أنّهم يفتقرون إلى الشروط التاريخيّة، والجغرافيّة، والاقتصاديّة، والصناعيّة التي لا غنى عنها للاستقلال والقابلية للاستمرار».

بخصوص الفروقات بين ماركس ورؤيته الشخصيّة حول المسألة السلافيّة، كتب باكونين سنة 1871:

«اختلفنا أنا وماركس سنة 1848، ويجب أن أعترف بأنّ محاججته كانت أصحّ. مأخوذاً بالثورة، وبالجوّ الذي نتج عنها، كنت منجذباً إلى الجانب السلبيّ فيها أكثر من الإيجابيّ، مع ذلك، هناك نقطة وحيدة كنت فيها محقّاً، وكان ماركس مخطئاً. كسلافيٍّ، أردت تحرّر الشعوب السلافيّة من حُكم الألمان، وكألمانيٍّ وطنيٍّ، لم يقبل بذلك في ذلك الوقت، ولن يقبل به اليوم. لقد اعتقد حينها، كما زال يعتقد اليوم، أنّ مهمّة الألمان تحويل السلاف إلى متحضّرين؛ أي: إلى ألمان، مهما كانت العواقب»[1].

---

(1) يوجد أسباب قوية لأخذ اتهامات باكونين بجدية. المقال المُشار إليه، الذي كبته في الواقع إنجلز، ووافق عليه ماركس، كان عدائياً جداً تجاه التشيك، بل يقول في المقال: «هذه «الأمة»، التي لم يكن لها أي وجود تاريخي، تسعى إلى استعادة =

في كانون الثاني/ يناير 1849، وصل باكونين سرّاً إلى لايبتزخ. بمساعدة بعض الشباب التشيك بدأ بالتحضير لتمرّدٍ في بوهيميا. على الرغم من الهزائم في ألمانيا وفرنسا، كان الأمل حيّاً؛ حيث ما زالت توجد عدّة أماكن في أوروبا لم تُسحق فيها الثورات بعد. فقد نُفي البابا بيوس التاسع من روما، وأعلن قيام جمهوريّة روما، بقيادة الثلاثيّ: مازيني، وسافي، وأرمينيللي، فيما كان الجيش تحت إمرة غاريبالدي. استعادت البندقيّة حريّتها، وأنهت ببطولةٍ الحصار النمساويّ، وبقيادة كوسوث، تمرّد الهنغاريّون على النمسا، وأعلنوا هزيمة آل هابسبورغ، وفي الثالث من أيّار/ مايو 1948 اندلعت ثورةٌ شعبيّةٌ في درسدن، بعد أن رفض ملك ساكسونيا قبول دستور الإمبراطوريّة الألمانيّة الذي وافق عليه برلمان فرانكفورت. هرب الملك، وأعلن قيام حكومةٍ مؤقّتة. سيطر الثوّار على المدينة خمسة أيّام. باكونين، الذي غادر لايبتزخ إلى درسدن في منتصف نيسان/ أبريل، أصبح أحد قادة الثورة، وألهم المدافعين خلف المتاريس التمسّك بمواقعهم ببطولةٍ في وجه القوّات البروسيّة. هذا الرجُل العملاق، بشهرته التي طبقت الآفاق كثوريّ، أصبح محطّ العيون، وأُحيط الرجُل بأساطير كثيرة؛ قيل: إنّه وحْده كان يطلق النار على البروسيّين، وكُتب عنه أنّه «روح الثورة الحقيقيّة»، وأُشيع أنّه ابتدأ بإرهاب الناس، وأنّه أخرج التحف والكنوز من المتاحف وعرضها في المتاريس؛ كي يجبر القوّات المتقدّمة على التوقّف، كما اختُلقت قصص لا نهاية لها.

في التاسع من أيّار/ مايو، تراجعت القوّات الثوريّة، بعددها الصغير،

= استقلالها. التشيك العنيدون والسلوفاك يجب أن يكونوا ممتنين للألمان، الذين جعلوهم متحضرين وعرّفوهم على التجارة وعلوم الزراعة والصناعة والتعليم....»

Scanned with CamScanner

وتسليحها البسيط، إلى فيبربيرج. ناشد باكونين -بدون نتيجةٍ- ستيفن بورن (زعيم أربيتير فيربوندنغ، أوّل تنظيمٍ عمّاليٍّ ألمانيّ) أن يأخذ القوّات المتبقيّة إلى بوهيميا كي يبدؤوا ثورةً جديدة. رفض بورن وحلّ قوّاته. لم يبق شيءٌ لفعله، فاتّجه باكونين، والموسيقار ريتشارد فاجنر، وهربرت -أحد القادة الديمقراطيّين المخلصين لباكونين- إلى تشيمنيتز. هناك قبض مسلّحون برجوازيّون على باكونين وهربرت، وسلّموهما إلى البروسيّين. اختبأ فاجنر في بيت أخته، ثمّ هرب.

لعب باكونين دور المحارب الشجاع، ورسم الاستراتيجيّات في هذه الثورة. حتّى ماركس العدائيّ اضطرّ إلى الاعتراف بالدور المميّز الذي قام به باكونين؛ حيث كتب بعد بضع سنوات، في رسالةٍ إلى جريدة نيويورك ديلي تريبيون (2 تشرين الأوّل/ أكتوبر 1852) بعنوان: «الثورة والثورة المضادّة في ألمانيا»:

«في درسدن، استمرّت المعارك في الشارع لمدّة أربعة أيّام. أصحاب المحالّ، وقد سلّحوا أنفسهم تحت مسمّى «حرّاس الجماعة»، لم يرفضوا فقط أن يحاربوا، بلْ إنّ بعضهم دعم القوّات البروسيّة ضدّ المتمرّدين. المتمرّدون كلّهم تقريباً كانوا عمّالاً من المصانع المجاورة، وقد وجدوا قائداً ملهماً وقادراً في المنفيّ الروسيّ ميخائيل باكونين».

(4)

بعد اقتياده إلى قلعة كونيغشتين، أمضى باكونين عدّة أشهرٍ في الحبس، وفي النهاية، حُكم عليه بالإعدام في الرابع عشر من كانون الثاني/ يناير

Scanned with CamScanner

1850. في حزيران/ يونيو، خُفّفت العقوبة إلى السجن مدى الحياة، ثمّ سُلّم السجين إلى النمسا بناءً على طلب السُّلطات النمساويّة. سُجن في براغ في البداية، ثمّ حُوّل إلى أولموتز؛ حيث حُكم عليه بالشنق. مرّةً أُخرى خُفّف الحكم إلى السجن مدى الحياة. عومِل بوحشيّةٍ في السجون النمساويّة، وقُيّدت يداه وقدماه، وفي أولموتز قُيّد إلى جدار السجن.

بعد مدّةٍ قصيرةٍ، سلّم النمساويّون باكونين إلى روسيا؛ حيث سُجن في الزنازين الفظيعة في **قلعة بطرس وباول**. في بداية سجنه، زار الكونت أورلوف، مبعوث القيصر، باكونين، وأخبره بأنّ القيصر يطلب اعترافاً خطيّاً، مؤمّلاً أنّ الاعتراف سيجعل باكونين روحيّاً وجسديّاً تحت سُلطة الدبّ الروسيّ. بما أنّ ما فعله كلّه كان معروفاً، لم يجد أسراراً كي يفشيها، لذا كتب إلى القيصر:

«لقد أردت اعترافاتي، ولكنْ يجب أن تعرف بأنّ الخاطئ التائب ليس مجبراً على إفشاء خطايا غيره، أو كشفها. ما أملكه كلّه ضميري وشرفي اللّذان يمنعاني من خيانة ما ائتمنني عليه الآخرون؛ لذا لن أعطيك أيّة أسماء».

عندما قرأ القيصر نيكولاس الأوّل رسالة باكونين، علّق قائلاً: «هذا شابٌّ طيّبٌ، ممتلئٌ بالأمل؛ ولكنّه رجُلٌ خطِرٌ، ويجب ألّا نتوقّف أبداً عن مراقبته».

مع تفجّر حرب القرم سنة 1854، تعرّضت القلعة إلى القصف من قِبل الإنجليز، فنُقل باكونين إلى سجن شلوسيسرج Schlusselberg. هناك، اعتدى عليه بالضرب المبرح بعض الأوغاد، وفقد أسنانه كلّها. دعوني الآن أعرض عليكم ما كتبته أنا نفسي بعد يومٍ واحدٍ من وفاة باكونين،

Scanned with CamScanner

مقتصراً فقط على ما قاله لي هو شخصيّاً حول المدّة الأخيرة من السجن في روسيا:

«الطعام المقرف في السجن أضرّ بمعدته على نحوٍ كامل، التي لم تعد تحتمل الأكل فأصبح يقيء بعد كلّ وجبةٍ، ولا يستطيع هضم إلّا القطع الصغيرة جدّاً من الملفوف المطبوخ، ولكنْ إن كان جسده قد قُهر، فروحه لم تُقهر. هذا ما كان يخشاه أكثر من أيّ شيءٍ آخر: أن يكسر السجن روحه، وأن يتوقّف عن كراهية الظلم، وعن الشعور بالتمرّد يملأ قلبه، وأن يأتي اليوم الذي يتفهّم فيه سجّانيه ويقبل بقدَره، ولكنْ لم يكن هناك ما يدعو إلى الخوف؛ لم تهتزّ قناعاته للحظةٍ واحدةٍ، وخرج من المعتقل كما دخله، جسوراً وشجاعاً...

أخبرنا أيضاً أنّه كي يتناسى الحبس الانفراديّ الطويل الكريه، كان يستعيد دوماً أسطورة بروميثوس، منير درب البشريّة، الذي كان، فيما هو مقيّد إلى الصخرة بأوامر من آلهة الأولمب؛ يستمع إلى الألحان اللطيفة المُطربة لحوريّات البحر، تجلب العزاء والفرح لضحيّة انتقام جوبيتر».

كان يُؤمّل مع وفاة القيصر نيكولا الأوّل أن يتغيّر الوضع بالنسبة إلى باكونين، ولكنّ القيصر الجديد، ألكسندر الثاني، شطب بيده اسم باكونين من قوائم العفو. بعد مدّةٍ طويلةٍ، ذهبت والدة باكونين إلى القيصر ورَجَته أنْ يرحم ابنها، ولكنّ الموظّفين قالوا لها: «سيّدتي، ابنك لن يخرج من السجن حيّاً». في أحد الأيّام، وفيما كان ألكسندر يقرأ الرسالة التي كتبها باكونين للقيصر السابق، أخبر مساعده، الأمير جونتشاروف: «ولكنّني لا أجد أيّة إشارةٍ للندم فيها».

Scanned with CamScanner

سنة 1857، لان القيصر أخيراً، وأفرج عن باكونين بعد الحُكم عليه بالنفي مدى الحياة إلى سيبيريا. سُمح له بالسكن في منطقة **تومسك**. في نهايات سنة 1858، تزوّج بشابّةٍ بولنديّةٍ تُدعى أنطونيا كواتوفسكي. بعد مدّةٍ، ونتيجة وساطة أحد أقارب أمّه، نيكولاس مورافيف، الحاكم العام لشرق سيبيريا، سُمح له بالانتقال إلى إرتكوتسك. هناك عمل في القطاع الحكوميّ، في دائرة تطوير آمور، ثمّ في مشروعٍ جديدٍ في المناجم.

توقّع باكونين أن يتحرّر بسرعةٍ، ويُسمح له بالعودة إلى روسيا، ولكنّ راعيه مورافيف فقد موقعه بعد اصطدامه ببعض البيروقراطيّين، وأدرك باكونين أنّه لن يستعيد حريّته إلّا بطريقةٍ واحدة: الهرب. غادر إرتكوتسك في منتصف حزيران/ يونيو 1861 بحجّة العمل، مدّعياً القيام بمفاوضاتٍ تجاريّةٍ، ودراساتٍ للحكومة، ووصل إلى نيكولايفسك في حزيران/ يونيو. أبحر في المركب الحكوميّ ستريلوك إلى كاستري، المرفأ الجنوبي؛ حيث نجح في الصعود إلى السفينة التجاريّة الأمريكيّة فيكري، التي أخذته إلى هاكوداتي في اليابان، ومنها توجّه إلى ياكوهاما، ثمّ إلى سان فرانسيسكو. في السابع والعشرين من كانون الأوّل/ ديسمبر سنة 1861 وصل إلى لندن، حيث استقبله هيرتزن وأوغاريف كأخٍ مفقود.

(5)

سألخّص بسرعةٍ نشاطات باكونين في السنين الستّ التي أعقبت عودته إلى أوروبا الغربيّة. أدرك سريعاً أنّه على الرغم من الصداقة الشخصيّة مع هيرتزن وأوغاريف، إلّا أنّه لا يستطيع ربط نفسه بالخطّ السياسيّ لجريدتهم كولوكول (الجرس). خلال سنة 1862، شرح باكونين أفكاره

Scanned with CamScanner

في كُتيّبين: **إلى الأصدقاء الروس، والبولنديّين، وغيرهم من السلاف،** وكُتيّب: **رومانوف، بوغاتشيف أم بيستيل؟**[1]

مع تفجّر انتفاضة البولنديّين سنة 1863 كان باكونين يحاول توحيد الرجال والقوى كلّهم كي يصبحوا أكثر فعاليةً، وكي تتعمّق الثورة، ولكنّ محاولة تنظيم فيلقٍ روسيٍّ باءت بالإخفاق، ولم تثمر حملة الكولونيل لابينسكي. بعد ذلك انتقل باكونين إلى ستوكهولم، واجتمع بزوجته مجدّداً، مؤمّلاً أن تساعده السويد. خططه كلّها أخفقت هناك، وعاد إلى لندن. انتقل بعدها إلى إيطاليا، وفي منتصف سنة 1864 عاد إلى السويد، ثمّ مرّةً أُخرى إلى لندن؛ حيث التقى ماركس، ومنها إلى باريس؛ حيث اجتمع ببرودون. في النهاية، عاد إلى إيطاليا.

كانت إيطاليا على عتبة عهدٍ جديدٍ، بعد حرب 1860 وحملة غاريبالدي البطوليّة. بقي باكونين في إيطاليا إلى 1867، مقيماً في البداية في فلورنسا، ثمّ في نابولي. في هذه المدّة بدأ بالعمل على تشكّل تنظيمٍ سريٍّ للثوريّين من أجل الدعاية والتحضير للفعل المباشر عندما تنضج الظروف. منذ 1864 كان يجنّد طلياناً، وفرنسيّين، واسكندنافيّين، وسلافيّين في تجمّع سريٍّ عُرف باسْم الأخويّة الدوليّة International Brotherhood، وباسْمٍ آخر هو تحالف الاشتراكيّين الثوريّين Alliance of Revolutionary Socialists. ناضل هو ورفاقه أيضاً ضدّ الأتباع المتديّنين المتحمّسين للجمهوريّ ماتزيني، الذي كان شعاره: «الله والدولة». في نابولي أسّس باكونين جريدة *Libertà e Giustizia* (الحرية والعدالة) وفيها طوّر برنامجه الثوريّ.

---

(1) معنى العنوان الساخر: من أفضل قائد للثورة: القيصر نيكولاس رومانوف، أم بوغاتشيف قائد الثورة الفلاحية، أو بيستيل زعيم المتآمرين الديسمبريين؟

Scanned with CamScanner

في تمّوز/ يوليو 1866 أخبر صديقيه: هيرتزن، وأوغاريف، بوجود تنظيمٍ سريٍّ، وببرنامجه، الذي كان يضع فيه جهوده كلّها لمدّة سنتين. بحسب ما قاله باكونين، كان للتنظيم في ذلك الوقت أعضاء في السويد، والدنمارك، والنرويج، وإنجلترا، وفرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، إضافةً إلى الروس والبولنديّين.

سنة 1867 شكّل البرجوازيّون الديمقراطيّون السلميّون من عدّة دول (أغلبيتهم من فرنسا وألمانيا) رابطة السلام والحريّة The League for Peace and Freedom، وأقاموا مؤتمراً في جنيف أثار اهتماماً واسعاً. على الرغم من أنّ باكونين لم تكن عنده أوهام حول طبيعة هذا المؤتمر، إلّا أنّه حاول نشر برنامجٍ اشتراكيٍّ ثوريٍّ بين أعضاء المؤتمر. حضر المؤتمر، وألقى كلمةً، وأصبح عضواً في اللجنة المركزيّة للرابطة. لمدّة سنةٍ كاملةٍ كان يحثّ اللجنة على تبنّي برنامجٍ اشتراكيٍّ ثوريّ. في مؤتمر الرابطة الثاني، في بيرن سنة 1868، حاول مع زملائه في تحالف الاشتراكيّين الثوريّين أن يقنعوا المؤتمر بتبنّي قراراتٍ ثوريّةٍ بوضوح. بعد عدّة أيّامٍ من النقاشات، رُفضت اقتراحاتهم. استقالت الأقليّة الاشتراكيّة الثوريّة من الرابطة، في الخامس والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1868، وأسّسوا في اليوم نفسه تنظيماً جديداً مفتوحاً، غير سريٍّ، باسْم التحالف الدوليّ للديمقراطيّة الاشتراكيّة International Alliance of Socialist Democracy. إعلان مبادئ التحالف كتبه باكونين؛ وفيه تلخيصٌ لأفكاره، ونتائجها، وثمارها، ولسنين طويلة من التطوّر الإيديولوجيّ الذي بدأ في ألمانيا سنة 1842. من بين أشياء أخرى، يؤكّد الإعلان على ما يلي:

«يعلن التحالف إلحاده، ويسعى إلى التخلّص على نحوٍ كامل

Scanned with CamScanner

وأكيدٍ من الطبقات كلّها، وإلى المساواة السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة بين الجنسين، ويريد تحويل الأرض، ووسائل العمل كلّها (الإنتاج)، وكذلك الملكيّات الأُخرى كلّها، إلى ملكيّةٍ جماعيّةٍ للمجتمع ككل، لمصلحة العمّال، عن طريق التعاونيّات الصناعيّة والزراعيّة، كما يؤكّد أنّ الدول السياسيّة والسُّلطويّة القائمة كلّها، التي ستُختزل مهمّتها إلى مهام إداريّةٍ بسيطةٍ للمنفعة العموميّة في بلدانها، يجب أن يُستبدل بها في النهاية اتّحادات وروابط حرّة، زراعيّة وصناعيّة، على مستوى العالم».

أعلن التحالف الجديد رغبته في أن يصبح فرعاً للأمميّة، وقبوله بنظامها الأساسي.

قبل بضعة أسابيع، (الأوّل من أيلول/ سبتمبر)، ظهر العدد الأوّل من الجريدة الناطقة بالروسيّة شؤون عامة، يحرّرها باكونين ونيكولاس زوكوفسكي، ونشرت «برنامج الديمقراطيّة الاجتماعيّة الروسيّة»، الذي يتقاطع بقَدْرٍ كبيرٍ مع برنامج التحالف، ولكنْ مع صدور العدد الثاني، استلم تحريرها نيكولاس أوتين، الذي غيّر توجّهاتها كليّاً.

(6)

تأسّست الجمعيّة الدوليّة للعمّال (الأمميّة الأولى) في لندن، في الثالث والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1864، ولكنْ لم يوضع دستورها وهيكلها رسميّاً إلّا في المؤتمر الأوّل الذي عُقد في جنيف بين الثالث والثامن من أيلول/ سبتمبر 1866. في تشرين الأوّل/ أكتوبر 1864، التقى باكونين بماركس مرّةً أُخرى. لم يلتق الرجُلان منذ سنة 1848. طلب

ماركس هذا الاجتماع، كي يستعيد علاقات الود مع باكونين، التي انقطعت بعد أن كرّرت جريدة ماركس **بلاد الراين الجديدة** ***Neue Rheinische Zeitung*** سنة 1853 الطعن القديم بباكونين واصفةً إيّاه بالعميل الروسي. دافع ماتزيني وهيرتزن عن باكونين، الذي كان يقضي عقوبة السجن في السجون الروسيّة. لاحقاً، في العام نفسه، أعلن ماركس في المجلّة الناطقة بالإنجليزيّة **مورنينغ آدفيرتايسر** ***Morning Advertiser*** صداقته لباكونين، وأنّه أكّد شخصيّاً لباكونين نفسه أنّ هذه الصداقة ما زالت قائمة. عند اجتماعهما سنة 1864، دعا ماركس باكونين إلى الانضمام إلى الأمميّة، ولكنّ باكونين فضّل العودة إلى إيطاليا، وتركيز جهوده في منظّمته السريّة. كان قراره مفهوماً. في ذلك الوقت لم تكن الأمميّة تنظيماً عالميّاً بعد، وتكاد تقتصر على المجلس العام في لندن، وبضعة عمّال تعاونيّين في باريس. لم يكن لأحدٍ أن يتنبّأ بالأهميّة الاستثنائيّة التي ستتمتّع بها. فقط بعد المؤتمر الثاني في أيلول/ سبتمبر 1867، ثمّ الإضرابين في باريس، والإضراب الكبير في جنيف سنة 1868، أصبحت محطّ الأنظار، ولم يعد من الممكن تجاهل قدراتها الثوريّة. في المؤتمر الثالث في براسلز سنة 1868، تعرّضت النظريّات التعاونيّة والبرودونيّة التشاركيّة إلى تحدٍّ حقيقيٍّ من طرف الثوريّين ودعاة الملكيّة الجماعيّة.

في أيلول/ سبتمبر 1868، أصبح باكونين عضواً في لجنة جنيف التابعة إلى الأمميّة، وبعد استقالته من «رابطة السلام والحريّة» في مؤتمرها في بيرن، استقرّ في جنيف كي يسهم في الحركة العماليّة فيها. الدعاية المكثّفة ساعدت على نموّ الأمميّة، وأسفرت رحلة فانيلي (اشتراكي إيطالي ثوري ومقرّب من باكونين) إلى إسبانيا عن تأسيس فرعٍ للأمميّة في مدريد

وبرشلونة. القطاعات المختلفة في الأجزاء الناطقة بالفرنسيّة في سويسرا اتّحدت تحت اسْم «فيدراليّة الأمميّة الرومانسيّة»[1]، وفي كانون الثاني/ يناير 1869 أصدرت مجلّتها الرسميّة لا إجاليت *L'Égalité*. هاجمت المجلّة الاشتراكيّين المزيّفين في جبال جورا السويسريّة، وكسبت تعاطفاً حماسيّاً من أغلبيّة العمّال في المنطقة لصالح الاشتراكيّة الثوريّة. في عدّة مناسبات، ذهب باكونين إلى الجورا ليدين ما سمّاه «التعاون بين العمّال وأصحاب العمل؛ أي: التحالف المقنّع على شكل تعاون، مع الأحزاب البرجوازيّة السياسيّة، والجماعات الرجعيّة»، عاقداً صداقاتٍ مديدة مع العمّال الملتزمين. في جنيف نفسها، نشأ صراعٌ بين عمّال البناء الأقرب إلى الفكر الثوريّ وبين العمّال المتمتّعين بمهاراتٍ عاليةٍ، وأجورٍ أفضل في مجال الساعات والمجوهرات، وقد أطلق هؤلاء على أنفسهم اسْم «فابريكا»، ورغبوا بالمشاركة في الحملات الانتخابيّة مع البرجوازيّين الراديكاليّين. حظيَ أصحاب الميول الثوريّة بتشجيع باكونين، الذي صاغَ -إضافةً إلى الاجتماعات العامّة- برنامجه في سلسلةٍ من المقالات في مجلّة لا إجاليت، تحت اسْم «سياسات الأمميّة». بالنتيجة، انتصر أتباع باكونين، ولكنّ هذا النصر، مع الأسف، كان مؤقّتاً. مع ذلك، وبما أنّ الفروع البلجيكيّة، والإسبانيّة، والفرنسيّة، والفرنسيّة-السويسريّة من الأمميّة تفضّل فكرة الملكيّة الجماعيّة، أصبح من المؤكّد أن تتبنّى الأمميّة هذه الفكرة في اجتماعها القادم.

رفض المجلس العام في لندن قبول عضويّة التحالف؛ لأنّه (التحالف

---

(1) المقصود بالرومانسية هنا المناطق الناطقة باللغات الرومانسية المشتقة من اللاتينية: أي الفرنسية والإيطالية والإسبانية. سيتكرر لفظ «الرومانسية» بهذا المعنى في النص.

Scanned with CamScanner

الذي شكّله باكونين) سيشكّل جسماً تنظيميّاً جديداً يكاد يكون أمميّةً أُخرى داخل الأمميّة نفسها، ما سيسبّب تشوّشاً وفوضى تنظيميّة. بلا شكّ، أحد أسباب الرفض سوء نيّة ماركس تجاه باكونين، الذي عدّهُ الألمان متآمراً يسعى إلى «تقسيم الأمميّة وتحويلها إلى أداةٍ في يده». ولكنْ بصرف النظر عن مشاعر ماركس الشخصيّة، لم تكن فكرة التنظيم المزدوج التي قدّمها باكونين مقنعة. عندما شرح له رفاقه البلجيكيّون والسويسريّون ذلك، اقتنع باكونين بصواب قرار مجلس لندن؛ لذا، بعد التشاور مع الأعضاء، قرّرت اللجنة المركزيّة في التحالف حلّ التحالف، وقُبلت عضويّة الجماعة المحليّة في جنيف بوصفها فرعاً محليّاً للأمميّة ببساطة في المجلس العام المنعقد في تمّوز/ يوليو 1869.

تبنّى المؤتمر العام الرابع للأمميّة -(الذي عُقد في بازل من الثاني إلى السادس من أيلول/ سبتمبر 1869) تقريباً بدون تحفّظاتٍ- مبدأ الملكيّة الجماعيّة، ولكنْ تبيّن على الفور أنّ المندوبين ينقسمون إلى مجموعتين أيديولوجيّتين مختلفتين. الألمان، والألمان السويسريّون، والإنجليز كانوا مع الدولة الشيوعيّة. الجماعة المناهضة لهم، وتضمّ البلجيكيّين، والسويسريّين-الفرنسيّين، والفرنسيّين، والإسبان، كانت شيوعيّةً غير سُلطويّة، أو فيدراليّين، أو فوضويّين، وأُطلق عليهم اسْم «جماعيّين Collectivist». باكونين، على نحوٍ طبيعيّ، كان في هذه الفئة، التي ضمّت أيضاً البلجيكيّ ديبيبي، والباريسيّ فارلين[1].

الجماعة السريّة التي أسّسها باكونين سنة 1864 حلّت نفسها في كانون

---

(1) سيزر دي بيبي (1842-1890) مؤسس الفرع البلجيكي للأممية وقد اصطدم مع ماركس ومجلس لندن. أوجين فارلين (1839-1871) يساري فرنسي من أتباع برودون، لعب دوراً بارزاً في كوميونة باريس. أعدمه الرجعيون رمياً بالرصاص.

الثاني/ يناير 1869 نتيجة أزمةٍ داخليّةٍ، ولكنّ الكثير من أعضائها بقوا على تواصل. الدائرة الضيّقة هذه جذبت أصدقاء جُدد من السويسريّين، والإسبان، والفرنسيّين، ومنهم فارلين. استمرّت اللقاءات الحرّة بين أولئك اللذين تعاضدوا كي يعملوا معاً على نحوٍ أخويٍّ ثوريٍّ غير رسميٍّ، رغبةً في تقوية التيّار الثوريّ الذي تمثّله في الأمميّة وتصليبه.

في صيف 1869، كرّر بورخيم، صديق ماركس، الافتراءات القديمة بأنّ باكونين عميل روسيّ في برلين في جريدة زوكونفت (المستقبل)، وفي مناسباتٍ مختلفة، تابع فيلهلم لايبختش Wilhelm Liebknecht مؤسّس الحزب الاشتراكيّ الديمقراطيّ الألمانيّ نشر هذه الأكاذيب. عندما التقى باكونين بلايبختش في مؤتمر بازل، تحدّاه بأن يثبت التهمة أمام «محكمة الشرف». ردّ لايبختش بأنّه لم يغتب باكونين يوماً على نحوٍ شخصيٍّ، ولكنْ كان يكرّر ما قرأه في الصحف، ومنها المستقبل. وجد الحاضرون لايبختش مذنباً بالإجماع، ووقّعوا على وثيقةٍ يقرّون فيها بذلك. اعترف لايبختش بذنبه، وصافح باكونين، الذي أحرق الوثيقة، وأشعل بها سيجاره.

بعد مؤتمر بازل، انتقل باكونين إلى لوكارنو؛ حيث تكاليف الحياة أرخص، تمكنّه من التركيز على مجموعةٍ من الترجمات التي اتّفق عليها مع ناشرٍ روسيٍّ في سانت بطرسبورغ (وأولها كان **رأس المال** لماركس). لسوء الحظّ، غياب باكونين عن جنيف جعل الباب مفتوحاً أمام المكائد السياسيّة التي تزعّمها المهاجر الروسيّ نيكولاس أوتين ورفاقه. خلال عدّة أشهر شوّشوا على الفرع الروسيّ للأمميّة، واحتلّوا المواقع الرئيسة فيه، ثمّ استولوا على جريدته لا إيجاليت. تحالف ماركس مع أوتين

وبطانته من الاشتراكيّين المزيّفين من «معبد يونيكو»، القاعة الماسونيّة التي كان يجتمع فيها فرع الأمميّة في جنيف. في الوقت نفسه، في الثامن والعشرين من آذار/ مارس، وجّه ماركس رسالته الشهيرة «مذكّرة سريّة Confidential Communication» إلى أصدقائه الألمان محرّضاً الاشتراكيّين الديمقراطيّين الألمان على باكونين. لقد صوّره كعميلٍ لصالح تجمّعٍ مؤيّدٍ للسلاف، يتلقّى منه باكونين خمسة وعشرين ألف فرنك سنويّاً، كما ادّعى ماركس.

في نيسان/ أبريل 1870، دفع أوتين والمتآمرون من جنيف معه الفيدراليّة الرومانسيّة إلى الانقسام. القسم الأوّل، الذي سُمّي «فيدراليّة جورا»، كان على اتّفاقٍ مع اللا-سلطويين من فرنسا، وبلجيكا، وإسبانيا، وقد تبنّوا رؤيةً ثوريّةً ضدّ السُّلطة، معلنين أنّ «أيّة مشاركة من طرف العمّال في سياسات الحكومات البرجوازيّة لن ينتج عنه إلّا تدعيم النظام القائم واستمراريّته». القسم الآخر، قسم معبد يونيكو، مدعوماً من طرف مجلس لندن العام إضافةً إلى الألمان والسويسريّين-الألمان، دعا إلى «المشاركة في الانتخابات وتقديم مرشّحين من العمّال للوظائف السياسيّة».

في هذه الأثناء، كان باكونين منشغلاً بالأوضاع في روسيا. في ربيع 1869 أصبح صديقاً مع الشاب الثوريّ المتحمّس سيرجي نيتشايف Sergei Nechaev. كان باكونين ما زال مؤمناً بإمكانيّة قيام انتفاضةٍ فلّاحيّةٍ واسعةٍ في روسيا، كالانتفاضة التي قادها ستينكا رازين[1]. بدا التوافق مع الذكرى المئويّة الثانية لبداية تلك الانتفاضة سنة 1669 كنبوءةٍ مشجّعة، فكتب مانيفستو: **بعض الكلمات إلى أصدقائي الشباب في روسيا، وكُتيّبه: العلم**

---

(1) قائد الثورة الفلاحية في 1670 في مناطق واسعة من روسيا.

Scanned with CamScanner

والظرف الثوري الحاليّ باللغة الروسيّة. بعد مدّةٍ قصيرةٍ عاد نيتشايف إلى روسيا، ولكنّه اضطرّ إلى الهرب مرّةً أُخرى بعد إلقاء القبض على أصدقائه جميعاً تقريباً، وتدمير منظّمته. وصل إلى سويسرا في كانون الثاني/ يناير 1870. أقنع نيتشايف باكونين بأن يترك ترجمة رأس المال لماركس التي كان قد بدأ بها، كي يتفرّغ للدعاية الثوريّة في روسيا. نجح نيتشايف أيضاً في الحصول على المال لِما ادّعى أنّه «اللجنة الروسيّة» ممّا تبقى من صندوق باخميتيف لدعم الدعاية الروسيّة الثوريّة، الذي كان يديره أوغاريف.

كتب باكونين أيضاً، بالروسيّة، كُتيّبه: **إلى ضبّاط الجيش الروسيّ**، وبالفرنسيّة: **دببة بيرن والدب في سانت بطرسبورغ**. كما حرّر بعض الأعداد الجديدة من دوريّة كولوكول وانخرط في نشاطاتٍ متعدّدةٍ على نحوٍ محموم. في تمّوز/ يوليو 1870، وبعد أن أدرك أن نيتشايف يستخدمه كي يتحكّم وحْده بكلّ شيء بأساليبه الخبيثة، قطع علاقاته كلّها مع الثوريّ الشاب. لقد وقع ضحيّة ثقته المفرطة بالناس، وإعجابه بحماسة نيتشايف الناريّة. كتب باكونين إلى أوغاريف في الحادي والعشرين من آب 1870:

«لقد كنّا حمقى على نحوٍ كامل. كم كان سيضحك علينا هيرتزن لو كان حيّاً! وكم سيكون محقّاً في ذلك! حسناً، ما يمكننا فعله كلّه تجرّع الكأس، التي ستجعلنا أكثر حذراً في المستقبل».

(7)

عندما اشتعلت الحرب الفرنسيّة البروسيّة في 1870–1871، تابع باكونين أحداثها بعواطفه كلّها. كتب رسالةً إلى صديقه أوغاريف في الحادي عشر من آب/ أغسطس 1870 جاء فيها: «أنت روسيٌّ فقط؛ أمّا

أنا، فأمميّ». بحسب باكونين، يعني تدمير فرنسا على أيدي الإقطاعيّين العسكريّين الألمان انتصاراً لأعداء الثورة، ولا يمكن تفادي الهزيمة إلّا بدعوة الجماهير لطرد المحتلّين والطغاة المحليّين أيضاً، المستفيدين اقتصاديّاً وسياسيّاً، كما كتب إلى أصدقائه الاشتراكيّين في ليون:

«الحراك القوميّ لا شيء إنْ قورن بما يجب عليكم فعله إنْ أردتم إنقاذ فرنسا؛ لذا، كونوا جديرين بما يثيره فيكم، لا مارسييز، النشيد الوطنيّ الحقيقيّ[1] لفرنسا، الخافق بالحياة، نشيد الحريّة، نشيد الشعب، نشيد الإنسانيّة. عندما نتصرّف بطريقةٍ وطنيّةٍ، فنحن أيضاً نخدم الحريّة العالميّة. آه! لو أمكنني أن أعود شابّاً، لكنت بينكم اليوم، عوضاً عن الاكتفاء بكتابة الرسائل».

مراسل جريدة فولكشتات (جريدة فيلهلم لايبختتش) كتب أنّ عمّال باريس «غير معنيّين بالحرب». شعر باكونين بأنّه من الحماقة اتّهام العمّال بعدم المبالاة، فهذه جريمةٌ، لو صحّ الخبر. كتب رسالةً إلى العمّال يقول فيها: إنّهم يجب أن يتصدّوا للغزو الألمانيّ، وأن يدافعوا طبعاً عن حريّتهم في وجه العصابات الغازية العسكريّة الألمانيّة.

«لو غزا فرنسا جيشٌ بروليتاريٌّ ألمانيٌّ، أو إنجليزيٌّ، أو بلجيكيٌّ، أو إسبانيٌّ، أو إيطاليٌّ، تحت راية الاشتراكيّة الثوريّة، معلناً التحرير النهائيّ للعمّال، لكنت أوّل من هتف بالعمّال الفرنسيّين: «افتحوا صدوركم، وضمّوا إخوتكم، اتّحدوا معهم للتخلّص من العالم البرجوازيّ...». ولكنّ الغزو الذي يدنّس فرنسا اليوم أرستقراطيٌّ ملكيٌّ عسكريّ... إن لم يتحرّك العمّال

---

(1) أصبح هذا النشيد نشيداً وطنياً عقب الثورة الفرنسية، ولكنه لاحقاً، في الفترة التي كُتب فيها هذا النص، لم يكن كذلك.

Scanned with CamScanner

الفرنسيّون، فهُم لا يخونون حريّتهم فقط، بل يخونون أيضاً قضيّة العمّال في العالم كلّه، قضيّة الاشتراكيّة الثوريّة المقدّسة».

نُشرت أفكار باكونين حول الأوضاع التي يواجهها العمّال الفرنسيّون، وسُبل إنقاذ فرنسا، وقضيّة الحريّة في كُتيّبٍ صغيرٍ لم يحمل اسم المؤلّف، في أيلول/ سبتمبر 1870، تحت عنوان: **رسائل إلى رجُلٍ فرنسيٍّ بخصوص الأزمة الحالية.**

غادر باكونين لوكارنو في التاسع من أيلول/ سبتمبر 1870، ووصل ليون في الخامس عشر من الشهر نفسه. عند وصوله تشكّلت لجنةٌ لتحرير فرنسا، والبدء بتمرّدٍ ثوريٍّ، كان باكونين أكثر أعضائها فعاليةً وحماسة. طُبع برنامج الحركة على ملصقٍ ضخمٍ أحمر، ووقّعه ممثّلون عن ليون، وسانت إتينيه، وتاراريه، ومرسيليا. على الرغم من أنّ باكونين كان أجنبيّاً، وبذلك وضعه أصعب، إلّا أنّه لم يتردّد في إضافة توقيعه إلى تواقيع أصدقائه، مشاركاً معهم المخاطر والمسؤوليّات. بدأ البرنامج بإعلان «نهاية الجهاز الحكوميّ والإداريّ الذي أصبح معطّلاً...»، وأضاف أنّ «الشعب الفرنسيّ استعاد كامل سُلطته على شؤونه...». بعد ذلك مباشرةً، يقترح تشكيل لجانٍ لتحرير فرنسا في الكوميونات الفيدراليّة، وحضور ممثّلين عن كلّ لجنةٍ من عواصم مقاطعات فرنسا كلّها، لعقد مؤتمرٍ ثوريٍّ لتحرير فرنسا.

في الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر، استولى الثوريّون على مبنى بلديّة ليون بعد تمرّدٍ شعبيٍّ، ولكنّ خيانة الجنرال كلوسيريه[1]، الذي أسْهم

---

(1) غوستاف باول كلوسيريه (1823–1900)، جنرال وسياسي يساري فرنسي. شارك في كوميونة باريس. اتهمه الفوضويون بالخيانة، في حين دافع آخرون عنه.

في إخماد تمرّدٍ كان هو نفسه أحد قادته، وجبن بعض من ائتمِنوا على التمرّد، أدّى إلى هزيمة الثوريّين. باكونين، الذي أصدر المدّعي العام آندرو مذكّرة اعتقالٍ بحقّه، هرب إلى مرسيليا؛ حيث بقي متخفّياً لبعض الوقت، محاولاً التحضير لانتفاضةٍ جديدة. في هذه الأثناء، أشاعت السُّلطات الفرنسيّة أنّ باكونين عميل لبروسيا، وأنّ حكومة الدفاع الوطنيّ عندها البراهين على ذلك. من جهتها، جريدة فولكشتات للصحفيّ لايبخنتش، علّقت على أحداث الثامن والعشرين من أيلول/ سبتمبر، وإعلانها الأحمر قائلةً: «حتّى صحف برلين (الرسميّة) لم يكن باستطاعتها خدمة بسمارك بطريقةٍ أفضل».

في الرابع والعشرين من تشرين الأوّل/ أكتوبر، يائساً من أوضاع فرنسا، أبحر باكونين من مرسيليا عائداً إلى لوكارنو عن طريق جنوا وميلانو. قبل يومٍ من مغادرته، كتب إلى أعضاء الحزب الاشتراكيّ الإسبانيّ Spanish Socialist Sentinon الذين وصلوا إلى فرنسا للمساهمة في الثورة:

«لم يعد الشعب الفرنسيّ ثوريّاً على الإطلاق... العسكرتاريّة، والبيروقراطيّة، وتعجرف النبلاء، واليسوعيّة البروتستانتيّة في باريس، في تحالفهم الحميم مع سوط سيدي وملكي العظيم، إمبراطور الروس كلّهم، سيحكمون أوروبا كلّها، لمدّةٍ لا يعلمها إلّا الله... الوداع لأحلامنا كلّها في ثورةٍ وشيكة!».

الانتفاضة التي اندلعت في مرسيليا في الحادي والثلاثين من تشرين الأوّل/ أكتوبر، بعد أسبوعٍ فقط من مغادرته، أثبتت نبوءته المتشائمة: الكوميونة الثوريّة التي تأسّست بعد وصول الأنباء عن استسلام بازاين[1]

---

(1) فرانسوا بازاين (1811–1888) أحد قادة الجيش الفرنسي الذي استسلم أمام الألمان في تشرين الثاني/ نوفمبر 1870.

لم تصمد إلّا خمسة أيّام، قبل أن تستسلم أمام ألفونس جينت، الذي أرسله غامبيتا[1].

في لوكارنو، حيث أمضى الشتاء في عزلةٍ، مجاهداً الفقر واليأس، كتب باكونين تتمّة **رسائل إلى رجُلٍ فرنسيّ**، محلّلاً فيها الأوضاع الجديدة في أوروبا، وطُبعت في ربيع 1871 بعنوان مميز: **إمبراطوريّة السوط الجرمانيّة والثورة الاجتماعيّة The Knouto-Germanic Empire and the Social Revolution**[2]. أخبار تمرّد باريس في الثامن عشر من آذار/ مارس (كوميونة باريس) خفّفت من تشاؤمه، على الأقلّ، بروليتاريا باريس لم تفقد طاقتها، ولا روحها الثوريّة، ولكنّ فرنسا، المرهقة والمهزومة، لا يمكن إنعاشها من خلال بطولات سكّان باريس. أخفقت المحاولات المتعدّدة في المقاطعات لنشر حركة الكوميونة (كوميونات حُكم ذاتي)، والمتمرّدون الباريسيّون هُزموا في النهاية على يد أعدائهم الكثيرين. باكونين، الذي انتقل إلى جورا ليكون قريباً من الحدود الفرنسيّة، كان عاجزاً عن المساعدة، وأُرغِم على العودة إلى لوكارنو.

ولكنْ هذه المرّة لم يستسلم باكونين للإحباط. كوميونة باريس، التي اجتمعت ضدّها القوى الرجعيّة كلّها، بحقدهم، وسمومهم، وعنفهم كلّه، أشعلت شرارة الأمل في قلوب المستغَلّين كلّهم. حيّت بروليتاريا العالم الأبطال الذين بذلوا دماءهم لتحرير البشرية. «الشيطان الحديث، الثائر العظيم، قُمِع، ولكنْ لم يصالح!». هتف باكونين. انضمّ الوطنيّ الإيطاليّ

---

(1) ليون غامبيتا (1838–1882) وزير الداخلية.

(2) كلمة السوط المستخدمة هنا، وكذا في الاقتباس في الصفحة نفسها أعلاه من باكونين، تشير إلى سوط من نوع خاص يُستخدم في روسيا. المقصود التحالف مع قيصر روسيا وسوطه.

Scanned with CamScanner

ماتزيني إلى أولئك الذين أدانوا الكوميونة والأمميّة. كتب باكونين: **ردّ أمميّ على ماتزيني** الذي طُبع في آب/ أغسطس 1871، باللغتين: الإيطاليّة، والفرنسيّة. كان لهذا العمل أثرٌ عميقٌ في إيطاليا، ونوقش بكثرةٍ بين الشباب والعمّال، ما أدّى إلى تشكيلاتٍ جديدةٍ للأمميّة في نهايات 1871. الكُتيّب الثاني لباكونين: **اللاهوت السياسيّ لماتزيني والأمميّة**، صلّب من موقف الأمميّة، وساعد على انتشارها على نحوٍ أكبر. باكونين، الذي أسّس فرع الأمميّة في إسبانيا بإرساله فانيلي إلى هناك، كان أيضاً مؤسّس فرعها الإيطاليّ من خلال كُتيّباته عن مازيني. الآن بدأ معاركه الجديدة بشغف، ليس فقط ضدّ تحكّم البرجوازيّة بالبروليتاريا، بل أيضاً في وجه من يريدون إدخال المبادئ السُّلطويّة إلى الجمعيّة الدوليّة للعمّال (الأممية).

(8)

استفحل الانقسام في الفيدراليّة الرومانسيّة (الممثّلة للجزء الناطق بالفرنسيّة في سويسرا)، الذي كان من الممكن معالجته لو رغب بذلك مجلس لندن المركزيّ، ولو كان أعضاؤه أقلّ غدراً، ووصل إلى نقطة اللا-عودة في آب/ أغسطس 1870. طُرد باكونين وثلاثة من أصدقائه من فرع جنيف للأمميّة؛ لأنّهم عبّروا عن تعاطفهم مع الفيدراليّين في فرع جورا في ذلك الانقسام. بعد مدّةٍ قصيرةٍ من انتهاء الحرب البروسيّة-الفرنسيّة، وصل عملاء ماركس إلى جنيف لإذكاء الشقاق. اعتقد أعضاء الفرع المنحلّ في فرع جنيف للتحالف أنّهم قدّموا الأدلّة الكافية على نيّاتهم الطيّبة بحلّ فرعهم، ولكنّ جماعة ماركس وأوتين لم يخفّفوا من هجماتهم: رفض مجلس لندن الاعتراف بالفرع الجديد، الذي سمّى نفسه «الجماعة الثوريّة

Scanned with CamScanner

الاشتراكيّة والدعائيّة Propaganda and Revolutionary Socialist Action»، الذي أسّسه لاجئون من كوميونة باريس، وبعض أعضاء فرع جنيف المنحلّ للتحالف. عوضاً عن عقد مؤتمرٍ عامٍّ للأمميّة، عقد المجلس العام -الذي يتحكّم به ماركس وصديقه إنجلز- اجتماعاً سريّاً في لندن، اقتصر تقريباً على أنصار ماركس. أقرّ المؤتمر قراراتٍ تدمّر استقلاليّة الفروع والفيدراليّات، وتعطي المجلس العام سُلطاتٍ تنتهك التشريعات الرئيسة للأمميّة ومؤتمراتها. في الوقت نفسه، حاول المؤتمر (السري) تنظيم وتفعيل -بتوجيهات مجلس لندن- ما سمّاه «الجماعة السياسيّة (البرلمانية) للطبقة العاملة [the political [parliamentary action of the working class».

التحرّك الفوريّ كان ضروريّاً. كانت الأمميّة، وهي فيدراليّةٌ ضخمةٌ من التجمّعات؛ تحارب الاستغلال الاقتصاديّ في النظام الرأسماليّ، معرّضةً لخطرٍ كبيرٍ يتمثّل في تشتيتها عن طريق عصبةٍ صغيرةٍ من أتباع مذاهب ماركس وبلانك[1]. التقى فرع جورا وفرع الجماعة الثوريّة في سونفيلير (في الثاني عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 1871) وأسّسا الفيدراليّة الجورانيّة للأمميّة. أرسلت الفيدراليّة ورقةً إلى فيدراليّات الأمميّة كلّها، تحثهم على مقاومة اغتصاب السُّلطة من قِبل المجلس العام، وعلى استعادة استقلالهم على الفور، وأعلنت الورقة، من بين أشياء أخرى:

«إن كانت هناك حقيقة لا يمكن إنكارها، وقد بُرهن عليها آلاف المرّات بالتجربة، فهي التأثير المدمّر للسُّلطة على أولئك

---

(1) لويس اوجست بلانك (1805–1881)، اشتراكي فرنسي كان يؤيد الاستيلاء على السلطة السياسية عن طريق زمرة من المتآمرين الثوريين الذين سيديرون الدولة والناس بأساليب سلطوية.

Scanned with CamScanner

الذين يمسكون بها. من المستحيل على نحوٍ مطلقٍ أن يبقى الإنسان الذي بيده السُّلطات شخصاً أخلاقيّاً...

لا يمكن للمجلس العام ألّا يخضع لهذا القانون الحتميّ. لقد سيق هؤلاء الرجال، الذين اعتادوا قيادتنا والتحدّث باسْمنا، من خلال متطلّبات عملهم، إلى فرض برنامجهم الخاصّ، وتعاليمهم الخاصّة على الأمميّة كلّها، وبما أنّهم أصبحوا، في نظر أنفسهم؛ نوعاً من الحكومة، كان من الطبيعيّ أن يروا في أفكارهم الخاصّة نظريّةً رسميّةً، وبما أنّهم تمتّعوا وخْدهم بحريّة القرار، وبسُلطاتٍ غير محدودةٍ في الجمعيّة (الأمميّة)، اعتقدوا أن الأصوات المخالفة التي عبّرت عنها تجمّعاتٌ أُخرى ليست آراء شرعيّة ومساوية في أهميّتها لآرائهم، بلْ هرطقات وكلام فارغ...

نحن لا نطعن في نيّات المجلس العام. أصحاب هذه النيّات ضحايا لضرورةٍ حتميّة. لقد أرادوا -بنيّةٍ طيّبةٍ، ومن أجل مذهبهم الخاصّ- إدخال مبدأ السُّلطة إلى الأمميّة، وبدا أنّ الظروف في مصلحتهم، كما بدا لنا من الطبيعيّ أنّ هذا المذهب، وقاعدته الاستيلاء على السُّلطة السياسيّة عن طريق الطبقة العاملة، يوجب على الأمميّة تغيير بنيتها لتصبح بنيةً هرميّةً يوجّهها ويتحكّم بها المجلس العام...

ولكنْ بينما نتفهّم هذه الميول، نجد من واجبنا محاربتها باسْم الثورة الاشتراكيّة التي شعارها: «تحرير العمّال عن طريق العمّال أنفسهم»...

يجب ألّا يكون المجتمع المنشود إلّا تطبيقاً موسّعاً للتنظيم الذي بنته الأمميّة لنفسها؛ لذا يجب علينا أن نجاهد لجعل هذه المنظّمة تقترب قدْر الإمكان من المثال الذي رسمناه. كيف يتوقّع

Scanned with CamScanner

المرء أن ينبثق مجتمعٌ مساواتيٌّ من تنظيمٍ سُلطويّ؟ هذا محال! يجب على الأمميّة، جنين المجتمع المنشود؛ أن تعكس منذ الآن بصدقٍ مبادئنا في الحريّة والفيدراليّة، وأن ترفض أيّ مبدأ يميل نحو الطغيان والسُّلطة».

رحّب باكونين بحماسةٍ بورقة سونفيلير، ووظّف طاقاته كلّها على نشر أفكارها في الفروع الإيطاليّة من الأمميّة. إسبانيا، وبلجيكا، ومعظم الفروع الفرنسيّة (التي نشطت سرّاً على الرغم من القمع الذي مارسه قصر فيرساي بعد هزيمة الكوميونة) ومعظم فروع الولايات المتّحدة، أعلنت دعمها لفرع جورا السويسريّ. أصبح جليّاً بعد وقتٍ قصيرٍ أنّ محاولة ماركس ورفاقه للسيطرة على الأمميّة ستُخفق. النصف الأوّل من سنة 1872 شهد «مذكّرةً سريّةً» كتبها ماركس ووزّعها المجلس العام ككُتيّبٍ صغيرٍ بعنوان: «الانقسامات المزعومة في الأمميّة». شُهّر على نحوٍ شخصيٍّ بقياداتٍ مهمّةٍ تدعم الفيدراليّة، وبغيرهم من المستقلّين عن المجلس العام، وصُوّر الاحتجاج العام على تصرّفات المجلس على أنّه مكائد دنيئة من قِبل الأعضاء السابقين في التحالف الدوليّ للديمقراطيّة الاشتراكيّة (التحالف)، بقيادة «بابا لوكارنو» (باكونين)، الذين يهدفون إلى تدمير الأمميّة. جاء ردّ باكونين في رسالةٍ قال فيها: «سيف ديموقليطس المعلّق فوقنا سقط أخيراً على رؤوسنا. في الحقيقة، هو ليس سيفاً، بل السلاح المعتاد لماركس، كومة كبيرة من القذارة».

أمضى باكونين صيف وخريف 1872 في زيوريخ، حيث أسّس فرعاً سلافيّاً للأمميّة بمبادرةٍ منه، تكوّنت كليّاً تقريباً من أعضاء روس وصرب، وانضمّت إلى فيدراليّة جورا. في نيسان/ أبريل، بدأ باكونين بالتواصل مع المهاجرين الشباب الروس في لوكارنو، الذين نظّموا أنفسهم في تجمّعٍ سريٍّ

Scanned with CamScanner

للدعاية والعمل. كان أرماند روس (ميخائيل ساتشين Michael Sazhin) أكثر أفراد المجموعة نشاطاً؛ كان صِلة الوصل بين المحرّض الشهير وبين الشباب الروسيّ، وتواصلا على نحوٍ وثيقٍ بين عامي: 1870 و1876.

أصبحت دعاية باكونين الثوريّة في هذه المرحلة مصدر إلهامٍ للشباب الروس في السنين اللاحقة. مقولة باكونين بأنّ على الثوريّين «التوجّه إلى الناس» تحوّلت إلى مسلّمةٍ في الحركة الشعبيّة. في زيوريخ أسّس روس مركزاً للطباعة باللغة الروسيّة، كان من منشوراته سنة 1873 **التطوّر التاريخيّ للأمميّة**، وهو مجموعة مقالاتٍ تُرجمت من صحفٍ اشتراكيّةٍ سويسريّةٍ وبلجيكيّة، مع ملحوظاتٍ وشروحٍ من قِبل كُتّابٍ متعدّدين، إضافةً إلى فصلٍ عن التحالف كتبه باكونين. في 1874 نشر روس **الفوضويّة ومذهب الدولة Statism and Anarchy**. أدّى خلافٌ مع بيتر لافروف[1] وانشقاقات أُخرى بين الأعضاء إلى حلّ الفرع السلافيّ للأمميّة سنة 1873.

في هذه الأثناء، قرّر المجلس العام عقد مؤتمرٍ عام في أيلول/ سبتمبر 1872. اختاروا عقده في لاهاي لسببين: قربها من لندن، ما يسمح للمبعوثين المقرّبين من ماركس، أو من يحملون عضويّةً زائفةً بالحضور بسهولة؛ أيضاً، سيصعب على ممثّلي البلدان الأبعد، أو التي حُلّت فيدراليّاتها الحضور، على سبيل المثال: لم يكن من الممكن لباكونين أن يحضر الاجتماع. رفضت الفيدراليّة الإيطاليّة المشكّلة حديثاً إرسال مبعوثيها إلى هذا المؤتمر، وأرسلت الفيدراليّة الإسبانيّة أربعة مبعوثين، وفيدراليّة جورا اثنين، والفيدراليّة البلجيكيّة سبعة، والفيدراليّة الهولنديّة أربعة، والفيدراليّة الإنجليزيّة خمسة؛ هؤلاء المبعوثون الاثنان والعشرون،

---

(1) بيتر لافروف، يساري روسي شهير، كان على خلاف مع باكونين.

وهُم وحْدهم من يمثّلون فيدراليّاتٍ حقيقيّةً في الأمميّة، وشكّلوا أقليّة. الأكثريّة تشكّلت من أربعين مبعوثاً، هُم في الحقيقة لا يمثّلون إلّا أنفسهم، وقد اتّفقوا مسبقاً على إطاعة الأوامر التي زوّدهم بها ماركس وإنجلز. القرار الوحيد الذي سنناقشه هنا هو طرد باكونين من الأمميّة (غيوم نفسه، كاتب هذا النص، طُرد مع باكونين- ملحوظة من المترجم الإنكليزي). اتُّخذ القرار في اليوم الأخير من المؤتمر، السابع من أيلول/ سبتمبر، بعد أن غادر ثلث المبعوثين، وبموافقة سبعة وعشرين عضواً، واعتراض سبعة، كما امتنع عن التصويت ثمانية أعضاء. أجري تحقيقٌ وهميٌّ في الغرف المغلقة من قِبل لجنةٍ ضمّت خمسة أعضاء، وخلُص إلى إدانة باكونين كما أراد الماركسيّون، وطرده على أرضيّة ما يلي:

«أوّلاً: مجموعة الأوراق والرسائل التي وقّعها باكونين باسْمه تثبت أنّ المواطن المذكور حاول تأسيس جمعيّةٍ في أوروبا اسمها «التحالف» -وربّما نجح في ذلك- تحمل أفكاراً سياسيّةً واجتماعيّةً تتعارض على نحوٍ كامل مع الأمميّة.

ثانياً: المدعوّ باكونين استعمل الخداع والتزييف للحصول على مبلغٍ ماليٍّ يخصّ شخصاً آخر، وعمد هو، أو ممثّله، إلى التهديد عندما أصرّ هذا الشخص على أن يلتزم باكونين بتعهّداته».

تشير التهمة الثانية التي تبنّاها الماركسيّون إلى الثلاثمائة روبل التي تقاضاها باكونين لترجمة كتاب ماركس **رأس المال**، والرسالة التي كتبها نيتشايف إلى الناشر بولياكوف.

في احتجاج على هذا التشهير، كتبه مجموعة من المهاجرين الروس، ونُشر على الفور، نجد الردّ الآتي:

«جنيف وزيوريخ في الرابع من تشرين الأوّل/ أكتوبر 1872.

Scanned with CamScanner

لقد تجرؤوا على اتّهام صديقنا ميخائيل باكونين بالتزوير والابتزاز. لا نرى من الضروريّ، أو المناسب، مناقشة الوقائع المزعومة التي استندت إليها الاتّهامات ضدّ صديقنا ومواطننا. الحقائق معروفةٌ بتفاصيلها كافّةً، وسنقوم بواجبنا في نشرها في القريب العاجل. يمنعنا من ذلك الآن الوضع المشؤوم لمواطنٍ آخر، ليس بصديقٍ لنا، ولكنّ اضطّهاده من قِبل الحكومة الروسيّة يجعل منزلته ساميةً عندنا. (المقصود نيتشايف، الذي اعتُقل في الرابع عشر من آب/ أغسطس 1872، وسُلّم إلى روسيا عن طريق سويسرا في السابع والعشرين من تشرين الأوّل/ أكتوبر 1872). السيّد ماركس، الذي لا نشكّ في ذكائه، كما يفعل بعضهم، هذه المرّة على الأقلّ أساء تقدير الأمور بقدْرٍ كبير. القلوب الصادقة في البلاد كلّها ستمتلئ بالسخط والاشمئزاز لمثل هذه المؤامرة المُعيبة والانتهاك الفاضح لأبسط مبادئ العدالة. بالنسبة إلى روسيا، نستطيع أن نؤكّد للسيّد ماركس أنّ محاولاته كلّها ستبوء بالإخفاق. باكونين معروفٌ ومحبوبٌ هناك بقدْرٍ كبير لا يسمح لمثل هذا الافتراء بتلويث سمعته. التوقيع: نيكولاس أوغاريف، بارثلومي تسايتسيف، فلاديمير أوزيروف، أرماند روس، فلاديمير هولشتاين، زامفين راله، ألكسندر أولسنتز، فاليريان سميرنوف».

في اليوم التالي لمؤتمر لاهاي؛ أي: في الخامس من أيلول/ سبتمبر 1872، عُقد مؤتمرٌ آخر للأمميّة في سانت إميري في سويسرا، ضمّ ممثّلين عن الفيدراليّات الإيطاليّة، والإسبانيّة، والسويسريّة-فرع جورا، إضافةً إلى ممثّلين عن الفروع الأمريكيّة والفرنسيّة. أكّد المؤتمر بالإجماع على أنّه:

«يرفض على نحوٍ مطلقٍ قرارات مؤتمر لاهاي كلّها، ولا

Scanned with CamScanner

يعترف بتوسيع صلاحيّات المجلس العام الجديد الذي انتخبه (نُقل مقرّ المجلس العام إلى نيويورك)».

كانت الفيدراليّة الإيطاليّة قد أكّدت مسبقاً، في الرابع من آب/ أغسطس 1872، على مقرّرات مؤتمر سانت إميري، كما فعل فرع جورا السويسريّ في اجتماعٍ خاصٍّ في يوم انعقاد المؤتمر نفسه. معظم الفروع الفرنسيّة سارعت إلى التعبير عن دعمها الكامل. الفيدراليّتان: الإسبانيّة، والبلجيكيّة بدورهما دعمتا القرار في اجتماعاتٍ خاصّةٍ عقدت في أسبوع عيد الميلاد سنة 1872 في قرطبة وبراسلز؛ كما فعلت الفيدراليّة الأمريكيّة في اجتماعها المنعقد في نيويورك في الثاني عشر من كانون الثاني/ يناير 1873. الفيدراليّة الإنجليزيّة نفسها، التي تضمّ صديقَيْ ماركس القديمين: إيكاريوس، ويونغ، رفضت الاعتراف بمقرّرات مؤتمر لاهاي، وبالمجلس العام الجديد.[1]

في الخامس من حزيران/ يونيو 1873، ومن خلال السُّلطات الممنوحة له في مؤتمر لاهاي، علّق المجلس العام في نيويروك عضويّة فيدراليّة جورا، متّهماً إيّاها بالتخريب. نتج عن ذلك أنْ رفض الفرع الهولنديّ -الذي كان محايداً حتّى ذلك الوقت، في اجتماعٍ عُقد في الرابع عشر من شباط/ فبراير 1873- قرارَ تعليق فرع جورا، منضمّاً إلى الفروع السبعة التي رفضت القرار.

---

(1) حضر باكونين وغيوم مؤتمر سانت إيميري. كان للمؤتمر قرار ثالث لم يتضمنه نص غيليون أعلاه، وقد كتب باكونين بنفسه هذا القرار. يلخص القرار أهم نقاط الخلاف بين فوضوية باكونين والماركسية، وتتعلق بالدولة وبقيادة الثورة وبالممارسات السياسية. دعا القرار إلى تدمير الدولة، ورفض فكرة تأسيس سلطة ثورية مؤقتة لقيادة الثورة، والامتناع عن الانخراط في الممارسات السياسية البرجوازية.

Scanned with CamScanner

لم يؤدّ نشر الكُتيّب الممتلئ بالأكاذيب الوضيعة الذي أعدّه ماركس والعُصبة التي ما زالت مخلصةً له، بعنوان: **تحالف الديمقراطيّة الاشتراكيّة والأمميّة** (كُتب بالفرنسيّة في النصف الثاني من سنة 1873)، إلّا إلى تعميق الاشمئزاز عند أولئك كلّهم الذين قرأوا هذا العمل الناتج عن كراهيةٍ عمياء.

افتُتح المؤتمر السادس للأمميّة في جنيف في الأوّل من أيلول/ سبتمبر 1873، وأرسلت الفيدراليّات البلجيكيّة، والهولنديّة، والإيطاليّة، والفرنسيّة، والإنجليزيّة، والسويسريّة-جورا مبعوثيها، وأتباع لاسال الاشتراكيّون أرسلوا تحيّاتهم من برلين. اهتمّ المؤتمر بمراجعة القانون الأساسيّ للأمميّة، وأعلن حلّ المجلس العامّ، كما أقرّ أنّ الأمميّة فيدراليّةٌ حرّةٌ بدون أيّة سُلطةٍ عليا توجهها:

«تستعيد الفيدراليّات والفروع التي تشكّل الأمميّة استقلاليّتها الكاملة، وحقّها في تنظيم نفسها كما تريد، وأن تنظّم شؤونها بدون أيّ تدخّلٍ خارجيٍّ، وأن تقرّر أفضل الوسائل وأكثرها فعاليةً لتحرير العمّال. (التشريع الثالث في القانون الأساسي الجديد)».

تركت المعارك الطويلة باكونين منهكاً، وجعله السجن يشيخ قبل الأوان، وتدهورت صحّته جديّاً، فسعى إلى التقاعد والراحة. عندما رأى أنّ الأمميّة تبنّت مبادئ الفيدراليّة الحرّة، شعر بأنّ الوقت قد أزِف كي يودّع رفاقه. في الثاني عشر من تشرين الأوّل/ أكتوبر 1873، بعث رسالةً إلى أعضاء فيدراليّة جورا:

«أرجو أن تقبلوا استقالتي من فيدراليّة جورا، ومن الأمميّة. لم أعد أشعر بأنّني أتمتّع بالقوّة الكافية لمواصلة الكفاح: سأصبح

Scanned with CamScanner

عقبةً أمام معسكر البروليتريا، وليس سنداً لها... سأتقاعد إذنْ، يا رفاقي الأعزاء، وأنا ممتلئٌ بالامتنان لكم، وبالتعاطف مع قضيّتكم العظيمة، قضيّة الإنسانيّة. سأبقى متابعاً -بأخوّةٍ وقلقٍ- خطواتكم كلّها، وسأحيّي بفرح انتصاراتكم كلّها، وحتّى الموت سأبقى مخلصاً لكم».

لم يبق له إلّا ثلاث سنوات ليعيشها.

دعاه صديقه الإيطاليّ الاشتراكيّ، كارلو كافييرو Carlo Cafiero، كي يعيش معه في داره (فيلا كبيرة) في لوكارنو. عاش باكونين هناك حتّى منتصف 1874، مستمتعاً بوضوح بحياته الجديدة؛ حيث نعم أخيراً بالسكينة، والأمان، والحياة المستقرّة نسبيّاً، ولكنّه بقي يعدّ نفسه جنديّاً في خدمة الثورة. عندما أشعل أصدقاؤه الطليان حركة تمرّدٍ، ذهب باكونين إلى بولجانو في تمّوز/ يوليو 1874 كي يشارك فيها، ولكنّ التمرّد، بتنظيمه السيّئ، انهار سريعاً، وعاد باكونين متخفّياً إلى سويسرا.

في هذا الوقت، نشأت خلافاتٌ بين باكونين وكافييرو، كافييرو، الذي ضحّى بثروته كلّها في سبيل قضيّة الثورة، ووجد نفسه مضطرّاً إلى بيع داره. باكونين، الذي أُرغم على مغادرة لوكارنو، استقرّ في لوكانو Lugano، واستطاع تأمين معيشته ومعيشة عائلته عن طريق إرث العائلة الذي أرسله إخوته. البرودة في علاقة الرجُلين لم تستمرّ طويلاً، وسرعان من عادت المياه إلى مجاريها، ولكنّ صحّة باكونين تراجعت، لتضرب جسده وروحه، وأصبح مع بداية عام 1875 مجرّد ظلٍّ للرجُل الذي كانه يوماً. مؤمّلاً أن يجد بعض الراحة، سافر باكونين إلى بيرن ليستشير صديقه القديم فوغت Vogt، قائلاً: «لقد أتيت إليك كي أستعيد صحّتي، أو أموت». نُقل

Scanned with CamScanner

إلى المستشفى؛ حيث راقب وضعه عن قرب الدكتور فوغت وصديقٌ قديمٌ آخر، الموسيقيّ ريتشيل Reichel.

في أحد آخر حواراته، على ما يتذكّر ريتشيل، يقول باكونين مشيراً إلى شوبنهاور:

«فلسفتنا كلّها تبدأ من أساسٍ خاطئ؛ فهي تبدأ دوماً بعَدّ الإنسان فرداً، وليس بما يجب البدء به؛ أي: إنّه عضوٌ في جماعة، ومعظم الآراء الفلسفيّة (الخاطئة) التي تنبع من هذه المقدّمة الزائفة، ستؤدّي إلى مفهومٍ وهميٍّ عن السعادة، أو إلى تشاؤمٍ على طريقة شوبنهاور وهارتمان».

في حوارٍ آخر، وعندما عبّر ريتشيل عن أسفه؛ لأنّ باكونين لم يجد يوماً الوقت لكتابة مذكّراته، ردّ باكونين:

«ولماذا تريدني أن أكتبها؟ لا تستحقّ المحاولة. اليوم فقد الناس في البلدان كلّها غريزة الثورة. كلّا، لو عادت لي قواي، لكتبت عن الأخلاق القائمة على مبادئ الجماعة، بدون استعمال عباراتٍ فلسفيّة، أو دينيّة».

توفّي باكونين في الأوّل من تمّوز/ يوليو 1876 ظهراً.

في الثالث من تمّوز/ يوليو، شارك اشتراكيّون من مناطق سويسرا كلّها في وداع ميخائيل باكونين في بيرن. بجانب قبره، رثاه رفاقه من فيدراليّة جورا: آديمار شتفيتزجوبيل Adhcmar Schwitzguebel، جيمس غيوم، إليز ريكلوس Reclus Élisée، وألقى نيكولاس زوكوفسكي Nicholas Zhukovsky كلمةً باسْم الروس، كما ألقى كلمةً باسْم تجمّع الشباب الفرنسيّ الثوريّ بول بروس Paul Brousc؛ وكذلك ألقى بيتشين Betsien

Scanned with CamScanner

كلمةً باسْم البروليتاريا الألمانيّة. في اجتماعٍ عُقد بعد الجنازة، كان الجميع مأخوذين بعاطفة واحدة: أن ينسوا، هنا أمام قبر باكونين، الخلافات الشخصيّة كلّها، وأن يتّحدوا على قاعدة الحريّة والتسامح المتبادل بين طوائف الاشتراكيّين كلّها في المعسكرين كليهما، فاتُّخذ القرار الآتي بالإجماع:

«اجتماع العمّال من خمسة شعوبٍ في بيرن بعد وفاة ميخائيل باكونين. يناصر بعضهم دولةً للعمّال، في حين يشجّع آخرون فيدراليّةً حرّةً لتجمّعات المنتجين، ولكنّ الجميع لا يشعرون فقط بأنّ تسوية الخلاف جوهريّةٌ تماماً، ولا يمكن التخلّي عنها، بلْ أيضاً يرون أنّه من السهل تحقيقها بناءً على مبادئ الأمميّة، التي أقرّها التشريع الثالث من القانون الأساسيّ المنقّح الذي أقرّه مؤتمر جنيف سنة 1873.

لذلك يدعو المجتمعون في بيرن العمّال كلّهم إلى تناسي الخصومات المؤسفة الماضية، وإلى الاتّحاد على قاعدة الالتزام الصارم بالمبادئ الواردة في التشريع الثالث المذكور أعلاه (استقلاليّة الفروع)».

هل تريد أن تعرف كيف أُجيب عن هذا النداء الصادق لتناسي أحقاد الماضي والتوحّد من أجل الحريّة؟ إليك ما كتبته جريدة تاجووتش Tagwacht الماركسيّة في زيوريخ في الثامن تمّوز/ يوليو:

«رأى الكثير من الاشتراكيّين الصادقين والشرفاء في باكونين عميلاً روسيّاً؛ هذه الشكوك -وهي مخطئةٌ تماماً- سببها أنّ باكونين أضرّ كثيراً بالحركة الثوريّة، والرجعيّة هي التي استفادت من معظم أنشطته».

Scanned with CamScanner

وجّهت جريدة فولكتشات وجريدة فبيرد *Vpered* اللندنيّة الناطقة بالروسيّة اتّهاماتٍ مسيئةً مماثلةً لباكونين، ما جعل أصدقاءه يفهمون أنّ أعداء باكونين لا ينوون إنهاء حملة الكراهية ضدّه؛ لذا أعلنت النشرة الصادرة عن فيدراليّة جورا في العاشر من أيلول/ سبتمبر 1876، وبعد التصريحات العدائيّة التي واجهتها:

«نحن نرغب -كما يتّضح من تصرّفاتنا دوماً- بتسوية الخلاف على نحوٍ كامل بين المجموعات الاشتراكيّة كلّها، ونمدّ يدنا إلى أولئك كلّهم الذي يرغبون صادقين بخوض الصراع لتحرير العمّال، ولكنّنا مصمّمون في الوقت نفسه على عدم السماح لأيٍّ كان بإهانة موتانا.

هل سيأتي الزمن الذي ستقيّم فيه الأجيال القادمة شخصيّة باكونين وإنجازاته بحياديّة، الأمر الذي لنا الحقّ في توقّعه؟ أكثر من ذلك، هل يمكن للآمال التي عبّر عنها أصدقاؤه على قبره، والتراب لم يغطّه بعد، أن تتحقّق في يومٍ ما؟».

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

عديّ الزعبي:

حاز إجازةً في الهندسة الكهربائيّة من جامعة دمشق (2004)، وإجازةً في الفلسفة من الجامعة اللبنانيّة (2007)، وشهادة ماجستير في الفلسفة من جامعة أست أنجليا في بريطانيا (2010)، ودكتوراه في فلسفة اللّغة من الجامعة نفسها (2015).

صدر له:

- «الصمت»، مجموعة قصصية، منشورات المتوسِّط – ميلانو، 2015.
- «ما الذي أؤمن به؟ مقالات في الحرِّية والدين والعقلانية». تأليف برتراند راسل. دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، 2015.
- «قنديل أم هاشم المفقود»، شهادة، بيت المواطن – دمشق، 2016.
- «نوافذ»، مجموعة قصصية، منشورات المتوسِّط – ميلانو، 2017.
- «غريزة الحرِّية، مقالات في الفلسفة والفوضوية والطبيعة البشرية»، نعوم تشومسكي، دار ممدوح عدوان للنشر التوزيع، 2017.
- «كتاب الحكمة والسذاجة»، مجموعة قصصية، دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع، 2019.

Scanned with CamScanner

مؤيّد النشّار:

حاز إجازةً في الأدب الإنجليزيّ من كليّة الآداب في جامعة دمشق عام 2007. قام بنقل عددٍ من الموادّ الصحفيّة من العربيّة إلى الإنجليزيّة، وقد نُشِر بعضها في موقع أوين ديموكراسي.

صدر له:

- «غريزة الحرِّية، مقالات في الفلسفة والفوضوية والطبيعة البشرية»، نعوم تشومسكي، دار ممدوح عدوان للنشر التوزيع، 2017.

Scanned with CamScanner

إصدارات دار ممدوح عدوان للنشر والتوزيع

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

كرّس باكونين حياته كلّها، كما سيشهد خصومه وأتباعه، للصراع من أجل الحريّة. حارب من أجلها بالكلمات وبالأفعال أكثر من أيّ فردٍ في أوروبّا، ودعم بدون كلل كلّ تمرّدٍ في وجه السّلطات القائمة، وكلّ عصيانٍ من أجل كلّ أمّةٍ وطبقةٍ مضطهَدةٍ ومقموعة...

إيزايا برلين، فيلسوف روسي / إنجليزي.

***

مستنداً إلى معارفه الواسعة في التاريخ والفلسفة، أرسى باكونين في سلسلةٍ من المناشير، والكتيّبات، والرسائل مبادئ الفوضويّة الحديثة.

بيتر كروبوتكين، فيلسوف فوضوي روسي.

***

ليس بمقدور العلم في يومنا هذا أن يثبت مقولة باكونين بأنّ "غريزة الحريّة" ملازمةٌ للإنسان، بيد أنّه ليس لنا سوى أن نأمل أن تكون هذه الغريزة عنصراً مركزيّاً في الطبيعة البشريّة حقّاً، وأنّ الإنسان لن يقبل بأن يُقمر ويُسيطر عليه من قِبَل العقائد الاستبداديّة واليأس الذي تستجلبه، ولا من قِبَل السّلطات والخراب الذي تقترفه.

نعوم تشومسكي، فيلسوف ولغوي أمريكي.